سامي عازر جبران
المحامي

المشكلة الألمانية

دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية

الناشر : دار احياء الكتب العربية
عيسى البابى الحلبي وشركاه

سامي عازر جبران
المحامي

المشكلة الألمانية

دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية

الناشر : دار احياء الكتب العربية
عيسى البابي الحلبي وشركاه

الى والـدى العزيزين أرفع

هذا الكتاب ، فهو صدى وحيهما

ورجع صوتهما،وغاية ما ارتجيه

أن يكون جديرا بنسبته اليهما٠

الفصل الأول

تلك هى المسألة

والمسألة هى الغاية فى البساطة ، ماكان يجوز أن يختلف عليها اثنان ، مع كل ما احتدم حولها من نقاش ، وما اشتد من جدال وخلاف .

فالقصة الدينية للخليقة تنبؤك أن الله خلق آدم من تراب ، وأنه خلقه على صورته وأنه خلق أمنا حواء ، على خلاف فى التفاصيل . هل خلقها معه أم بعده ، وهل خلقها من التراب أم من ضلعه . وأن الله بعد أن أسكنهما فسيح جناته ، أهبطهما منها اذ عصيا نهيه وأكلا من الفاكهة المحرمة .

والقصة العلمية للخليقة تنبؤك أن الشمس كانت منذ أزمنة سحيقة سديما كبيرا متوهجا سابحا فى الفضاء ، خضع لجاذبية ما يحيط به من اجرام سماوية ، فانفصلت عنه الكواكب ومنها المجموعة الارضية . وأن قشرة الارض الخارجية انكمشت متأثرة بعوامل البرودة فهبطت منها أجزاء أصبحت البحار والمحيطات ، وارتفعت بقاع أصبحت القارات . وأن الحياة بدأت أولا فى الماء — على القول الراجح — وأن تلك الكائنات الاولية ظلت سابحة فى بيئتها المائية حتى ألجأتها ظروف الى اليابسة ، فتكيف ما عاش منها بالبيئة الجديدة الهوائية محورا أعضاء ، بما يلائمها . ونشأت عن ذلك التطور حيوانات برمائية — تعيش فى الماء والهواء — تطورت بعدها الى الزواحف البرية ، وهذه تطورت الى الحيوانات الثديية ، ومنها الانسان .

ضع أمامك ذلك الدليل العقلى — المستمد من قصة الخليقة فى رواية الدين وفى رواية العلم سواء — لتقرنا على أن تلك هى المسألة ، وعلى أنها حقا وبغير تعمق هى الغاية فى البساطة .

والمسألة هى ما ينشره البعض ، مابين مغرض ومخدوع ، من أن الشعب الالمانى

ـــ بأغلبيته الساحقة ـــ مسئول عن حربى سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣٩ . وأن مارآه العالم منه مرتين فى جيلنا الحالى من محاولة السيطرة على العـالم ، ان هو الا تعبير عن صـفة عجيبة فى طبيعة الالمان منذ القدم ، الامر الذى يقتضى أخذهم ـ فى مجموعهم وكشعب ـ بالشدة الحازمة والعقاب الشديد .

وزعيم هـذه المدرسـة هو اللورد فانسيتارت الوكيل الدائم لوزارة الخارجيـة البريطانية . وقد نشر نظريته هذه وبشر بها فى كتابين له « السجل الاسود » سنة ١٩٤٣ و « موضوع للمناقشة » سنة ١٩٤٥ ، لقيا رواجا واسعا ، لانهما طلعا على الناس بتلك النظرية فى الوقت الذى كانوا يذوقون من ألمانيا ويلات الحرب :

ويقول فانسيتارت أن الشعب الالمانى كان فى الحرب العالمية الثانية أكثر اتحادا وتصميما على الحرب منه فى الحرب الاولى . وأن هتلر يمثل الشعب الالمانى تمثيلا أصدق من تمثيل القيصر غليوم الثانى . وأن الجيش الامبراطورى السابق كان قمينا بالتمرد والعصيان لو أنه استهدف لمثل ما استهدف له الجيش الهتلرى . وأن الشعب الالمانى كان قمينا بالثورة والتحطم لو أنه استهدف لمثل ما استهدف له فى عهد هتلر من الغارات الجوية الرهيبة :: ولـكن الشعب الالمـانى وجيشه لم يثورا ولم يلحقهما التحطيم ـــ فى هذه المرة الثانية ـــ لان الالمان كانوا يزدادون على الايام صلابة وعنادا ، ويزدادون تعصبا واسرافا ، وكانت تقوى فى نفوسهم الرغبة الشرهة فى التسلط على العالم واذلال شعوبه

ونحن ، من بعد ذلك لانتصور وجود شعب معتد بطبعه ، ذلك بأن قصة الخليقة الدينية والعلمية ، تنبؤنا أن سكان هذا الـكوكب يرجعون الى آدم وحواء ، أو يرجعون الى خلية أولى تطورت . وهذه القصة أو تلك تنفى ـــ ابتداء ـــ نظرية تفرد شعب بعينه بصفة الاعتداء والوحشية ، لان أصل شعوب الارض واحد ، أيا كان ذلك الاصل

وحسبك ، من بعد ذلك ، أن تمحص نظرية فانسيتارت لتقف على فسادها . فهى تقوم على قضيتين أساسيتين ـــ أولاهما أن جميع الشعوب تقدمت من الوجهتين الاخلاقية والسياسية وأن الشعب الالمانى تخلف عنها . وثانيتهما أن علة انحدار الشعب الالمانى فى أخلاقه وسياسته ترجع الى أنه أسىء تعليمه وأسيئت تربيته خلال المائة والخمسين السنة الماضية .

أما القضية الاولى فلا سبيل للتسليم بها على ما سنفصله لك . وأما القضية الثانية

فهى محور دفاعنا عن « ألمانيا الاخرى » والعمود الفقرى فى تفنيدنا لمبدأ الفانسيتارتية .

ذلك بأنه من المتفق عليه بين علماء النفس أن البيئة أبعد أثرا من الوراثة فى تكوين الخلق والشخصيه . وأن الطفل عند مولده يكون خلوا من العادات ، وأن تكونها فيه يتوقف على مايلقاه فى نشأته الاولى من رياضة وتربية .

أو لا ترى — اذن — تناقضا بين اقرار فانسيتارت بسوء تربية الشعب الالمانى وفساد توجيهه — وهى مسألة حاسمة فى تكوين الخلق — وبين الادعاء بأن الروح الحربية متأصلة فى طبيعته ؟ أو لاتهدم القضية الثانية مبدأ — الفانسيتارتية بأسره ؟

وواقع الامر أن الشعب الالمانى كغيره من الشعوب يكره الحرب وينفر منها . وهو أبعد مايكون عن التفرد بالعنف . وانما هو فى هذا — أو فيما يبدو فيه من هذا — لايشذ عن غيره ، فالعنف من طبيعة البشر كمظهر لغريزة المحافظة على البقــاء

ولقد وجه اينشتين سؤالا الى فرويد عما اذا كانت ثمة وسيلة لانقاذ البشرية من تهديد لحرب ، فـكتب اليه فرويد فى سبتمبر سنة ١٩٣٢ خطابا وكان مما قاله فيه :

انك تدهش من سهولة انتقال عدوى حمى الحرب الى الرجال ، وتظن أن الانسان تكمن فيه غريزة نشطة للكراهية والتخريب ، تنقاد بسهولة لهذا اللون من المؤثرات ، وانى لعلى اتفاق كامل معك على هذا ، لانى أعتقد بوجود تلك الغريزة ، وعكفت أخيرا — فى جهد ونصب — على دراسة مظاهرها وأعراضها ، واعتقادنا ، نحن معشر محللى النفس ، أن الغرائز البشرية نوعان — الغرائز التى تجمع (وهى التى تحفظ النوع أو الشخص) والغرائز التى تفتك وتقتل ، على أنه يندر أن تعمل أية غريزة وحدها ، ولـكنها تعمل ممتزجة بالنوع الآخر ومختلطة مع شىء منه ، وهكذا تجد مثلا أن غريزة المحافظة على البقاء ، وهى غريزة عشقية — تستلزم لتحقيق الغرض منها عملا اعتدائيا

أماماينسبونه اليه من عيوب فقائم فى غيره ، وهو أبعد مايكون عن التفرد بها خلافا لمـا يقوله فانسيتارت

ذلك بأن ظاهرة « الوطنية الاشتراكية » — وهتلر كان روحها المتجسدة — لاسبيل الى فهمها ، اذا اعتبرتها نبتا ألمـانيا تفردت به ألمـانيا دون غيرها من الدول ، ويكشف عن عقلية لايشاركها فيها غيرها ويعكس خصائص ألمـانية بحتة لانظير لها فى غيرها من الامم

فالتاريخ المعاصر ينبؤنا أن « الوطنية الاشتراكية »ان هى الا سمة ألمانية للفاشية وأن الفاشية لاهى بالالمانية ولا هى بالايطالية ولا هى باليابانية ، ولكنها ظاهرة دولية انتشرت فى مختلف بقاع العالم .

فلقد شاهدنا الفاشية وأفكارها ، وبغير خلاف جوهرى فى فلسفتها وأغراضها ووسائلها ، بل وفى أساليبها وتعبيراتها اللغوية ، شاهدناها تنبت فى ايطاليا واليابان وانجلترا وفرنسا والنمسا والبرتغال وأسبانيا واليونان وأستونيا وليتوانيا وأمريكا ومصر وفى غيرها من الدول ، تماما كما نبتت فى ألمانيا ، لها انجيل واحد ومعتقدات واحدة ، تقديس الزعيم ، وفناء الفرد فى الدولة .

فنجد فى فرنسا هيئة الـ Croix de Feu وفى بلجيكا الـ Rexist وفى المجر الـ Arrow Cross وفى الولايات المتحدة الـ Black Legion والـ Silver Shirts وفى الدانيمرك الحزب النازى الدانمركى ، وفى ليتوانيا الـ Iron Wolves وفى لاتفيا الـ Baltic Brotherhood وفى مصر القمصان الخضراء وفى فلسطين الـRevisionists وكذا فى هولندة والصرب والسويد ، وفى غيرها .

ولقد بشر بها الفاشيون فى كل مكان ، ودعوا اليها بعشرات اللغات ، لقد اختلفت مميزاتها الخارجية — حقا — تبعا لاختلاف الدول التى ظهرت فيها ، وتبعا لاختلاف تقاليد سكان تلك الدول وأمزجتهم وطبائعهم وظروفهم التاريخية ، ولكن جوهر مادتها كان هو هو لم يتغير .

واليابان مثلا تفصلها عن ألمانيا جغرافيا عوالم ودنى بأسرها ، وتفرقهما ثقافيا خلافات بينة ، وتقاليدهما متباينة مختلفة ، ومع ذلك فقد اعتنقت لونا من الفاشية استفحل فيها بأشد مما استفحل فى ألمانيا ، فاحتفظت ببرلمان صورى ، أسوة بريشستاغ هتلر ، أما الاحزاب فقد حلها رئيس الوزراء الامير كونوى سنة ١٩٤٠ كما حل هتلر الاحزاب البرلمانية ، فلا تجد بها سوى حزبا حكوميا واحدا ، يتحصل برنامجه فى الغاء الحرية ومحو كيان الفرد ، والقضاء على كافة النظريات السياسية التى تعتنقها الديمقراطية ، وتغليب الطبقة العسكرية على ماعداها من الطبقات ، وتقديس الدولة وتمجيد الزعيم ، واعتباره ظل الله على الارض ومبعوث العناية الالهية .

واذن — وهو مانلفت اليه النظر — فطالما أن الفاشية قد ظهرت أعراضها فى

جميع أنحاء العالم ، فلا يسوغ لمنصف أن يدعى أن الفاشية نبت ألمانى تفردت به ألمانيا ، وأنها من الطبائع الموروثة عن خصائص الجنس الالمـانى .

أما نظرية التفوق الجنسى ــ وهى النظرية التى دأبت الدعاوة المغرضة أو الجاهلة على نسبتها الى ألمانيا ، فليست بدورها نتاجا ألمانيا ، ولعلك تدهش ــ كما دهشت من قبلك ــ اذا عرفت أن أول من نادى بتفوق الجنس الارى ــ الجرمانى ــ هو المؤرخ الفرنسى دى جوبينو De Gobineau وتبعه فيها أتباع متحمسون :

ولباب نظرية النازى وحجتهم ــ فى هذا الخصوص ــ أن المميزات الجسدية والنفسية متصل بعضها ببعض ، لاسبيل الى فصمها ، وانها تثبت دائما عن طريق الوراثة وأن أثر الوراثة حاسم فى تشكيل الخلق وفى نشوء الافكار وتطورها ، وفى تحديد مستوى الـكفايات ومرتبتها ، أما أثر البيئة ــ بالنسبة لاثر الوراثة ــ فقليل الاهمية أو معدومها (ولقد مر بك الرأى العلمى الحديث وهو على نقيض ذلك) .

ويضيف أنصار هذه النظرية أنه ثمة أجناس نقية وأخرى غير نقية ، وأن النقية بدورها تنقسم الى ممتازة ودنيا ، ويعتبرون الاجناس النقية ــ بنوعيها ــ فوق الاجناس المختلطة ، أو المنغولة الفاسـدة الاصـل ، وأعظم الاجناس النقية عندهم هو الجنس الجرمانى (الجنس الآرى ، سكان الاصقاع الشمالية) ويقولون أن الجنس الآرى قد أعد ــ بوصفه الجنس الممتاز ــ ليسود العالم والمدنيات ، وليحكم جميع الشعوب ــ وهى دونه ــ وكل الطبقات الاجتماعية ــ وهو فوقها :

ولقد ظل الشعب الالمانى يسمع هذا اللون من الافكار ويقرؤه فى بحوث العلماء ينشرون فيه فكرة التفوق الجنسى ، وحطة بقية الاجناس ، بمن فيهم حلفاؤهم اليابان ، حلفاء آخر الزمان ، وكان فيشت Fichte فى مقدمة المروجين لتلك الفـكرة .

على أننا ينبغى أن نذكر أن ذلك التفوق الجنسى الذى ادعاه فيشت للالمان ، وأن تلك السيادة التى عقد لواءها لهم ، ادعاها مازينى وجيوبرتى للطليان ، وادعاها جيزو وآخرون للسويسرين ، وكانت كل أمة فخورة بعظمتها الروحية أو السياسية ، تعتبر نفسها « الشعب المختار » ، فاليهود والاغريق القدماء والرومان والفرنسيين من القرن السابع عشر الى القرن العشرين ، ثم الروس والامريكان ، أحسوا جميعا أنه من حقهم بل ومن واجبهم أن يتزعموا العالم ويقودوه الى العصر الذهبى الالفى السعيد :

ولم يسلم الانجليز — دعاة الديمقراطية والمساواة — من عيب الايمان بتفوقهم الجنسى ، ولندع جانبا مايحسه كل فرد منا عندما يتصل بانجليزى من العنجهية والكبرياء تهبان بسمومها عليه ، خشية أن يقال أنه أحساس يصوره لنا الحقد :

ولنقرأ ما قاله مؤرخهم وزعماؤهم ووزراؤهم :

يقول ستيد « ان الجنس الناطق بالانجليزية هو واحد من وكلاء الله الاساسيين لتنفيذ التحسينات المقبلة المزمع ادخالها على الجنس البشرى » :

ويقول سيسيل رودز ، « عقيدتى أننا أول جنس فى العالم ، وأنه كلما اتسعت البقاع التى نقطنها ، كلما كان ذلك لخير الجنس البشرى » ، فهو يدعو كما ترى الى الاستعمار الانجليزى محاولا أن يلبس المستعمر ثوب الملك الطاهر الذى لايبغى الا الاصلاح .

ويقول دوف كوبر وزير الحربية فى وزارة تشمبرلين فى اذاعة له يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٤٢ « أننا أعظم شعب على الارض » ولكنه لايقنع بذلك ، فيستدرك « ولعلنا أعظم شعب ظهر فى العالم » :

ويقول تشرشل « ان مصير العالم أصبح مرتبطا بمصير الامبراطورية البريطانية ومجدها » يا للتواضع !

ويذهب لورد ايلتون الى وجوب سيادة الانجليز للعالم على أساس تفوقهم الجنسى وهكذا بغير استثناء .

واذن فالتفوق الجنسى ليس عقيدة ألمانية فحسب ، ولكنه أيضا ظاهرة عامة مرت بها كثير من الدول فى بعض فترات التاريخ ، وتتصف بها الى اليوم كبيرة معسكر الديمقراطيات :

أما الميل الى الفتح والغزو فمسألة تستوى فيها ألمانيا مع انجلترا وفرنسا وروسيا قضاتها اليوم .

وحسبك أن تقرأ ماكولى فى كتابه « تاريخ انجلترا » حيث ينبؤك أن عاطفة الحرب والميل الى الغزو كانت تملأ صدور الناس فى انجلترا من الملك ادوارد الثالث الى رجل عامة الشعب :

ولتقرأ ماكتبه كاتو Cato عن الفرنسيين « يتمسك الغال بأمرين فى حماس منقطع النظير : الاعمال الحربية والصمت » : وتقصى تاريخهم ينبؤك أنهم أثاروا أربعة حروب فى الثمانية العشر السنة التى حكمها نابليون الثالث ، واحدى عشر حربا فى الثلاثة والعشرين السنة التى عاشتها الجمهورية الاولى تحت عهد نابليون الاول ، وثلاثة حروب دامت عشرين سنة فى عهد لويس الرابع عشر ، ولم تكن تلك الحروب جميعا هينة . وينبؤنا التاريخ أيضا أن لويس الرابع عشر أنزل الخراب بمقاطعة البالاتينيت ـــ احدى مقاطعات الامبراطورية الالمانية القديمة ، بأشد من الخراب الذى أنزله هتلر بمقاطعة أوكرانيا فى روسيا وينبغى أن نذكر ـــ ونحن بصدد الحكم على خلق الالمان فى مجموعهم أن فرنسا ـــ فرنسة لويس الرابع عشر وفرنسة نابليون الاول ـــ أثارت حروبا متصلة الحلقات لاحراز السيادة على أوربا ، وكانت مطامع فرنسا الوطنية البعيدة الأهداف والمرامى تقض مضجع انجلترا طوال الفترة الواقعة بين عهد لويس الرابع عشر وسنة ١٩٠٣ سنة اتفاق الدولتين على تقسيم مناطق النفوذ والذى بموجبه أطلقت فرنسا يد انجلترا فى مصر .

واقرأ فى كتاب « الحرب والمدنية الغربية » لمؤلفه اللواء فولر أنباء الفتوحات التى قامت بها انجلترا وفرنسا مقارنة بفتوحات ألمانيا ـــ « أن السنوات الواقعة بين سنتى ١٨٧٠ و ١٨٩٨ لايضارعها سوى عهد جنكيز خان ، ذلك أنه بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٠٠ استولت بريطانيا العظمى على ٤٫٧٥٤٫٠٠٠ ميلا مربعا من الارض ، ومن سنة ١٨٨٤ وسنة ١٩٠٠ حصلت فرنسا على ٣٫٥٨٣٫٠٠٠ وفى تلك الفترة بعينها حصلت ألمانيا على ١٫٠٢٦٫٢٠٠ ميلا مربعا » .

وفى ايطاليا قامت الملكية منذ مايقرب من خمس وسبعين سنة ولكنها أثارت الى اليوم ثمانية حروب ، وروسيا ـــ احدى الخمسة الكبار وأكبر مناوىء لهم ـــ أثارت اثنى عشر حربا خلال الخمس والسبعين السنة الاخيرة ، متفوقة على الرقم الالمانى بسبعة بل أن الدول الصغيرة ـــ كالمجر وبلغاريا ـــ يفيض تاريخها بأنباء الحرب والفتوحات :

فهل يحق لنا ، أمام هذا السجل الدولى القاتم الملىء بالحروب والغزوات ـــ ولم نشأ أن نرهقك بسجل النهب والسرقات ـــ أن ندمغ الانجليز والفرنسيين والروس وغيرهم من أدعياء السلام بأنهم حربيين بطبعهم ؟

يقول الاستاذ هارولد لاسكى ـــ فيلسوف حزب العمال الانجليزى ورئيس

لجنته التنفيذية — أنه من لغو الكلام والعبث الباطل أن يحاول بعضهم مساءلة الطبيعة الوطنية الالمانية أو الخلق الالماني عن ظهور الهتلرية ، فاننا لانحيط بقدر كاف — وبصورة ملموسة — بما يسمح لنا أن نتحدث عن الخلق الوطني — في ثقة — بوصفه مجموعة ثابتة من العادات مستقلة عن البيئة التي تعمل فيها .

وما علينا الا أن نرقب ماوقع من تغيير ملحوظ ، في عصرنا هذا ، في « الخلق الوطني » لمختلف الشعوب ، لنتجنب التعميم في الحكم ، ذلك التعميم الخطر » والذي هو سمة العصر ، لان الناس يميلون اليوم أكثر منهم في أي عصر مضى — الى تفسير الاحداث التاريخية الكبرى بعبارات بسيطة ، فهم يريدون شخصا واحدا أو شيئا بعينه يصعدون اليه المديح أو يصبون عليه اللوم : (انتهى كلام لاسكى) .

خذ ماكانت تقوله مثلا الدول الكبرى — من معسكر الديمقراطية — عن أهداف ما بعد الحرب ، وما تناقض به تصرفاتها تلك الاقوال ، وتأمل ذلك الفشل الذي منيت به مؤتمرات المنتصرين بسبب الخلاف على توزيع الاسلاب واقتسام هذا الكوكب فيما بينهم ، وانظر استعباد الكبير للصغير سياسيا واقتصاديا ، وما لقيته وتلقاه الهند وايرلندة ومصر من انجلترا ، وسوريا ولبنان من فرنسا ، وتركيا من روسيا تأمل في هذا كله وسائلهم : هل أنتم أيضا شعوب معتدية بطبعها ؟ جوابهم عن أنفسهم بالنفي فلماذا يجيبون عن غيرهم بالايجاب ؟

ولكننا نذهب — أكثر من هذا — الى أن الشعب الالماني مسالم بطبعه يميل من الحرب وينفر منها :

قال هيملر قبل نشوب حرب سنة ١٩٣٩ الاخيرة :

« يجب أن نستكثر من معسكرات الاعتقال . لقد زودني الفوهرر بسلطات لاتحد لاعتقال أي شخص أعتبره مشتبها فيه : اننا لن نقف عنايتنا على الجيش في البر والاسطول في البحر والطائرات في الجو ، وانما أمامنا ميدان رابع ينبغي أن نعنى به — ألمانيا الداخلية ! وسيكون من اللازم في بداية الحرب أن نقبض على الاشخاص بالجماعات ، في صورة لم نألفها من قبل ، وأن نقتل عديدا من المسجونين السياسيين بأيدينا مباشرة ، ولا يجب أن تعمل أية فرقة في مقاطعتها الاصلية ، كما يجب أن ننقل كل فرقة من معسكرها بعد أن تقضي فيها أسبوعين ، ولا يجب أن يتجول أفراد يحملون شارة

الموت (عظمتان متقاطعتان بينهما جمجمة) بمفردهم فى صورة دوريات فردية ، بل يجب أن يتجولوا جماعات ، وعندما تأزف الضرورة ويظهر الطارىء ، فعليهم بقساوة القلب المتناهية التى لاتعرف الهوادة واللين ، اننا يجب أن ندرك أن أية حرب نهمل فيها ميدان المعركة الداخلى ستؤدى بنا الى نكبة ».

وقال هتلر فى خطاب له تاريخه ١١ ديسمبر سنة ١٩٤١ يؤكد وجوب الضرب على يد المخربين الذين يعملون على الهدم والتخريب فى ميدان الوطن الداخلى ويوصى بأخذهم بالقسوة والوحشية الصريحتين ، قال :

« فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ أكدت لكم أنه لاقوة الاسلحة ولا فعل الزمن بمستطيعة أن تقهر ألمانيا ، ولكننى الآن أؤكد لاعدائى أنه لاقوة السلاح ولا فعل الزمن ولا أية شكوك داخلية بمستطيعة أن تزحزحنا أو تشككنا أو تجعلنا نتردد فى أداء واجبنا ، اننا اذ نستعرض — ونستحضر فى أذهاننا — تضحيات جنودنا ، تهون فى أنظارنا أية تضحية نبذلها فى الميدان الداخلى ، ولاحق لاى شخص — يحاول أن يتهرب من أداء ذلك الواجب — فى أن يتوقع أن نعتبره مواطنا ألمانيا »

ثم استطرد فى نفس الخطاب قائلا :

« كما أننا نتشدد بقسوة فى كفاحنا للسيطرة ، وسنكون صارمين فى كفاحنا للاحتفاظ بأمتنا ، وفى الوقت الذى يستشهد فيه الآلاف من خيرة رجالنا ، لايجب أن يتوقع الحياة أولئك الذين يحاولون تعطيل التضحيات التى تبذل فى الميدان ، ولا يهم تحت أى ستار يحاول أولئك القوم تعطيل ذلك الميدان الالمانى أو يحاول « تلغيم » مقاومة شعبنا ، أو يحاول اضعاف قوة النظام ، أو يخرب الصناعات الوطنية ، أن من يفعل ذلك موتا يموت » .

فهل كان يمكن أن يقول زعيم ألمانيا ومقربوه من الاقطاب تلك الاقوال لو أنه وثق من تأييد الشعب الالمانى لتلك الحرب الاعتدائية التى شنتها حكومته ، وهم من نعرف فى مركز يسمح لهم بتعرف حقيقة الشعب الالمانى ؟

أضف الى ذلك أن الصحف الالمانية — صحف العاصمة وصحف الاقاليم — كانت تنشر عشرات القوائم بأسماء من صدرت ضدهم أحكام اعدام أو أحكام سجن لمدد

طويلة ، عن جرائم سياسية ، والقوائم مزعجة حقا ، وبوسع الباحث المنصف أن يستدل منها على أمور كثيرة :

فمجرد قيام الحكومة الالمانية بنشر تلك الاسماء يظهر الضرورة التى تحسها لارهاب الناس والقاء الرعب فى نفوسهم ، ولو أحست بأن عامة الشعب تؤيدها لما فعلت .

ثم انه من المحقق أن المخاطرين برؤوسهم من الثائرين على النازية أقل عديدا من الثائرين الصامتين الذين تقف جرأتهم — بالكاد — عند الخط الفاصل بين الموت والحياة ، اذ يتخيلون فزع الجر الى المقصلة :

ولا تنسى عقوبة الاستماع للاذاعات الاجنبية ، وهى السجن عادة لمدد طويلة ، فانها تدللت على مبلغ ماكان يخشاه قادة الالمان من تأثر الشعب بدعاوة الديمقراطية وتعاليم السلم ، واليك ما نقله وليم شيرر فى كتابه « يوميات برلين » سنة ١٩٤١ (ص ٢٠٩) « لن يلقى أية رحمة أولئك المجرمين المتوهين الذين يستمعون الى أكاذيب العدو » وكانت العقوبة هى الاعدام لمن يذيع بين الناس ما سمعه فى المذياع .

وليس ذلك شأن الشعب المعتدى بطبعه المجرم بسليقته :

واليك — دعما لهذا النظر — لغة الارقام فليس أبلغ منها لغة اذا تحدثت :

بعد خمسة عشر شهر فقط من نزاع الروهر — بين ألمانيا وفرنسا — وعندما أخذ البؤس والحقد — المتخلفين عن فرساى — فى الهبوط من الذروة متجهين الى الحضيض ، توفى أول رئيس لجمهورية فايمر — الرئيس ايبرت — فكان لابد من اجراء استفتاء عام لانتخاب خلفه ، وكان مرشح النازى هو الجنرال لودندروف الذى حارب فى الجبهة الامامية غزاة الروهر من الفرنسيين والذى تجمعت فيه الميول الاستعمارية المزعومة التى ينسبونها الى الشعب الالمانى بأسره بصورة أوضح فيه منها فى سواه .

ولكن الشعب الالمانى أفصح — بوضوح — عن زهده فى الاستعمار ورغبته عنه ونفوره من الحقد الوطنى المر ، وكانت تسوية داوز — التى سيأتيك نبؤها فى الفصل الرابع — قد دخلت فى دور التنفيذ لشهور ستة سابقة على عملية انتخاب خليفة الرئيس ايبرت (وضعت التسوية فى سبتمبر سنة ١٩٢٤) ، وكانت ألمانيا قد أخذت تنهض من كبوتها الاقتصادية ، وكانت الجماهير قد انصرفت انصرافا كليا عن المطامع القومية العدائية

واتجهت رغبتهـا الى العيش فى سـلام فى ظل ذلك الرخاء الاقتصـادى الذى أخذت تستشعر دفئه .

ولهذا عندما توجه الالمان الى صناديق الانتخاب ، لم ينل لودندروف أكثر من ٣٠٠ر٠٠٠ صوت من ٢٧ر٥٠٠ر٠٠٠ ، وأحصيت الاصوات التى فاز بها المرشحون المعارضون للاستعمار فوجدت ١٥ر٥٠٠ر٠٠٠ نال منها الشيوعيون اثنين والديمقراطيون الاشتراكيون ثمانية ، والديمقراطيين مليونا ونصف ، والـكاثوليك أربعة .

وجاء بعد ذلك انتخاب ثان ـــ فى مارس سنة ١٩٢٥ ـــ لم تتمكن فيه أحزاب اليسار من الاتفاق على مرشح مشترك ، فاز فيه هندنبرج رئيسا بأغلبية بسيطة ، لعدم الاتفاق على غيره من جهة ، ولانعدام شخصية أخرى بارزة قوية ، من جهة أخرى .

وبعد ثلاث سـنوات ـــ فى مايو سنة ١٩٢٨ ـــ وقع استفتاء آخر ، حصـل فيه الديمقراطيون الاشتراكيون مع الشيوعيين على ١٢ر٥٠٠ر٠٠٠ من الاصوات ، أى بزيادة مليون ونصف عما حصلوا عليه فى انتخابات سنة ١٩٢٥ . أما النازيون فقد حصلوا على ٨٠٠ر٠٠٠ صوت ، وأما حزب الشعب الالمانى ـــ وكان حزبا استعماريا يحارب عصبة الامم ويعطل سياسة التفاهم مع فرنسا ـــ فقد حصل ـــ فقط ـــ على ثلث ماحصل عليه فى الانتخابات السابقة من أصوات (١ر٨٠٠ر٠٠٠ من ١ر٢٠٠ر٠٠٠) .

وأستأذنك ، فى بضعة أرقام أخرى حاسمة ، راجيا ألا ينالك منها السـأم ، عما وقع فى سنة ١٩٣٢ ، قبيل تولى هتلر السلطة .

ففى يوليـة من تلك السـنة ، أبان اشـتداد الازمة الاقتصـادية ، ربح الديمقراطيون الاشتراكيون والشيوعيون ـــ معا ـــ ٨٠٠ر٠٠٠ صوت أكثر مما نالوه فى انتخاباتهم المظفرة سـنة ١٩٢٨ (مايو سـنة ١٩٢٨ / ١٢ر٤٠٨ر٠٠٠ صوت ـــ يولية سنة ١٩٣٢/١٣ر٢٢٩ر٠٠٠) .

وعندما عين هتلر مستشارا للريخ لم يكن للنازى سوى ١٩٧ مقعدا من ٦٤٧ ، ثم لما استقرت سـلطته ، واشتدت سـطوته ، وأطلق كلابه الضـاربة على الاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين ، بعد حريق الريشستاغ المشهور ، والذى قيل أنه من افتعال النازيين ليخلقوا منه مبرر ما انتووا من فعال الارهاب ، لم يفقد الديمقراطيون الاشتراكيون سـوى مقعدا واحدا من الـ ١٢٠ مقعـدا التى نالوها فى الانتخابات السـابقة ، وفقـد

الشيوعيون ١٩ من ١٠٠ ، وكسبت الهيئة الكاثوليكية الجديدة ثلاث مقاعد جديدة ، ونال هتلر أقل من ٤٤ ٠/٠ من الاصوات أى ما يعادل ٢٨٨ مقعدا من ٦٤٧ .

ولكيما تدرك دلالة تلك الارقام وقوة ماتفيده منها ينبغى أن تذكر أن هتلر وحزبه قد حصل على تلك النسبة البسيطة من أصوات الناخبين فى وقت أعدم فيه مئات من قادة الاشتراكيين والشيوعيين ، ومن نجت رقبته من المقصلة لم ينج هو من السجن، وكانت الصحافة مكممة وحرية الاجتماع والقول معدومة أوفى حكم المعدومة ، وعدمت أحزاب اليسار كل وسيلة للدفاع عن قضيتها :

تلك هى لغة الارقام ، وهى أصدق أنباء من الكتب ، وهى واضحة الدلالة على أن الشعب الالمانى شعب مسالم بطبعه ، يميل عن الحرب وينفر منها .

وبعد ، أفلا ترى حقا أن ماينسبونه الى الشعب الالمانى من عيوب قائم فى غيره ، وأنه حقا أبعد مايكون عن التفرد بها من دون سائر الشعوب ؟

لقد قالها شكسبير فى هملت — وعلى لسانه سنة ١٦٠٢ — « لو عاملت كلا بما يستحق ، فمن ذا يمكن أن يفلت من السوط ؟ » فما أصدقها من حكمة على دول القرن العشرين حماة العدالة والسلام :

★ ★ ★

ومع ذلك فان اندفاع الشعب الالمانى وراء هتلر لم يكن اندفاعا الى الحرب ، فانه ولى مستشارية الريخ فى سنة ١٩٣٣ فى وقت استحكام الازمة الاقتصادية العالمية التى لم تنج منها ألمانيا بطبيعة الحال ، فوعد الالمان بأن يلاشى الازمة ، وأن يخلق الرجاء والرخاء وأن يقدم عملا لكل فرد ، وأن يكفل الخبز لكل انسان ولقد صدقه أكثر من ثلثى الشعب الالمانى ، ولهذا صوتوا له .

ولتلحظ — وهذا مهم — انه لم يعد قط بمعالجة الازمة عن طريق العود الى التسلح واثارة الحرب ، بل على النقيض من ذلك ، تمسك بأن السلم هو هدفه الاسمى الذى لايسعى الى هدف سواه :

وكان أول بيان ألقاه فى الريشستاغ — فى مارس سنة ١٩٣٣ — يتضمن وعدا صريحا منه بأن يحافظ على السلم ، ثم ألقى خطابا آخر فى مايو سنة ١٩٣٥ فى الريشستاغ أيضا جاء فيه « ان ألمانيا الوطنية الاشتراكية ترغب فى السلم من صميم قلبها ، ألا ليت

الزعماء والحكام يريدون السلم ، فان الشعوب لم تسعى قط الى الحرب .

ولقد وثقت غالبية الشعب الالمانى بكلمة هتلر ، كما وثقت بها ساسة بريطانيا ، والولايات المتحدة الامريكية :

صدق هؤلاء الساسة هتلر رغم مارأوه منه من انتهاك معاهدة فرساى ومعاهدات لوكارنو — بعد أن وعد باحترامها — ورغم مارأوه منه من اعتداءات مسلحة متكررة فوقف تشمبرلين يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ — غداة ميونيخ — يلوح للجماهير الانجليزية التى احتشدت فى المطار لاستقباله ، وفى يده قصاصة من الورق قائلا « سلام فى عصرنا ! » معتقدا أنه نجح فى مأموريته وأن مسألة السوديت قد سويت نهائيا الى غير رجعة ، وقاسمه الثقة فى هتلر غالبية الشعبين الفرنسى والانجليزى ولم يتوقع أحد أن يقع ماوقع بعد ذلك فى برخستجادن ثم فى جودسبرج من وضع هتلر للديمقراطيات ممثلة فى تشمبرلين أمام بلاغ نهائى ، على حد تعبير دوف كوبر وزير الحربية اذ ذاك

فاذا كان ساسة انجلترا وفرنسا وأمريكا المسئولون قد صدقوا هتلر ، مع كل ما اجتمع لهم من خبرة سياسية واسعة ومصادر طيعة لهم للمعلومات ، وكلاهما ينقص رجل الشارع فى ألمانيا ، فهل تعجب اذا آمن ذلك الرجل العادى بوعود ذلك الساحر الموهوب ، فتبعه اتباعا أعمى ؟

* * *

وثمة علة — مثلثة الاضلاع — لاندفاع الشعب الالمانى وراء هتلر ونبذه للديمقراطية ، وتلك العلة هى معاهدة فرساى وجمهورية فايمر التى تلتها والأزمة العالمية التى جاءت فى ذيولها

أما معاهدة فرساى فقد خلقت نوعين من الدول ، دول تتمتع بموارد وممتلكات وكانت تسمى haves ودول ليس لها شىء من ذلك have nots وكانت ألمانيا من الفريق الثانى كما تعلم

ولما كان الرئيس ولسن قد قدر أن تنطوى نصوص فرساى على أخطاء ومظالم وأخصها ماتعلق منها بالتنظيمات الاقليمية ، فقد عمل على تضمين نصوص ميثاق عصبة الامم نصا — هو المادة ١٩ — ينظم وسيلة تعديلها واعادة النظر فيها ، وكان اعتقاده انه بعد أن تهدأ سورة الغضب التى سيطرت اذ ذاك على المنتصرين فسيكونون أكثر استعدادا لتغيير تلك الحالة .

ولـكن معاهدة فرساى أبرمت ، ومضت على تنفيذها سنوات ثم سنوات ، والدول المغلوبة على أمرها تنادى باعادة النظر فيها ، والدول الظافرة لاتحرك ساكنا ، مما ألجـأ ألمانيا الى هتلر وحزبه .

وأما فايمر ، فقد عاشت تلك الجمهورية الوليدة أربعة عشر عاما ، مريضة تقعدها العلل عن النمو ، لقيت خلالهـا من الحلفـاء كل اذلال ، فلم يطقها الشعب الالمـانى ، وأصبح قيامها فى نظره مسبة ينبغى أن تزال ، لم يزرها وزير بريطانى واحد ، حتى اذا ما ارتقى هتلر الحـكم مزمجرا ، رأينا ايدن وجون سيمون ودلادييه وتشمبرلين ، ثلاث مرات فى ميونيخ وبريخستجادن وجودسبرج ، يزورون ألمـانيا ـــ وايطاليـا مجـاملة لالمانيا ـــ وكأنهم لايفهمون سوى لغة الحديد والنار .

لاتقل أنها أمور تافهة ، ولا تقبل أن يقال لك أن الالمان وحدهم ، من دون سائر الشعوب ، هم الذين يتأثرون منها .

أما الازمة العالمية الاخيرة ـــ التى لم ينقذ العالم منها الا هذه الحرب الثانية ـــ فقد كان أثرها حاسما فى دفع ألمانيا وراء النازية .

ذلك أنه فى خريف سنة ١٩٢٩ انشق فجأة الهيكل المقدس الذى كان قائما فى وول ستريت (مقر البورصة الامريكية) ، فأحدث تشققه فرقعة فروعه ، وكانت ألمانيا فى السنوات الاربع السابقة قد بدت فى رخاء ، وكان المستقبل قد أخذ يبسم لها ، وبدت تجربة الجمهورية وكأنها قد نجحت ، حيث تمكنت السياسة الاقتصادية الجديدة من أن تستوعب العمال المتعطلين ، وارتفع مستوى المعيشة نسبيا عما كان عليه من قبل ، وبدا أنه فى ارتفاع مطرد .

على أن هــذه الدنيـا الخداعة لم تلبث أن اهتزت فجأة من أسـاسها ، فانهارت المصارف الـكبرى ، وأغلقت المصانع أبوابها ، وكان لايمضى أسبوع الا ويفقد آلاف العمال والموظفين أعمالهم ومناصبهم ، ففى مارس سنة ١٩٣٠ ـــ مثلا ـــ أى بعد ستة شهور من انهيار وول ستريت ـــ ارتفع رقم المتعطلـين الى أكثر من مليون ومائتـين وخمسين ألفا ، وفى خلال السنتين التاليتين ارتفع الرقم الى ستة ملايين وسبعمائة وخمسين ألفا ، حتى اذا ماحل شتاء سـنة ١٩٣٢ لم تستوعب المصـانع الا أقل من ربع أعضـاء الاتحادات التجارية ، وأما مرتباتهم فقد هبطت الى خمس ماكانت عليه سنة ١٩٢٩ .

وكان طبيعيا أن يترتب على هـذا التعطل الواسـع الدائرة هبوط فى قوة الناس

الشرائية ، ونزول فى الاسعار ، وعلى الخصوص أسعار المنتجات الزراعية ، لافى ألمانيا وحدها بل وفى الاسواق العالمية ، ولقد جلب هذا كله الخراب على الفلاحين وأصحاب المتاجر وأصحاب المهن ، وبذلك انطفأت المصابيح ، وانفتح فضاء من الظلمات المدلهمة ، واكتسحت الناس أمواج من اليأس والقنوط .

واذا بالالمان وقد فقدوا أيمانهم بالديمقراطية ، وبالجمهورية ، وبالحرية ، واذا بشوارع المدن الالمانية وقد انبثقت فيها حوادث القتل السياسى والحرب الاهلية وحوادث الشغب والعربدة المخلة بالامن والنظام ، ولقد كانت تقض مضاجع الالمان أشباح التضخم والانهيار ، وهى هى ذلك الفزع بعينه الذى سبق أن زارهم منذ سنوات — سنوات قليلة فقط — وكانوا لايزالون يذكرون ماقاسوا من مجاعة مفزعة وقمع مخيف .

وبدا للناس كما لو أن شعبا عظيما — الالمان ولا شك — قد تولاه الجنون وركبه الخبل ، واندفعوا يتساءلون أن الازمة الاقتصادية قد مست العالم بأسره وهزت منه أركانه الاربعة ، ولم يقف أثرها عند ألمانيا وحدها ، فلماذا كان الالمان وحدهم هم الذين جن جنونهم وركبوا رؤوسهم ؟

وانه لحق هذا الذى يقال من أن كل دولة قد أصابها شيء ، ولكنه — حق أيضا — أن اصابة ألمانية كانت أشد من اصابة أية دولة أخرى . ففى سنة ١٩٣٢ مثلا وهى أسوأ سنوات الازمة الاقتصادية ، وصل التعطل بين العمال غير الزراعيين فى بريطانيا الى ٨ و ١٦ المائة ووصل فى ألمانيا الى ٣٤ المائة أى الى أكثر من الضعف ، ولتقل مثل ذلك — مع خلاف فى النسبة — عن أغلبية الدول مقارنة بألمانيا .

وينبغى أن نلحظ فى هذه المقارنة أن العمال الالمان لم تكن لهم موارد تسمح بالرجوع اليها والاستعانة بها ، من نحو ماكان للعمال الانجليز والامريكان ذلك لان مستوى المعيشة فى ألمانيا كان دونه فى انجلترا وأمريكا وكان دخل العامل الالمانى أقل من نصف دخل العامل الامريكى ، ومن ثلث دخل العامل الانجليزى .

وكان — اذن — معنى التعطل الذى أشرنا اليه فى ألمانيا ، وبتلك النسبة المروعة وبغير احتياطى لمواجهة الطوارىء ، معناه الفقر والتجرد للملايين ، وكان من أثرها أن اشتمل جماهير الالمان غم شديد ، خلق فيهم تذبذبا بين الفتنة الثورية ، وبين سرعة التصديق وسهولة الانقياد المسحر .

واليك ما قاله الكاتب الالماني الممتاز رودلف أولدن فى كتابه « هتلر مخلب القط » يصف المرض النفسى الذى أصيبت به جماهير الشعب الالمانى بسبب ما حل بها من فقر وعوز ، قال :

«لقد تضافرت عليهم عوامل الجوع والخوف والرغبة ، فجعلت عقولهم أكثر تقبلا للوعود الشبيهة بوعود المسيح ، وجعلت منهم فرائس سلسلة القياد لاى شخص لاضمير له ، يريد استغلالهم »

« ولقد ربح كثيرون من هذه الحالة ، من ذلك مثلا رجل عجوز قذر ، كريه المنظر ، تعافه النفس ، اسمه فيسنبرج، أسس كنيسة بالقرب من برلين، وقام بمعجزات من حوادث الشفاء ، وسمى نفسه «المسيح المتجسد» وبلغ اتباعه مائة الف ، يقسمون لك بأغلظ الايمان انه المسيح الحق »

« وقام محام متخصص فى القضايا التجارية ، اسمه فينتر ، فى بلدة صغيرة وسط ألمانيا ، يعد الناس بأن يعيد قيمة ورقة بنكنوت ، فقدت كل قيمة لها فى فترة التضخم ، ووجد مائة ألف من المصدقين يعطوه أصواتهم فى انتخابات رياسة الريخ».

«وكنت أينما سرت تقابل سحره يكشفون غير المنظور ، وعرافين يقرأون أخلاق الناس من خطوطهم وكتاباتهم ، ووسطاء ، وروحانيين ، وقراء للحظ والمستقبل ، وعلماء نفس معالجين وكشاف للطوالع خبراء فى الجماهير »

« ولقد دل الاحصاء — فى برلين وحدها — على أنه لا أقل من ثلاثة آلاف رجل وامرأة كانوا يعولون فى معاشهم على فن من هذه الفنون ، ومن حقنا أن نتساءل عن العدد الذى اخطأه العد والاحصاء ؟ ! »

وبعد، أفلا نلتمس للالمان عذرا اذا ما رأيناهم يتبعون هتلر، وينبذون الديمقراطية؟ أو لم ينجح حيث فشلت ؟ يقول علماء النفس — ضع نفسك موضع الطرف الآخر ، لترى مايراه ، ولتقدر مسلكه ولتعدل فى حكمك عليه ، ولو طبقنا هذه القاعدة البديهية على الالمان لانصافهم ، ولاستقرت أمور هذا العالم بعد ان طال اضطرابها .



الفصل الثانى

مهمة الديمقراطية المنتصرة

اتفق الرأى الرسمى لاقطاب الديمقراطيات المنتصرة — منذ أن نشبت الحرب العالمية الثانية — على وجود «ألمانيا الاخرى» التى لم يسممها هتلر بتعاليمه فمن ذلك ماجاء فى خطاب لتشمبرلين غداة اعلان الحرب فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، من أن الحرب التى شهرتها بريطانيا يوم ذاك انما كانت حربا ضد النازية لا ضد الالمان.

وفى فبراير سنة ١٩٤٥ اجتمع فى يالتا الاقطاب الثلاثة — روزفلت وتشرشل وستالين فى « مؤتمر القرم » واتخذوا قرارات هامة ، أبرزها ما أقر نظرية « ألمانيا الاخرى» قالوا «وغرضنا الذى لا نحيد عنه هو القضاء على النازية والعسكرية الالمانية» والى ان قالوا «وليس غرضنا القضاء على الشعب الالمانى» .

وعاد الاقطاب الثلاثة — ترومان وستالين وتشرشل (ثم أعقبه أتلى بعد فوزه فى الانتخابات العامة) يؤكدون نفس المعنى فى مؤتمر بوتسدام — ٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ وهو آخر المؤتمرات التى عقدت قبل أن تتم هزيمة معسكر المحور باستسلام اليابان ، قالوا «ليس غرضنا (غرض الحلفاء) ان نقضى على الشعب الالمانى أو ان نسترقه ، وانما غرضنا ان نتيح للالمان فرصة الاستعداد لما يصح أن يقع لهم من اعادة بناء حياتهم على أسس ديمقراطية سليمة واذا ما اتجهت جهودهم الذاتية اتجاها مضطردا نحو ذلك الهدف فسيتيسر لهم فى الوقت المناسب ان يتبوؤوا مكانهم بين شعوب العالم الحرة المسالمة » .

وما دام أن هذا هو الرأى الذى اعتنقته الديمقراطيات المنتصرة ، فمهمتها ينبغى أن تنحصر فى العمل على احياء «ألمانيا الاخرى» من جديد ، وهذه المهمة تقتضى أولا تجريد ألمانيا حربيا واقتصاديا ، وتقتضى ثانيا القضاء على النازية، وتقتضى ثالثا الاخذ بيد ألمانيا فى فترة الانتقال لاعادة نظام الحكم والادارة الى حالته العادية.

وهنا تبرز مشكلة احتلال ألمانيا ، وهو أول خطوة عملية فى سبيل تحقيق ذلك الهدف المثلث الاضلاع.

* * *

نظم مؤتمر القرم أمر احتلال ألمانيا بصورة اجمالية ، ثم تنـاوله مؤتمر بوتسـدام بتوسع وتفصيل :

فجاء فى قرارات القرم « وطبقا للخطة التى اتفق عليها ستحتل قوات كل دولة من الدول الثلاث منطقة منفصلة من ألمانيا (اشارة الى أمريكا وبريطانيا وروسيا) وهذه الخطة تقضى بايجاد ادارة ومراقبة متناسقتين بواسطة لجنة مراقبة مركزية قوامها القائد الاعلى لـكل دولة من الدول الثلاث ، ومقرها برلين ، وقد اتفق على أن تدعو الدول الثلاث فرنسا ، اذا كانت ترغب فى ذلك ، لان تأخذ منطقة تحتلها ، وأن تشترك فى لجنة المراقبة كعضو رابع. أما حدود المنطقة الفرنسية فسيتم الاتفاق عليها».

ولقد أراد أقطاب القرم من وراء الاحتلال عاملا نفسانيا فات الحلفاء فى الحرب الماضية أن يعالجوه :

ذلك أنه فى سنة ١٩١٨ لم يعن الحلفاء باحتـلال ألمـانيا ، ولا وطئت جيوشـهم أراضيهـا. ولهذا لم يستطع الشعب الالمـانى أن يدرك انه هزم عسكريا. وكيف كنت تريده أن يفهم ذلك وهو يرى جيوشه تدق أبواب باريس ؟ والتاريخ ينبؤنا — الى ذلك — أن قواد الحلفاء كانوا قد أعدوا — فعلا — وثيقة استسلامهم لالمانيا : ولقد استغل هتلر وأعوانه تلك الحقيقة التاريخية فى افهام الشعب الالمانى أنه لم يهزم — فهو لن يهزم — وانما طعنه اليهود من الخلف .

ولهذا اتجه الحلفـاء الى علاج ذلك الاحسـاس النفسانى المعتل ، بالاصرار على الاحتلال العسكرى ، حتى ينزع الشعب الالمانى من عقله تلك الاسطورة التى تدور حول أنه شعب فوق الهزيمة والخذلان :

ولـكن أقطاب القرم لم يعنوا بتفصيل تلك المسائل التى يقوم عليها الاحتلال والتى تدور حوله ، ولم ندرك وقتذاك أكان ذلك منهم لانهم كانوا فى شـغل بأنهـا معركة الحـرب قبل أن يطيلوا البحث فى معركة السلم، أم انهم تركوها — على خطورتهـا عامدين ، حتى لا يرتبطوا مقدما بسياسة قد يجد ما يدعوهم الى ابدالها.

فلما اجتمع أقطاب بوتسدام — فيما بين ١٧ يولية و ٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ — أعلنوا يوم ٣ أغسطس أن الاتفاق قد تم بينهم على المبادىء الاساسية الاقتصادية لخطة منسقة متجانسة للحلفاء قبل ألمانيا المهزومة ، خلال فترة رقابتهم :

وتتميز قرارات مؤتمر بوتسدام عن قرارات مؤتمر القرم باشتمالها على تفصيلات نظمت فترة الانتقال التى قدروا أن تمر بها ألمانيا من حمى النازية الحربية الى الحياة العادية السلمية ، وان كانت تلك التفصيلات قد جاءت ، فى غالبها خالية من بيان خطوات التنفيذ العملية : ولعلهم تركوا ذلك لمؤتمر الصلح .

ونرجو ألا يسبق الى الذهن أن الاحتلال مسألة عسكرية فحسب ، ولكنه الى ذلك — وقبل ذلك — مسألة اجتماعية هى فى أساسها عمل بنائى خطير الشأن بعيد الاثر .

وهو اذا كان يقتضى تجريد ألمانيا حربيا واقتصاديا ، والقضاء على النازية بتشكيلاتها المختلفة والغاء قوانينها ، واذا كان يقتضى تغييرا شاملا للعلاقات القائمة بين الطبقات المختلفة — وسيأتيك بيانها عند كلامنا على مسئولية الحرب والتعويضات فى الفصل الرابع — فاننا ينبغى أن نذكر أنه يقتضى الى جانب تلك الثورة الاجتماعية السلمية اقامة ألمانيا أخرى جديدة والاخذ بيدها فى فترة الانتقال ، مع اعطاء فرصة سانحة للديمقراطية والعمل على نقل سلطة الحكم والادارة — تدرجا — من سلطة الاحتلال الى الحكومة الوطنية ، نقلا بعيدا عن الطفرة التى يخشى منها على « الرجل المريض » .

وكان لابد وأن يعالج مؤتمر بوتسدام تلك المسائل ، وقد عقد بعد أن رمت ألمانيا سلاحها ، وقبيل ان تستسلم اليابان تحت فزع هيروشيما ، ولكنه عالجها بصورة اجمالية ، جاءت مقتضبة مبتورة أحيانا ، مفصلة واضحة أحيانا أخرى ، فعرض لاصلاح الطرق والمساكن واعادة ماتخرب من الزراعات والصناعات الزراعية والتعدين وعرض لتنظيم مسائل العملة والبنوك والاثمان والاجور والتصدير والاستيراد ، وقال أن هذا كله سيكون محل عناية وبحث — ثم عرض لمسألة التعويضات ، وللاسطول الالمانى وسفنه التجارية ، ثم مسألة الحدود الالمانية وقد تركوا البت النهائى فيها لخبراء يدرسونها فيما بعد. وعاد المؤتمر يؤكد مبدأ محاكمة مجرمى الحرب وهو المبدأ الذى ورد فى تصريح موسكو الصادر فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ الى غير ذلك من المسائل التى سنعالج أهمها فى مواضعها .

ولما كان الهدف النهائى للاحتلال هو احياء ألمانيا الديمقراطية المسالمة — وهى كامنة فى الشعب الالمانى على ماقدمنا لك — فانه مما ينبغى أن يضطلع به الحلفاء ، الى جانب افهام الشعب الالمانى أنه هزم (وقد ورد ذلك صراحة فى قرارات بوتسدام) أن يفهموه أيضا أنهم لايقصدون من الاحتلال اجراء تأديبيا ، وانما هم يتوسلون به الى تأييد الانقلاب الاجتماعى الديمقراطى، وتلك مسألة نفسانية خطيرة الاثر على العلاقات الدولية المستقبلة ومن ثم على السلام العالمى المنشود :

والمفهوم من قرارات بوتسدام أن الاحتلال موقوت بفترة انتقال لايطول عنها ولا يقصر . فلقد جاء فى صدر الفصل المتعلق بألمانيا — من القرارات — أن الاتفاق قد تم فى هذا المؤتمر على المبادىء السياسية والاقتصادية لخطة منسقة متجانسة للحلفاء قبل ألمانيا المهزومة ، خلال فترة رقابتهم.

ولم يكن من الميسور تحديد فترة الاحتلال مقدما . وانما من المتفق عليه أن الاحتلال لا يجب أن يطول الى أكثر مما يحتاجه لتحقيق أهدافه التى أجملناها لك. ولا نستطيع أن نتكهن بالزمن الذى يستغرقه انجاز تلك المهام ، ولكن ذلك سيتوقف الى حد كبير على لباقة السلطات العسكرية وعلى مبلغ استجابة الالمان للثورة الديمقراطية السلمية . ولو سارت الامور على مايرام ، فلن تحتاج الامم المتحدة الى احتلال أطول من ثلاثة سنوات أو أربعة ، ولو أرادت اطالته الى أكثر من ذلك فلن يلزم أن يزيد — الاحتلال — عن الاحتفاظ ببعض الموانع العسكرية.

ولكن بلجيكا تقدمت يوم أول فبراير سنة ١٩٤٧ باقتراح لوكلاء الخارجية الذين اجتمعوا فى لندن، تمهيدا لمؤتمر وزراء الخارجية فى موسكو الذى تقرر عقده فى ١٠ مارس ، لاحتلال المانيا مدة تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ سنة. ومبعث هذا الاقتراح بداهة تخوف بلجيكا من ألمانيا ، وقد لدغت منها مرتين فى أقل من خمس وعشرين سنة.

وانا لنرجو ألا يؤخذ بهذا الاقتراح لان المحقق الذى نقطع به ، ولا نعتقد أن الحلفاء ينكرونه ، أن الاحتلال الطويل يعطل الثورة الاجتماعية المرتقبة ، والتى قلنا أن معاونتها لزام على الدول الظافرة المحتلة . ذلك بأن بقاء جيوش الاحتلال — طويلا — سيمنع أية حكومة ألمانية من اكتساب محبة الشعب واحترامه ، ومن الفوز باحترام الدول الاجنبية وسيكون من يحكم تحت مثل هذه الظروف كأنه دارلان أو لافال أو كويسلنج،

وسينجم عن ذلك ـــ أردنا أم لم نرد ـــ يقظـة الشعور الوطنى المتعصب ، وسـيعيد التاريخ نفسه فى أقل من ربع قرن.

وليعتبر الحلفاء فى هذا المقام بمصير جمهورية فايمر التى عاشت مريضة مدة أربعة عشر عاما ، لقيت خلالها من الحلفاء كل اذلال ، مما أثار عليها حفيظة الشعب الالمانى ، وكان ذلك ـــ على ما رأيت فى الصفحات الاولى من هذا الـكتاب ـــ من الدوافع الاساسية التى دفعت بذلك الشعب الى الانتقاض عليهـا والى الاندفاع وراء هتـلر الذى رد لهم كرامتهم الوطنية .

وسنتكلم ـــ بعد ذلك ـــ تباعا عن التجريد الحربى والاقتصادى ثم القضاء على النازية ثم نظام الحـكم والادارة ، وهى كما تذكر الاضـلاع الثلاثة التى تـكون مهمة الديمقراطيات المنتصرة من بعث ألمانيا الديمقراطية .

* * *

١ ـــ التجريد الحربى والاقتصادى

نص ميثاق الاطلنطى فى المادة الثامنة منه على نزع سلاح الامم المعتدية أو التى قد تهدد بالاعتداء ، وسيكون ذلك الى الوقت الذى تقيم فيه الدول جميعا نظاما دائما للسلامة المشتركة أوسع من النظام القديم . وقالت أنها تشجع الاجراءات الممكنة التى تؤدى الى أن تتخفف الشعوب المحبة للسلام من عبء التسلح الباهظ .

فلما اجتمع أقطاب الديمقراطيات فى مؤتمر بوتسدام نصوا أيضا على نزع سـلاح ألمانيا وتجريدها من القوات البرية والبحرية والجوية مع تسريح تلك القوات ، وحل جميع التشكيلات العسكرية كالجستـابو وغيرها ، بكل مايتصل بها من فروع وهيئات . واغلاق المدارس العسكرية ، ومنع ألمانيا من حيازة وانتاج الطائرات والاسلحة ومعدات الحرب بأنواعها وتعيين خبراء من الحـكومات الثلاث ـــ أمريكا وانجلترا وروسـيا . لتنفيذ المبادىء الاسـاسية التى اتفق عليها المؤتمرون فيما يتعلق بالتصرف فى الاسـطول الالمانى المسلم . كل ذلك على ما قرروا ، يجب أن يتم بصورة دائمة تحول دون بعث أو اعادة تنظيم العسكرية الالمانية أو النازية الالمانية .

وحلفاء سنة ١٩٤٥ يقعون ـــ بذلك ـــ فى المحظور الذى وقع فيه حلفاء سـنة

١٩١٨ ، ذلك بأن تجريد المانيا وحدها من السلاح ، مع ابقـاء حرية التسلح لمعسكر الحلفاء ، من شأنه أن يولد فى المستقبل القريب ، كما ولد بالامس القريب ، شعورا بالذل عند الالمان ، يخشى أن يدفعهم الى التحيل على ذلك التجريد ، كما يخشى أن يبعث فيهم مرارة حقد تدفعهم الى تدبير الانتقام . ولو تجرد الحلفاء عقب الحرب العالمية الاولى ـــ اسوة بما فرضوه على ألمانيا ـــ وأنشأوا لعصبة الامم جيشا مسلحا ـــ ودونه صعاب يسهل تذليلها لو صدقت النوايا وماتت الاطماع ـــ اذن لقضوا على روح التمرد عند الالمان ، ولكانوا قد كفوا العالم فيما نعتقد عذاب المجزرة الثانية.

ويؤيد هذا النظر أن تجريد ألمانيا بصورة أبدية ، وان كان مفهوما من الناحية النظرية الا أنه ـــ عمليا ـــ بعيد التحقيق ، لانه يتطلب من الحلفاء رقابة مستمرة على ما يخشى أن يجرى فى الخفاء . وتلك الرقابة الدائمة باهظة التكاليف من ناحية ولا يمكن ـــ عملا ـــ أن تستمر الى الابد ، من ناحية أخرى . فلقد وقع فعـلا ، عقب الحرب الاولى أن عنى الحلفاء بتزويد بعثة الرقابة التى وضعوها لالمانيا بطائفة كبيرة من الموظفين اليقظين ، ثم لم يلبث عددهم أن قل تدرجا حتى انتهى الامر الى الغاء البعثة كلية . وحدث أيضا أن قيدوا الطيران المدنى فى ألمانيا خلال الخمسة السنوات الاولى ، ولم تلبث تلك القيود أن تفـكـكت ثم زالت ، من تلقاء نفسها وبصورة أتوماتيكية .

وبعد ، فما أن يفرغ الحلفاء من مهمة تسريح الجيش الالمانى حتى يواجهوا فورا مشكلتين ، عرض بوتسدام لاولاهما وسكت عن الثانية . أما الاولى فهى كيفية التصرف فى الاسلحة التى ستسلمها القوات الالمانية المسرحة . قالت قرارات بوتسدام أنها ستوضع فى قبضة الحلفاء أو تباد . ولعله كان من الخير أن توضع تحت اشراف الامم المتحدة وفى ملكيتها تمهيدا لاقامة الجيش الدولى الذى تجنب الظافرون انشاءه أو على الاصح عجزوا عن الاتفاق عليه .

أما المشكلة الثانية فهى تقرير نوع القوة المسلحة التى سيباح للريخ الالمانى الجديد أن ينشئها . ذلك بأنه ليس فى نية الحلفاء أن يمنعوا ألمانيا من انشاء جيش « ما » ـــ منعا أبديا ـــ وفى هذا يقول ستالين فى حديث له نشرته جريدة « التايمز » الانجليزية فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ « ليست غايتنا أن نبيد كل القوات المسلحة فى ألمانيا ، لان أى رجل عاقل يفهم أن ذلك محال بالنسبة لالمانيا ، استحالته بالنسبة لروسيا . ولو نفذ المنتصر ذلك لـكان مخطئا . أما ابادة جيش هتلر فميسورة بل وواجبة » .

وليس فى نية الحلفاء بطبيعة الامور أن يقيموا من جنودهم قوات بوليسية تحافظ على الامن والنظام فى ألمانيا ، لسنوات طويلة . وانما بمجرد أن تقوم فيها حكومة ديمقراطية حائزة لثقة الشعب ، يجب أن تكون تحت تصرفها قوة مسلحة تستطيع أن تحافظ على النظام الداخلى ، ولا يمكن — وليس من المصلحة فى شيء — أن تترك تلك الحكومة عزلاء لتواجه العناصر المناهضة الديمقراطية ، والتى نتوقع أن تتسلح فى الخفاء.

ولكن، ماذا عساه أن يكون الجيش الالمانى الجديد؟ أتراه سيشبه الجيش البائد، فيتكون من تلك القوات المسلحة المكونة من مخلوقات آلية مدربة على اطاعة هيئة من الضباط المعين من طبقة «اليونكر» الرجعية ؟ لو تم ذلك اذن لكان من المشكوك فيه جدا أن نحصل على سلام أو على ديمقراطية سياسية فى ألمانيا أو على أى تحول طيب فى المجتمع الالمانى . فان القوة الحقيقية — القوة العسكرية ذات النفوذ والسطوة — ستعود الى حيث كانت من قبل ، حتى اذا ما وقعت أية أزمة فى المستقبل — ويجب أن نتوقع ثورات متكررة فى فترة تطور ألمانيا — انحاز لها ذلك الجيش وعمل على تغذيتها واذكاء نارها .

ولنذكر دائما أن أى جيش يكون من جنود انخرطوا فى خدمة عسكرية طويلة وقضى أفراده اثنتا عشر سنة فى المعسكرات — لا يقومون بأى عمل انشائى — سيكون على الدوام طبقة منفصلة عن الامة ، وسينصاع بداهة لضباطه اذا ما طلب اليه أن يختار بينهم وبين أية حكومة مدنية ديمقراطية .

ولهذا ، أشار بعض الكتاب بتكوين جيش ديمقراطى مسالم ، يختار أفراده بطريق الاقتراع فى كل عام. ومن لم تدخله القرعة فى الجيش ، من الشبان الصالحين للجندية ، يلحقون بهيئة يطلق عليها اسم «هيئة العمل» ، على نمط الهيئة التى تكونت فى الولايات المتحدة الامريكية تطبيقا « للنظام الجديد » الذى وضعه الرئيس روزفلت وأسمها civilian Conservation Corp ليقوموا بالاعمال الانشائية كصرف المياه وتجفيف الاراضى وصناعات الغابات وانشاء الطرق والاعمال الزراعية والحصاد ، وما الى ذلك .

وأشاروا بأن يخصص بعض وقت هؤلاء الشبان — سواء من كان منهم فى الجيش أو من كان فى «هيئة العمل» — للتعليم الفنى وغيره . وقالوا أن من يدعى للجندية ، بالاقتراع ، لايجب أن يدعى فى سن مبكرة أكثر مما يجب . وأنه فيما عدا العشرات القليلة من الضباط وأعضاء هيئة أركان الحرب لامحل لان يكون فى ألمانيا ضباط محترفون .

ولخصوا ذلك كله ، فى عبارة موجزة ، أنه يجب أن يمتنع بتاتا أن يكون الجيش عملا يزاوله انسان أو وظيفة لمدى الحياة .

وأشاروا بألا يدخر الحلفاء وسيلة لتوكيد الفرق ــ فى أذهان الجماهير ــ بين هذا الجيش الجديد وبين كل ما سبقه من الجيوش الالمانية فى مختلف عهود ألمانيا، فليسمونه «الحرس الوطنى» Heimwehr وليرتدى زيا لا يثير فى لونه أو فى طرازه ، أى معنى من المعانى العسكرية القديمة .

ويعتقدون أن جيشنا مؤلفا على هذا النمط ، سيظل مدنيا فى مظهره ، ولا يمكن أن يصبح طبقة قوية . كما أنه لايمكن أن يستخدم فى أية حرب خارجية ضد أى جيش أحسن تدريبه واكتمل استعداده :

* * *

ولكن ، من الذى سيتولى الدفاع عن ألمانيا ، وجيشها سيكون بهذا الهزال ؟ لنفرض ــ وسيقع حتما ــ أن خلافا قام بينها وبين دولة أخرى من الدول الثلاث الغنية بالعتاد الحربى (أمريكا وانجلترا وروسيا) أو مع غيرها من الدول ، وعرض هذا الخلاف على محكمة العدل الدولية ، فسيكون أمام المحكمة خصمان ــ أحدهما مسلح تحبه وثانيهما مجرد تمقته . ولنفرض أن المحكمة رأت الحق فى جانب المجرد الممقوت، فهل نتصور أنها تصدر حكما لصالحه مع أنها لا تملك وسيلة تنفيذ حكمها كرها ان لم ينفذ طوعا ــ وقل أن ينفذ طوعا ــ ؟ ان غاية ما ستفعله هو ان تصدر حكما هو فى حقيقته صلح ، ترفع به عن نفسها اللوم ، وتجنبها التهكم والسخرية ، تعطى به للقليل للمجنى عليه والكثير للجانى .

ونحن لا نسوق هذه الاحتمالات على سبيل التطير الوهمى ، ولكننا رأينا فشل التحكيم أيام جمهورية فايمر فى مسألتين خطيرتين. احداهما تفسير استفتاء سيليسيا ، وثانيتهما الاعتراض على رفع الحواجز الجمركية بين ألمانيا والنمسا ، مما لامحل لتفصيله هنا ، ومما يضعف الثقة فى التحكيم مادام وضع الامور على ماهو عليه اليوم . ذلك بأنه طالما أن الدول الكبرى الثلاث ــ وباقى الدول المناصرة لهم ــ تحتفظ بقواتها الحربية والاقتصادية التى لا تقاوم، أو التى لا تستطيع أن تقاومها المانيا على الصورة التى يريدونها بها، فلا يمكن أن نتصور أن أية محكمة دولية أو أية حكومةأوربية يصح أنتكون أكثرمن

ستار ــ شفاف ــ لديكتاتورية يفرضونها على العالم . والتاريخ يعلمنـا أنه كان من النادر أن استعمل القوى قوته استعمالا محايدا ، للصالح العام .

والحل الوحيد ــ الحاسم ــ يتلخص فى تحويل ملـكية القوات الحربية ، من ملـكية الدول منفردة الى ملـكية دوليـة عالمية ، لانه طالمـا أن كل دولة تملك قواتها الحربية وأسلحتها فسيظل « توازن القوى » هو الشغل الشاغل للسياسة الدولية .

ويجب أن تخضع تلك القوة الدولية ــ وقد اقترحوا تسميتها بالحرس الدولى ــ لسلطة دوليـة واحدة ، تجند أفرادها ، وتدفع أجورهم ، وتعين ضـباطها وترقيهم ، وتسيرها للعمل بقراراتها وحدها. ويجب أن تكون لها قواتها البرية والبحرية والجوية، وأن تـكون لها قواعدها من مطارات ومعسكرات وترسانات وموانىء وأن تخضع هذه كلها ــ بدورها ــ للسلطة أو الهيئة الدولية ، هيئة الامم المتحدة أو مجلس الامن وحده. ولا بد من مساهمة الدول ـ كل دولة فى اقليمها ـ فى تثقيف شعوبها، وعلى الأخص الجنود والضباط الذين سينضمون فى سلك الحرس الدولى، ثقافة دولية، ولا بد من تلقينهم مبادىء الولاء للدولة العالمية بدلا من الولاء للدولة الوطنية، ولن تلبث تلك الوحدات التى تجمعت من مختلف اركان العالم ان تحس وكأن الدنيا بأسرها قد تجمعت فى صدرها ، وستشعر بالفخـار يملؤها ، لأنها اذن ستمثل البشرية مجتمعة فى صعيد واحد.

وقالوا بضرورة تنفيذ قرارت الهيئـة الـدولية المهيمنة على ذلك الحرس الدولى بأغلبية الاصوات لا بأجمـاعها ، وبغير ذلك ستتمكن أية دولة من ان تعطل القرارات فتصبح النصوص حبرا على ورق . كما رتبوا على انشاء ذلك الحرس الدولى الغاء القوات الحربية الخاصة بكل دولة . فلا يبقى منها الا القدر اللازم للمحافظة على الأمن والنظام فى الداخل.

ولكنه حلم بديع ! فان الدول لم تبلغ بعد تلك المرتبة من النضج السياسى لتسيغ ذلك الوضع المرغوب . وها ان ميثاق الامم المتحدة لا يتضمن شيئا من ذلك ، بل انه يتضمن نقيضه، لان المادة ٤٣ منه تنص على ان اعضاء هيئة الامم المتحدة تعهدوا ، فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والامن الدوليين، بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الامن، وبناء على طلبه ، وطبقا لاتفاقات خـاصة ، ما يلزم من القـوات المسلحة والمسـاعدات

والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدوليين. ونصت على ان تلك الاتفاقات التى يبرمها مجلس الامن مع الدول أعضاء هيئة الامم المتحدة فى مناسباتها الطارئة ، تحدد عدد القوات وأنواعها وأماكنها ونوع ما ستقدم من معاونات، ثم حتمت المادة ٤٣ نفسها فى فقرتها الثالثة ان تعرض تلك الاتفاقات على برلمانات الدول المختلفة حيث قالت : «وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية» .

واذن فقد استبعدت الدول فكرة دولية الجيش ، وقضت بمجرد ذلك على كل أمل فى سلم عالمى دائم، ذلك الهدف الذى اعتنقته صراحة فى صدر ميثاق الامم المتحدة. وهى لا تزال تعتنق القومية المتعصبة ، بدل العالمية المتسامحة . ولم تفلح هذه المجزرة الثانية مع كل ما اذاقته العالم من ويلات فى تبديل تلك العقلية العتيقة المؤذية. وكأنما لا بد من حرب ذرية مفنية لالقاء الدرس . ولكننا نتساءل من الذى سيبقى ليسمعه ؟

ولما كانت المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة تنص على انه من حق الدولة التى يعتدى عليها ان تدفع عن نفسها الاعتـداء ــ بالقوة المسلحة ــ حتى يسعفهـا مجلس الامن ، فان سؤالنا الاول يعود الى الظهور : من الذى سيتولى الدفاع عن المانيا بعد ان منعت من اقامة جيش بمعنى كلمة جيش، وبعد ان نبذت الدول فكرة «الحرس الدولى» ؟

سؤال لاجواب له . ولا يغنى عن الجواب ان يقال ان المانيا ليست عضوا فى هيئة الامم المتحدة ، لانها لا بد وان تدخلها يوما ، بل وستعمل الدول حتما على ادخالها ، بالتطبيق للمادة الرابعة من الميثاق ، ولان الدول الظافرة لم تهدر دمها ولم تنص على استباحة حرماتها .

ولكن الدول تطلب الشهد دون أبر النحل ، أو قل انها تطلب الغـاية ولا تريد الوسيلة ، أو قل انها تطلب المحال .

* * *

على ان التجريد الحربى وحده لا يجدى ، ولا يحقق مراد الحلفاء منه ، ومرادهم ان يقلموا اظافر المانيا أو ان يسلوها كلية ، الا اذا اقترن بالتجريد الاقتصادى . وهم لا يرون فى هذا الوضع ما يتعارض مع ميثاق الاطلنطى ولا مع ميثاق الامم المتحدة ، لانه وضع موقوت بقيام حكومات ديمقراطية . وهم ينسبون فشل معاهدة فرساى الى

خلوها من النص على تجريد المانيا اقتصاديا، الامر الذى مكنها من ان تعود الى التسلح فى فترة وجيزة من الزمن ، بين سنتى ١٩٣٣ و١٩٣٦ .

ولعلهم أهملوا فى فرساى النص على تجريد المانيا اقتصاديا ، اكتفاء منهم بنصوص التعويضات . فاعتقدوا ان اثقال كاهلها بعبئها الباهظ سيستنفد موارد ميزانيتها وسيلتهم موارد التبادل الخارجى ، وسيحول بذلك بينهما وبين العود الى التسلح .

ولقد كان هذا النظر الذى اطمأن اليه ساسة فرساى نظرا سليما، لولا ان العمل دل على ان عبء التعويضات انتقل من كاهل المانيا ليقع على كاهل الدول الدائنة. وبيان ذلك ان المانيا كانت تقترض من تلك الدول المبالغ التى دفعت منها ما دفعته من تعويضات، بل وأكثر مما دفعت، فلم تتأثر مقدرتها على الاستيراد ، بل وتبقى عندها فائض دعم ميزانيتها، فأصبحت ألمانيا سنة ١٩٣٣، اقوى صناعيا من المانيا سنة ١٩١٤ . حقا ان القروض الأجنبية كانت توجه الى انشاء مصانع للحاجيات المدنية ، ولكن تلك المصانع لم يكن من العسير تحويلها الى مصانع للذخيرة ، بعد ان رفعت المانيا القناع ورمت بالقفاز .

وغاية ما هنالك ان معاهدة فرساى نصت على ان تعطل فى مصانع كروب وغيرها من مصانع الذخيرة الاقسام التى كانت تنتج الاسلحة مباشرة ، ولكنها احتفظت بكل مبانيها وقواها المحركة وآلاتها المنتجة للآلات - عدا آلات الذخيرة - فتسنى للألمان ان يحولوها الى السلاح عند ما قررت برلين ان تتحلل من نصوص معاهدة فرساى المتعلقة بنزع السلاح .

وكانت تلك هى المرة الثانية - فى تاريخ المانيا الحديث - التى تمكنت فيها من التحلل من مثل هذا النص . أما الاولى فقد كانت ايام حروب نابليون ، فقد تمكنت بروسيا من الغاء ذلك النص رغم رقابة مندوبى نابليون ، لأن العود الى التسلح فى ذلك كان امرا هينا اذا قورن بما يجب عمله اليوم ازاء التقدم الواسع الذى بلغته المدنية فى اعداد معدات القتل والتفنن فى صنعها ، فكان كل ما يحتاجه الجيش عددا من البنادق التى كان يسهل اخفاؤها ولهذا كانت كل ما عملته المانيا اذاك ان اخفت مقدارا متوسطا من الاسلحة خلال فترة الرقابة ثم تمكنت من ان تزيد التسلح فى الفترة ما بين تقهقر نابليون من موسكو وحملته على المانيا فى سنة ١٨١٣ . ولقد استطاع ذلك الجيش المتواضع - نسبيا - من ان يلعب دورا هاما فى هزيمة نابليون فى ليبزيج .

ويصف الكتاب عملية تحيل المانيا على نصوص التجريد الحربى فى فرساى بانها معجزة ، تمت بصورة ضخمة فى فترة من الزمن وجيزة ، ست سنوات . اما انها معجزة فحق وأما تفسيرها فسهل . ذلك انها تمكنت من العود الى التسلح وبذلك الاستعداد الميكانيكى الحديث الذى فاجأت به العالم سنة ١٩٣٩ لأنها احتفظت بمصانع انتاج الآلات ، مع ضعف الرقابة وانحلالها بالتدريج الى ان زالت كلية .

* * *

ولقد اختلف الكتاب ــ خلال الحرب العالمية الثانية ــ حول ما اذا كان يجمل بالحلفاء ان يتشددوا فى معاملتهم الاقتصادية لألمانيا ، ام ان يترافقوا بها .

وكانت لأنصار المعاملة الرفيقة حججا كثيرة أهمها انه بدون رفاهية المانيا ــ من الناحية الاقتصادية ــ لا يمكن ان يستمتع العالم بأية رفاهية . ولقد اعتنق هذا الرأى عديدة من رجال الوزارة البريطانية خلال الحرب وهو على كل حال ليس بجديد فقد نادى به سير نورمان اينجل الكاتب الانجليزى المعروف فى كتابه المشهور «الخدعة الكبرى» والذى اخرجه للناس أول ما أخرجه سنة ١٩٠٨ ثم أعاد طبعه مع زيادة سنة ١٩٣٨ . ونادى به ايضا الاقتصادى العالمى الكبير الانجليزى أيضا ــ المستر كاينز ــ وقد توفى فى صيف سنة ١٩٤٦ ــ بمناسبة نقده الشديد لنصوص التعويضات فى معاهدة فرساى .

وهو فى اعتقادنا رأى مرجوح . لانه حسبك ان تتصور بركانا أو زلزالا يمحو المانيا من خريطة اوربا ، فهل تتصور أن رخاء العالم يمكن أن يتأثر أو ينحدر ؟ لقد يفقد المنتجون ــ فى باقى العالم ــ ٨٦ مليون مستهلك ولكنهم سيتخلصون من ٨٦ مليون منافس ، يزاحمونهم فى تجارة العالم وأسواقه .

والتاريخ القريب يؤيد هذا النظر . اذ حدث عقب الحرب العالمية الاولى ان استبعدت روسيا من ميدان التجارة الدولى ، ومع ذلك فان استبعاد ١٨٠ مليون نسمة من الميدان ، لم يمنع باقى الدول من السير قدما فى سبيل الرخاء الاقتصادى . وحدث أيضا ان التجارة البريطانية كسدت فى سنوات ١٩٢٠ وما بعدها ، ولم يمنع ذلك الولايات المتحدة من ان تكسب لنفسها خلال تلك الفترة آفاقا جديدة من الرفاهية .

ولقد انتصر هذا الرأى الثانى فى قرارات مؤتمر بوتسدام ، وكان لا بد له من

أن ينتصر ازاء ما شهده العالم من نقص معاهدة فرساى فى تلك الناحية الامر الذى مكن المانيا من العود الى التسلح. ولو اكتفى الحلفاء بالتجريد الاقتصادى وابقوا على ألمانيا لاسلحتها ، لما استطاعت أن تستعيد قوتها الحربية ، لان الاسلحة التى تملكها اليوم ستصبح بعد سنوات قليلة ، وبفضل التقدم العلمى ، آثارا قديمة لا تصلح الا لأن تعرض فى المتاحف .

ولتعلم ــ بعد ذلك وقبل ذلك ــ على ما سطره المؤتمرون فى قرارات بوتسدام ، انه لا تعارض بين هذا التجريد الاقتصادى ، وبين السماح للشعب الالمانى ان يعيش فى نفس مستوى المعيشة فى الدول الاوربية . و «الدول الاوربية» فى تعريف بوتسدام لها هى «كل دول أوربا عدا المملكة المتحدة وأتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية»

★ ★ ★

واعتبارا بالتاريخ ــ والتاريخ عبر ــ عنى أقطاب الديمقراطيات بالنص فى قرارات مؤتمر بوتسدام على التجريد الاقتصادى لالمانيا، فقرروا القضاء على كل صناعة المانية يجوز ان تستخدم فى الانتاج الحربى . أما صناعات الاسلحة والذخائر وأمثالها فستمنع منعا باتا . أما صناعات الكيمياء والآلات وغيرها مما يلزم لاقتصاديات الحرب فقرروا اباحتها تحت اشراف شديد وعدمالسماح بها الا فىحدود تحسينحاجيات المانيا السلمية. وقرروا ــ فيما يتعلق بالقوى الانتاجية التى تنتج السلع المصرح بها ــ اما نقلها طبقا لسياسة التعويضات التى أوصت بها «لجنة الحلفاء للتعويضات» والتى اقرتها الحكومات صاحبة الشأن ، واما ازالتها وتخريبها : وقرروا تنمية الصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات المنزلية السلمية ، كما قرروا وضع سياسات عامة للتعدين والمناجم والاجور والاثمان والعملة والبنوك والضرائب والجمارك والمواصلات ، وقرروا مراقبة المعاملات المالية واقتصادية التى تجريها المانيا مع باقى الدول ، ومراقبة هيئات البحوث والمعامل ومؤسسات التجارب والاختبارات كل ذلك بقصد الحيلولة بين المانيا وبين أن تصبح من جديد قوة حربية . ونصوا ــ أخيرا ــ على نقل المهمات الصناعية ، لحساب التعويضات، مما سنتناوله تفصيلا فى الفصل الرابع.

★ ★ ★

ولكن عملية التجريد الاقتصادى تنطوى على مشكلات اقتصادية خطيرة ، تستدعى التدبر والعناية ، حتى لا تتخلف عنها أثار يخشى منها على السلام العالمى المقبل، فينقلب

بذلك الدواء الى نفس الداء الذى اريد تطبيبه . وبتعبير آخر ، ينبغى ان يصاحب التجريد الاقتصادى تنظيم اقتصادى واسع النطاق ، تحت اشراف مجلس الرقابة ، الذى اشار اليه مؤتمر بوتسدام اشارة عابرة بغير تفصيل .

ونية الحلفاء قد استقرت ، كما رأيت ، على الالغاء الكامل للصناعات الثقيلة التى تنتج مباشرة ادوات الكيمائية ، وصناعة الآلات ، فقد اباحوها ــ فى حدود تحسين حاجيات المانيا السلمية وتحت اشراف شديد . والتفرقة ، عند التأمل البسيط ، تكاد تكون مستحيلة : ذلك بانك لا تستطيع ان تضع خطا فاصلا بين الصناعات الحربية والصناعات المدنية ، فالمصنع الذى ينتج منظار الغواصات هو الذى ينتج المجهر للمعمل والمرصد . والمصنع الذى ينتج محرك الدبابات وقاذفات القنابل يستطيع ، مع تحوير بسيط ، أن ينتج محركات للجرارات و « اللوريات » (سيارات النقل الضخمة) :

والمفهوم ـــ بداهة وضرورة ـــ أن ينفذ مجلس رقابة الحلفاء سياسة انشائية لاشرافه فلا يقف به عند مجرد المنع والتحريم . ومدار تلك السياسة الانشائية منع التعطل فى ألمانيا ، والمحافظة على القوة الشرائية للالمان .

ذلك بأن الغاء الصناعات الثقيلة الحربية ، وحصر الصناعات الاخرى فى حدود حاجيات الاقتصاد السلمى ، لابد وأن يؤدى الى تعطل كثير من العمال .

ولقد أشارت قرارات بوتسدام الى أنه « عند تنظيم الاقتصاد الالمانى سنعنى عناية أولى وخاصة ، بتنمية الزراعات الصناعية وغيرها من الصناعات المنزلية السلمية » والحلفاء يهدفون من وراء ذلك ـــ أولا وقبل كل شىء ـــ الى تحويل الاقتصاد الالمانى من الصناعة الى الزراعة ، لاضعاف ألمانيا من الناحية الحربية . ولقد سبقهم الالمان الى نفس الاسلوب فى معاملتهم لفرنسا عقب هزيمتهافى يونيو سنة ١٩٤٠ حيثقرروا صراحة أن يحولوا فرنسا الى دولة زراعية .

ومهما يكن الامر فلا بد لمجلس الرقابة من أن يتوسع فى الانتاج الزراعى ـــ بكامل فروعه ـــ فى دعم الصناعات الزراعية ، لتتمكن تلك الميادين الجديدة ـــ هى والصناعات السلمية الاخرى (سلمية فى نظر الحلفاء) ـــ من أن تستوعب العمال الذين تعطلوا كنتيجة للتجريد الصناعى .

والمشكلة التى تواجه الحلفاء فى هذا الخصوص هى فترة الانتقال . فلقد يحتاج

الامر الى سنوات ليتم ذلك التحويل الجديد ، ولتستوعب الصناعات الجديدة فائض العمال ، ولا بد للحلفاء من أن يضعوا سياسة اقتصادية لتلك الفترة تنفذ خلالها .

والذى يراه رجال الاقتصاد حلا لهذه المشكلة أن يتبع الحلفاء الخطوط الرئيسية للسياسة التى انتهجها الالمان فى الدول التى احتلوها خلال الحرب العالمية الثانية .

فلقد أغلقت فى جميع تلك الدول عديد من المصانع حيث استولت سلطة الاحتلال الالمانية على مخزون استهلاكها من الوقود والمواد الخام . وكان العمال الذين يفقدون أعمالهم عن هذا الطريق يجبرون على قبول عمل لهم فى أرض الريخ، فاذا رفضوا قطعت عنهم اعانة التعطل . وفى بولنده — مثلا — جند العمال كما يجند الجنود ، للعمل فى ألمانيا ، بينما استخدم أسرى الحرب فى الاعمال الشاقة .

وتطبيقا لهذه النظرية يجب أن يستخدم الحلفاء العمال الالمان فى تعمير البلاد والمناطق التى خربتها الحرب فى دولهم المختلفة : ولقد نشر مولوتوف وزير خارجية روسيا تصريحا فى يناير سنة ١٩٤٢ جاء فيه أن نية روسيا السوفيتية أن تلزم ألمانيا بأن تعيد تعمير المناطق التى تخربت فى أرض الاتحاد . ولا شك فى أن مهمة تعمير تلك المناطق سواء فى روسيا أم فى غيرها — فى وقت قصير — من المحال أن تضطلع به الامم المتحدة وحدها، الا اذا حولت جانبا كبيرا من طاقتها الانتاجية من انتاج حاجيات الاستهلاك العادى اليومى . وهذا أمر غير مرغوب فيه لان المخزون من تلك الحاجيات لابد وأن يستنفد سريعا . ولعل الكثير منه قد استنفد خلال الحرب ، وستحتاج الدول المحاربة الى كميات كثيرة جدا منها . وهكذا يساعد استخدام العمال الالمان فى عمليات التعمير على استخدام العمال الوطنيين فى عمليات الانتاج .

وهنا تتزاحم أسئلة تتطلب امعان النظر قبل الجواب :

فهل يستخدم العمال الالمان كوحدة منعزلة عن غيرها أم يوزعون بين باقى فرق العمال الوطنيين ؟ وهل يعاملون بوصفهم عمالا مؤقتين ، أم يشجع استقرارهم وتزاوجهم فى دول الحلفاء التى يعملون بها ؟ والصواب فيما نعتقد أن يوزعوا بين فرق العمال الوطنيين وأن يشجع استقرارهم وتزاوجهم فى دول الحلفاء ، لان ذلك سيكون جزء من برنامج رفع الغشاوة التى ضربتها النازية على أبصارهم ، فأعمتهم عن باقى العالم ، وصورت لهم شعوبه من جنس دون جنسهم ، ومن طبقة دون طبقتهم .

وغاية ما يخشاه بعضهم من ذلك أن تصبح تلك الاقليات الالمانية المنتشرة فى دول أوربا نواة خبيثة لطابور خامس جديد يمهد لحرب عالمية أخيرة . على انه لا محل لهذا التخوف . فان الالمان لايكونون قوة الا فى داخل حدود الريخ ، ولو رجعت الى التاريخ — قبل أن يتولى هتلر الحكم فى ألمانيا — لوجدت أن الالمان الذين استوطنوا مختلف الدول اندمجوا فى تلك الاوطان الجديدة ، وأصبحوا أعضاء نافعين فيها ولم يتحولوا مصدر قلاقل واضطرابات الا بعد أن ولى النازيون الحكم ، وعنوا بتنظيمهم — للفوضى — اذا جاز هذا التعبير . والمتوقع بطبيعة الحال أن تفيد الحكومات المختلفة من ذلك الدرس فتتنبه لمثل هذا الخطر بمجرد ظهور بوادره .

ومجال آخر يستوعب تعطل العمال المترتب على التجريد الاقتصادى ، وهو مجال عمليات الاستحكامات والتحصينات . واذا قلنا أنه يستوعب تعطل العمال الالمان فانما نعنى أنه يستوعبهم بطريق غير مباشر : لان تلك الاستحكامات والتحصينات لا يمكن أن يعهد الى عمال ألمان باقامتها ،والا فسيكشفون سرها ويقفون على مفاتيحها ، وانما يعهد بها الى العمال الوطنيين ، على أن يسد النقص الناتج عن ذلك فى عمليات الانتاج والتعمير من العمال الالمان .

وأخيرا — لنوجز فى القول — يمكن استخدام العمال الالمان فى تحسين حالة المستعمرات وترقية أحوالها - مادام نظام العالم الجديد لايزال يحتوى على مستعمرات - وتحسين طرق المواصلات فيها وطرق الرى والصرف والمنشئات الصحية ، الى غير ذلك مما يقصر عنه الحصر وتعوزه اليد العاملة .

والمفهوم بين الحلفاء أن لاتسخير فى تلك الاعمال ، بل ستصرف للعمال الالمان مرتبات مغرية . والمنتظر — ازاء ذلك — أن يتم تشغيل العمال الالمان فى دول الحلفاء بطريق التطوع ، خلافا لما جرى عليه الالمان فى تشغيل عمال الدول التى احتلوها ، ولنلاحظ أيضا أن ألمانيا ستفيد من ذلك واردات غير منظورة ، لان العمال المتزوجين الذين يتركون عائلاتهم وزوجاتهم للعمل خارج المانيا سيبعثون لهم ببعض مرتباتهم ، فيكون ذلك بمثابة صادرات مخفية من دول الحلفاء الى ألمانيا .

وبعد ، فان استخدام العمال الالمان يصيب — من وجهة نظر الحلفاء — أكثر من عصفور بحجر واحد : فهو من ناحية السلامة الدولية ، يقلل عدد الالمان المقيمين فى

ألمانيا ، وسيكون أغلبهم فى سن التجنيد . ومن الناحية الاقتصادية — وهذه وثيقة الارتباط بتلك — يذود عنهم التعطل . وهو أخيرا يساعد على تفهيم الالمان حقيقة الحرب وما تجره على الانسانية من خراب ، اذ يساهمون بأشخاصهم فى تعمير ما خربته ، وفى اقامة ما هدمته ، وهو ما لا تثمر فيه دعاوة الكتابة أو السينما ، بنصف ما تثمر شهادة النظر والممارسة .

* * *

ومن مشكلات تجريد ألمانيا اقتصاديا تجارتها الخاجية .

فلقد نصت قرارات بوتسدام صراحة على ضرورة الاقلال من حاجتها الى الاستيراد . ولم نفهم علة هذا النص، مع أن الرأى الذى ساد بين أنصار المعاملة الشديدة من الكتاب — وهو المذهب الذى اعتنقه أقطاب بوتسدام — كان أن ينظم الاقتصاد الالمانى على أساس اعتماد ألمانيا على الواردات ، حتى لاتسول لها نفسها اثارة حرب جديدة مادامت أنها فقيرة الموارد الذاتية ، ومهددة فى حالة الاعتداء بحصر بحرى خانق .

ثم من أين لالمانيا أن تدفع ثمن الواردات اذا لم تمكن من أن تصدر الى الدول التى تستورد منها ؟ مع ملاحظة أن مواردها من الذهب ستنضب — أو نضبت فعلا — باعادة ما استولت عليه الى الدول التى كانت تملكه أولا . كما أن مواردها من التوظيف الخارجى للاموال معدومة . ولنلحظ أيضا أن التجريد الصناعى ينطوى — كما مر بك — على حرمان ألمانيا من تصدير الاسلحة ومن تصدير أدوات مصانع الآلات — وكانت فى ذلك قبل الحرب من أكبر المصدرين — ومعنى ذلك أن ينقطع عنها هذا المورد الدافق ، مما يؤدى حتما الى احداث فجوة عميقة فى ميزانها التجارى .

وسينتج من التجريد الصناعى أيضا انخفاض كبير فى واردات ألمانيا من المواد الخام ومواد الوقود . فاذا ما زادت انتاجها الزراعى — على ماتقرر فى بوتسدام — فان وارداتها من المواد الغذائية ستقل بالضرورة . وسيضاعف من هذا التخفيض فى واردات المواد الخام والوقود والمواد الغذائية ، النقص المتوقع فى سكان ألمانيا . وأسباب هذا النقص كثيرة . ميادين القتال ، الغارات الجوية على ألمانيا ، سوء الحالة الصحية والتغذية بسبب ظروف الحرب ، مهاجرة كثير من الالمان للخارج سعيا وراء الارزاق فى دول الحلفاء .

ومن عجب أن يشير بعضهم بضرورة تقييد التعامل الخارجى بين ألمانيا وغيرها ، حتى لاتقوى من جديد لتهدد السلام العالمى . نقول من عجب ، لانه من أين لالمانيا أن تعيش ، وقد أقر لها بوتسدام — ومن قبله ميثاق الاطلنطى — بحق الحياة ؟ بل قل من أين لها أن تدفع التعويضات ، اذا كانت ستمنع من التصدير، وقد نضب معينها من الذهب، ولا يكفى ذهب العالم كله لدفع تلك التعويضات فورا ونقدا ؟ بل قل كيف يمكن أن تجنب انجلترا وأمريكا الشعب الالمانى الفقر المدقع والبؤس القاتل ، حتى لاتغدو ألمانيا تربة خصيبة للبلشفية التى تكافحها تينك الدولتين مكافحة صريحة ، بعد اذ كظمتا حنقهما عليها خلال الحرب وكضرورة حربية ؟

أولا تقرنى على أن الموقف متناقض العناصر ، يخذل بعض أسسه البعض الآخر؟ فما المخرج وكيف التوفيق ؟

رأى فريق من رجال الاقتصاد — وعلى رأسهم الاقتصادى الانجليزى المعروف بول اينتزج — ان يتبع الحلفاء مع المانيا ما يشبه اتفاقية دسلدورف التى عقدها اتحاد الصناعات الانجليزية مع نظيرة فى المانيا يوم ١٦ مارس سنة ١٩٣٩ ، غداة احتلال الالمان لبراج ، والتى قامت مبادؤها الاساسية على تعاون الصناعات فى الدولتين . ويشيرون فى هذه المرة بتعميمها بين جميع الدول الصناعية حتى توتى ثمارها.

ولما كانت تلك الاتفاقية تقوم على تقسيم المناطق واسواق ، فقد خشى اصحاب هذا الرأى أن يقضى تطبيقها على المنافسة اللازمة لتحسين الصناعة وتخفيض الاسعار ، والى صعوبات اخرى ليس هنا محل تفصيلها. فأشاروا بأن تقسم بعض المناطق فتختص كل دولة بما فيها المانيا ببعض الاسواق ، وان يبقى البعض الآخر مفتوحا للتنافس المعقول حتى لا يصبح تنافسا قاتلا.

ولكن هذه الاتفاقية لا تعالج الموطن الاصلى للداء بل تحاول ازالة بعض أعراضه.

والموطن الاصلى للداء عالجته نصوص ميثاق الاطلنطى علاجا صريحا ، لم ندرك السبب فى أن أقطاب بوتسدام نكلوا عن الاخذ به ، واكتفوا بعبارات غامضة كقولهم أنه ستوضع السياسات العامة اللازمة للتعدين والزراعة والاستيراد والتصدير ، أو انهم سيراقبون توجيه الصناعات الالمانية ومعاملاتها الاقتصادية مع باقى الدول.

تقول المادة الرابعة من ميثاق الاطلنطى : « وسيحاولون (روزفلت وتشرشل

مصدرى الميثاق) مع احترامهم لالتزاماتهم القائمة ، ان يتوسعوا فى التيسر لجميع الدول كبيرة أو صغيرة ، ظافرة أو مهزومة فى الحصول ـــ بشروط متكافئة ـــ على تجارة العالم ومواده الخام اللازمة لرخائها الاقتصادى » .

وتقول المادة الخامسة « يرغبون فى الحصول الى أقصى درجات التعاون بين الامم فى الميدان الاقتصادى ، لغرض توفير مستوى عمل مرتفع ، وتقدم اقتصادى ، وتأمين اجتماعى ، وذلك كله لصالح الجميع ولجميع الدول».

وتقول الفقرة الاخيرة من المادة السادسة : « وبعد الابادة النهائية لطغيان النازية يرجون إقامة سلم. . . . يقدم ضمانا ان يعيش سكان جميع الدول متحررين من الخوف والعوز».

وتقول المادة السابعة : « ومثل ذلك يجب أن يمكن جميع الناس من التنقل بين البحار واختراق المحيطات بغير عائق أو مانع» .

انها نوايا حسنة حقا ، ولكنها لم تنعقد على التنفيذ . والطريق الى الجحيم كما يقولون مرصوف بالنوايا الحسنة ! ان حاصل تلك العهود ـــ وقد انضمت اليها واعتنقتها حوالى الاربعين الدولة ـــ أن تتعاون الدول لرفع المستوى الاقتصادى عند الجميع ، ولتحرير الشعوب من الخوف والعوز ، وان ترفع الحواجز الجمركية ـــ وأخيرا ـــ وهو بيت القصيد فيما نحن بصدده ـــ أن تتاح فرصا متكافئة لجميع الدول ـــ ومنها ألمانيا ـــ فى الحصول على المواد الخام . وأعمال هذه النصوص هو الحل الموفق بين المتناقضات التى أشرنا اليها .

ولا ينبغى أن تفهم من « تكافؤ الفرص فى الحصول على المواد الخام» المساواة بين الدول فى امكان شراء تلك المواد من مواطنها ومصادرها ، ما دامت تدفع ثمنها . فليس ذلك بالتكافؤ المقصود فى ميثاق الاطلنطى ، ولاهو بتكافؤ أصلا فى أية لغة وفى أى فهم .

ووجه المسألة ظاهر . لان الدولة التى تملك موطن مادة أولية تستخرجها بأقل مايمكن من نفقات وتبيعها بأعلى مايمكن من ثمن ، والربح لها بطبيعة الحال . واذن فلا مساواة بينها وبين الدولة التى تشترى منها .

وانما تتحقق المساواة فى الحصول على المواد الخام ، بوضع جميع مواردها والاراضى التى تنتجها ـــ مستعمرات أو غير مستعمرات ـــ تحت سلطة دولية ـــ

هيئة الامم المتحدة ـــ لتملـكها وتديرها وتستغلها لحساب العالم أجمع ، وتبيعها للدول بنفقات انتاجها أو بأعلى من تلك النفقـات قليـلا ، والفرق يذهب لصندوق تلك الهيئة الدولية .

بذلك ـــ وبذلك وحده ـــ تتحقق المساواة ، ويتحقق تكافؤ الفرص ، على مانص صراحة ميثاق الاطلنطى ، وهو وثيقة قائمة ، اعتنقتها كما قلنا حوالى الاربعين الدولة ، ومن بينها الدول الكبرى ، ولم تلغ بعد ، ولا نعتقد أن أحدا يجرؤ على الغائها ، ولكنهم على ما يظهر يريدون اسقاطها بعدم الاستعمال كمـا يحدث فى بعض الحقوق المدنية بين الافراد .

وفائدة أخرى لتلك «الدولنة» ، أن تمكن لهيئة الامم المتحدة من الاشراف على حركات نقل المواد الخام ، فتتمكن من الاشراف على الاقتصاد الالمانى وعلى الصناعات الالمانية ـــ على ما تقرر فى بوتسدام ـــ الامر الذى لا يتحقق على وجهه الاكمل اذا تركت المواد الخام ، كما هى اليوم ، فى أيدى ممولين من الافراد أو الهيئات أو الدول ، مما يسهل أغراؤهم بالربح ، كما وقع فعلا عقب الحرب العالمية الاولى .

وبول أينتزج ـــ وهو من غلاة أنصار التشدد مع المانيا ـــ يعرض هذا الحل ـــ عرضا مبتورا ـــ ضمن ما يعـرض من حلول ، ويكـاد يوافق عليه ، ولكنه يستدرك فيقول أن الامبراطوريات القائمة ـــ بريطانيا وفرنسا وهولندة وغيرها ـــ ترفض أن تنزل عن مستعمراتها لنظام ملكية دولى ، سيما وانهـا غير متحققة مما اذا كـانت تلك التضحية ستؤتى ثمارا تكافؤها .

وهو اعتراض مردود . لان الدول بسبيل تحقيق هدف مثالى جزيل الخير ـــ عصر ألفى سعيد ـــ أوسلام دائم ـــ ولان الوسائل القديمة قد فشلت فى تحقيقه ، واذن فلا معدى عن تجربة أساليب جديدة ، مهما كانت التضحيات .

ومع ذلك فبماذا ستضحى تلك الامبراطوريات الغاصبة ؟ انها لن تضحى بالشرف ولا بالدماء ، ولـكنها ستضحى بالاثرة والانانية وحب الاستعلاء : فهى اذن لن تضحى ولكنها ستتطهر .

أما ان ذلك الحل الذى نقول به موفق فذلك لانه يحقق جميع الاهداف التى بدت لك فى أول الامر متناقضة ، لا سبيل الى الجمع بينها . فهو يمكن المانيا من

وفاء ديونها ، ويمكن للحلفاء من العمل على الحيلولة بينهـا وبين أن تصبح قوة حربية يخشى بأسها ، ويصد عنها تيار الشيوعية ، وهو الهدف الذى لا تجرؤ انجلترا وأمريكا بعد على الجهر به صراحة ، وان لم تقصرا فى التلميح .

أما الصادرات الالمانية فينبغى ان تخضع لتنظيم عـالمى ، تخضع له بقية الدول ، حتى لا تغرق أسواق العالم بمنتجات لا تجد من يشتريها ، فتكسد الصنـاعات وتقف المصانع ، ويتعطل العمال ، فيزداد الكساد ، وهـكذا تدور الحلقـة المفرغة المشئومة ، وتتكرر مأساة أزمة سنة ١٩٢٩ — ولقد أوشك أن يزول — الى غير رجعة فيما نرجو — المبدأ الاقتصـادى العتيق ان «دعهم يعملون»laisser-faire وكاد أن يستوى على عرشه مبدأ التنظيم والتوجيه planning — لمـا ثبت من أن المنـافسة اذا تركت مطلقة كانت مخربة أكثر منها معمرة • واختفى أيضا المبدأ التنافسى القائل « بأن البقاء للاصلح » ، وحل محله مبدأ التعاون بين الصالح وغير الصالح — كل فيما هو ميسر له — فلكليهما حق العيش والبقاء .

* * *

٢ — القضاء على النازية

والخطوة الاساسية الثانية — فى الترتيب العددى لا فى ترتيب الاهمية — لبعث « ألمانيا الاخرى » ، هى القضاء على النازية • ولقد صرح أقطاب القرم بأن غرضهم الذى لا يحيدون عنه هو القضاء على النازية والعسكرية الالمـانية . ونص على ذلك صراحة أقطـاب بوتسدام فى قرارات مؤتمرهم ، فقالوا ان من اهدافهم القضـاء على الحزب الاشتراكى الوطنى والهيئات والجمعيات المتصلة به والقضاء على كل نشاط نازى ، والغاء القوانين النازية ، التى قررت فوارق وامتيـازات على أسس من الجنس أو الدين أو المذهب السياسى ، وتقرير المساواة أمام القانون للجميع .

والسؤال الـذى يبدر للذهن هو مدى ما تعارض به هذه السيـاسة مبـدأ حق الشعوب فى تقرير مصـيرها ، وهو من أبرز ما فى ميثاق الاطلنطى من مواعيد • قال : «ان الدول الموقعة عليه تحترم حقوق الشعوب جميعا فى اختيار شكل الحكومة التى تريد ان تعيش فى ظلها» (المادة الثالثة) .

وجاء في ميثاق الامم المتحدة انه «ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للامم المتحدة ان تتدخل فى الشئون التى هى من صميم السلطان الداخلى لدولة ما » . (المـادة الثانيـة فقرة سابعة) .

ولم يعتبر الميثاق أن قيام نظام باغ من نوع النازية ضمن الحالات التى تهدد السلم ، لان نصوص الفصل السابع من الميثاق تفترض أن الحالة التى تهدد السلم هي حـالة الخلاف الذى ينشب بين دولتين .

والنظرية التى سادتالحياة الدولية خلال القرن التاسع عشر ، بل والى بعض القرن العشرين ، كانت ان الدول لا ينبغى أن تعنى بالسيـاسة الداخلية لدولة ما أو بشكل الحكومة التى اختارتها . وسار الساسة والمفكرون السياسيون على أن ذلك مبدأ مستقر لا سبيل الى المجادلة فيه ، واعتنقه رجل الشارع عقيدة لا تناقش .

ولكن الامم المتحدة ـــ في الواقع وفى العمل ـــ قد نبذت تلك السياسة ، فليس فى نيتها اليوم ان تحترم حق الالمان ـــ وغير الالمان بطبيعة الحال ـــ فى تحديد نوع الحكومة التى سيقع عليها اختيارهم . فصرحوا فى القـرم وفى بوتسدام أن نيتهم قد انعقدت على انكار ذلك الحق ومعارضته .

وبذلك نستطيع أن نقول أن مبدأ سيادة الدولة ـــ على ما فهم به الى اليوم ـــ قد تصدع . ومن خير البشرية أن ينهار كلية ، لانه من خـير البشرية أن ترسم الـدول سياستها وفق ما ينبغى للمجتمع العالمى من توافق وانسجام . وهى اذ تفعل ذلك انما تسير على سنة التطور الحتمى الذى بدأ بالدولة افرادا متنابذين ، اجتمعوا فى قبـائل متناحرة ، يسطو فيها القوى على الضعيف ، ويسير الحق فى ركاب القوة ـــ شأن دول هذا الزمان فيما عد أأمريكا ـــ ثم اندمجت القبائل بعضها فى بعض الى دول .

ولقد يسأل الباحث ازاء هـذا الوضـع : هل ثمة حق للدولة فى أن تختار نظام الحكم فيها ، أى فى ان تقرر مصيرهـا . وهل بقى لهـذا الحق وجود الى اليوم . وأن وجد فما هى حدوده ؟ .

الواقع ان تصرفات الدول فى العصور الحديثة لم تسر وفق قاعدة عدم التدخل . فلقد كانت ـــ تلك القاعدة ـــ تنهار دائما ايام الازمات والخطر . نبذها الاوربيون عند ما واجهـوا الثورة الفرنسية . واستخدم الرئيس ولسن ضغط الجيوش البريطـانية

وحصارها الخانق « ليقنع » الالمان المقهورين باتخاذ دستور جمهورى لهم • وتدخلت الدول الاوربية ـ بغير ثمرة ـ فى الحرب الروسية الاهلية التى نشبت فى اعقاب الحرب العالمية الاولى • واصطرعت الفاشية والشيوعية على أرض اسبانيا لمناصرة هذا النظام أو ذاك ـــ خلال حربها الاهلية فيما بين سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٨ •

وها أنهم يصرحون اليوم بأنهم سيعملون على القضاء على النازية فى ألمانيا وسيمنعون قيام نظام مشابه لها •كما يصرحون ـــ فى نفس قرارات بوتسدام ـــ بأنهم (أمريكا وانجلترا وروسيا) لن يؤيدوا أى طلب انضمام يقدم من حكومة فرانكو لهيئة الامم المتحدة ، لأنها حكومة قامت بمساعدة دول المحور ، ولأنها بسبب أصلها وطبيعتها وسياستها ، تنقصها المؤهلات التى تبرر قبولها فى عضوية الهيئة • وفى هذا تدخل ولاشك فى النظام الداخلى للحكم بطريق مباشر أو غير مباشر •

والدعوى التى كان يتذرع بها دائما أنصار التدخل ـ وهى دعوى حقه ـ أنهم انما يناهضون « نظرية مسلحة » على حد تعبير برك ، وان الدول التى وقع التدخل فى شئونها كانت تضوى سياسة أو نظاما يهدد السلم وينذر النظام المستقر فى باقى دول العالم بالتدمير ، ويعرضه لافكار عدائية باغية •

ولهذا أجمع فقهاء القانون الدولى العام ، وأقر اجماعهم أقطاب هيئة الامم المتحدة ، على ضرورة استبعاد مبدأ عدم التدخل ، وعلى ضرورة تقييد حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، فى حدود الحيلولة دون اقامة نظام باغ بطبيعته يسبب ما يتضمن من افكار ومبادىء • ولهذا فقد رأينا العزم ـ فى ميثاق الامم المتحدة ـ وفى القرم وفى بوتسدام قبل ذلك ـ على أن يقضوا فى المانيا وفى أسبانيا ـ وفى غيرهما بداهة ـ على الانظمة التى لا سبيل الى ادماجها فى بناء دولى يعمل للصالح العام ، وأن يمحقوا الانظمة التى لا يتصور امكان تعاونها فى اطار من القانون والتبادل • فلا يجوز مثلا من بعد اليوم ان يسمح العالم لامة ما من أممه أن تذكى فى نفوس أبنائها الاثرة الوطنية المتطرفة ، أو الادعاء بالتفوق الجنسى ، أو احتقار القانون والعهود ، أو الانصياع لنظام ديكتاتورى معتد يهدف الى التوسع الاستعمارى •

وهذا الذى انتوته الديمقراطيات الظافرة هو فى اعتقادنا من التبعات الاساسية التى

ينبغى ان تضطلع بتنفيذها ، فى غير هوادة وبغير تفرقة ، والا أصبح ميثاق الامم المتحدة حبرا على ورق ، وتعرض العالم من جديد لمجزرة ثالثة ، لعلها أن تكون القاضية .

* * *

على أنه لايكفى — فى القضاء على النازية — أن تلغى قوانينها ، وأن تحل هيئاتها وتشكيلاتها ، وأن يعزل النازيون من الوظائف العمومية أو الشبيهة بالعمومية ومن جميع وظائف المسئولية فى المؤسسات الخاصة المهمة ، الى غير ذلك مما لابد منه ابتداء ، ومما تناولت بعضه قرارات بوتسدام ، بل لا بد الى جانب ذلك أن يعاد تعليم الشعب وأن تعاد تربيته .

وقد أشارت الى ذلك قرارات بوتسدام بصورة اجمالية حيث قالت : « مراقبة التعليم الالمانى بصورة تامة ، بحيث يقضى على النظريات النازية والعسكرية وبحيث يمكن للاراء الديمقراطية أن تنمو وتزدهر » .

ذلك بأنه من المتفق عليه بين الكتاب — الفانسيتارتيين وغيرهم — أن الشعب الالمانى قد اسيئت تربيته وأسيء توجيهه . ويقول فى هذا الباحث الانجليزى المحقق بريلسفورد أن تلك الصفات التى اضفاها النازيون على الالمان — كالقسوة المتناهية واهمال حقوق غيرهم من الناس ، والتعصب القومى الاعمى ، والتفوق الجنسى ، كلها صفات دخيلة على الشعب الالمانى . والمشاهد فى المانيا ، ان الالمان لا يمارسون الالعاب الرياضية العنيفة ولا يسيئون معاملة الخيول كما تسيئوها الشعوب اللاتينية ، فضلا عن أن ألمانيا سبقت انجلترا الى الغاء عقوبة الجلد .

والذى شوهد فى الحرب العالمية الاخيرة ان الالمان عندما كانوا يحاربون ضد جيوش بريطانية ، كانوا يسيرون وفق قواعد الحرب ، مع قليل من الاستثناءات ، وكانوا اذا حاربوا فى النرويج أو هولنده أو فرنسا كانوا يتصرفون غالبا بقسوة ووحشية ، ولكنها كانت ، على كل حال ، خيرا منها فى حربهم فى ميادين أوربا الشرقية .

وخلص من ذلك الى أن الالمان لم يتحللوا من كل قيد الا فى علاقاتهم مع الاجناس التى كانوا يعتبرونها « منحطة » ، حينئذ كانوا يقتلون عشرات الآلاف بل ومئاتها من السكان العزل غير المحاربين ، وكانوا يعاملون الآدميين معاملة الحيوانات المؤذية .

وتفسير ذلك ــ فيما قالوه ــ ان قسوتهم ليست غريزية فيهم ــ الا بالقــدر الذى يستوى فيه عنده البشر جميعا على ما يراه فرويد ــ ولا هى فى أصل خلقتهم ، ولا هم يسلكون ذلك المسلك الوحشى اشباعا للذة أو ارضاء لشهوة ، وانما هم يطيعون نظرية ، أو قل أنهم ينفذون واجبا .

ولا نكاد من جانبنا ــ أن نفهم هذا التفسير أو لا نكاد نهضمه . فكثير من الانجليز ــ مثلا ــ من يكره اليهود ، بل ومنهم من ينسب اليهم نصيبا وافرا من افساد العالم الجديد ولــكن غاية مايعمله هذا الفريق أن يتجنب اليهود فى المجتمعات . لقد يذهب الى حد الوقاحة معهم ، ولقد يغتبط كلما رأى أو سمع عن التصرفات العدائية ضد الاجنــاس السامية ، ولقد يرفض نجدة اليهود المضطهدين أو فتح أبوابه للاجئين منهم ، ولقد يؤيد حكومته ــ الانجليزية ــ اذ تكبح اتساع حركة الصهيونية فى فلسطين ، لقد يفعل كل ذلك ، لكنه لن يطالب بتنفيذ قرارات نورمبرج التى أصدرها المؤتمر النازى الــكبير سنة ١٩٣٥ وهى " قوانين نورمبورج " الشهيرة ، التى قصدوا منها حماية الجنس الآرى واقصاء الجنس اليهودى نهائيا عن حظيرة الامة الالمانية .

أما الالمانى فانه يضع منطقه موضع التنفيذ ، فيقول مثــلا ــ " أن اليهــود يعملون على افساد المجتمع الآرى ، واذن فليبــادروا جميعا » ، ثم يمضى فى تنفيذ تلك الابادة . وهذا ــكما ترى ــ هو الغاية فى « مذهب العقليين » . فلم نر عاقلا ينفذ ايمانه وعقيدته بمثل هذا المنطق الشديد . ولكنه العقل الالمانى ، الطريق فيه بين الفكرة وتنفيذها أقصر منه فى أى عقل آخر، وأكثر استقامة من كل ماعرف عند البشر، لان المــألوف ــ الذى نلمسه فى ذواتنا ــ أن يتجول المرء منا ــ بحذر ــ بين الافكار والمبادىء ، ويندر أن يجد من نفسه الشجاعة لينفذها بجرأة واقدام .

وهذه الخصيصة التى تميز بها الالمانى كانت قمينة بأن تجعل الالمان مصدر قوة . وانما كان لا بد ــ تحقيقا لذلك ــ من أن تتاح لهم حرية مناقشة ما يعتنقون من الآراء التى يسترشدون بها فى تصرفاتهم . ولــكن الذى وقع لهم فعــلا هو انهم لقنوا تحت ضغط حكومتهم معتقدات من نوع " ايمــان النــازية " ، وحظر عليهمُ المناقشــة والتمحيص ، فأصبحوا مصدر فزع للبشرية . وأصبحت تحكم تصرفاتهم ــ فى الحقبة الاخيرة على الخصوص ــ عقيدة أنهم أصحاب رسالة قوامها التفوق على من عداهم من البشر ، وأن

ليست لمن هم دونهم ــ والعالم كله دونهم ــ حقوقا ترعى ولا مصالح تحترم . ولقد مر بك أن هذه العقيدة ليست جديدة ، وأنها ليست قاصرة على الالمان ، ولا هي نبتت في أرضهم . ولقد لقنوا هذه النظرية تلقينا ، وأشربوا لونا من عاطفة الوطنية المتعصبة ــ وهي عاطفة اكتسابية صناعية ــ بناه أولو الامر منهم على نظرية علمية كاذبة من علم الاجناس .

ولكيما نفهم طبيعة الشعور الوطني عند الالمان ، يجب أن نذكر أن ذلك الشعور هو في جوهرة ثورة ، ثورة على ذكريات مريرة من الضعف والذل والانقسام ، فلقد وطئت أرض المانيا ــ خلال القرنين الماضيين ــ جيوش اجنبية من فرنسيسة وسويدية وانجليزية ، وفرضوا الفدية على المدائن الالمانية . ولهذا كان لا بد لهتلر من أن يزحف الى موسكو ليقيم الدليل على أن المانيا يستطيع أن يقوم بما قام به نابليون . ولا ينسى الالمان أيضا ــ أن دولتهم كانت في وقت ما مقسمة الى ٣٦٦ ولاية صغيرة ، وأن أمراءها كانوا دائما يحاولون أن ينسوا لغتهم الاصلية ، وكانوا يكتبون الشعر الفرنسي ، ويقلدون مراسيم قصور فرساي وتقاليدها .

فلما تمت الوحدة الالمانية سنة ١٨٧١ واحسوا بالقوة ، غلوا في تقديرها واستخدموها بالعنف الجاهل ــ كما يفعل أي محدث جديد الثراء : ثم جاءت سنة ١٩١٨ وما حملته لألمانيا من هزيمة واذلال ، فكان أن ضاعف رد الفعل الذي وقع في هذه المرة ذلك الاعتلال العصبي العميق الذي أصاب غالبية الالمان .

فأنت تذكر أن معاهدة فرساي نزلت بألمانيا الى مستوى لم تنزل اليه أي دولة أوربية . واذن فلابد للالمان من أن يظهروا تفوقهم للعالم ، بل ولانفسهم قبل العالم . ثم أن العوامل الاقتصادية دفعتهم الى التوسع والاستعمار ، كما دفعت غيرهم من قبل ، وانما مع فارق ، هو أن الانجليز والفرنسيين والهولنديين وغيرهم ، عندما توسعوا في اقتناء المستعمرات ، وكانت أمامهم البحار السبعة يستولون منها على ما يريدون . فلما أخذ الالمان يستعمرون كان الميدان قد اكتظ وازدحم ، وكان عليهم اذن أن يتوسعوا في حيز ضيق وفي نطاق محدود ــ ويعترف تشرشل بهذه الحقيقة في كتابه « عظماء معاصرون » ــ في الفصل الخاص بالقيصر غليوم الثاني ــ ولهذا كان لانفجارهم دوى مروع ، فرقع بأشد من حقيقته .

وهم من ناحية أخرى ، لم يقنعوا كما قنع غيرهم ، ممن سبقهم الى الاستعمار باقتناء

الاسواق والمستعمرات كلما سنحت الفرصة ، ولكنهم تأهبوا لاقتحام الميدان مزودين له بكل مايحتاجه ـ شأن الالمان دائما ـ فوضعوا تحقيقا لهذا الغرض قانونا سلوكيا جديدا ، ونظريات جديدة للتعليم .

ذلك هو مركب النقص الكامن فى هذا الطبع الالمانى العنيف ، أو قل فى هذا التطبع العنيف ، وهو الذى استغله النازيون الى الحد الاقصى .

فبدأوا بالشباب ، بل بالطفولة ـ ولا نعرف دولة حديثة أخرى غير روسيا سلكت هذا السبيل ـ فلم يحرموا الاولاد من شىء ، وكانت أمكنة اجتماعهم وساحات رياضتهم ومساكنهم ، كانت كلها فاخرة ومجملة ، وكانوا يمارسون من الرياضة الالوان التى لايمارسها فى دول أخرى الا الطبقات الممتازة ، كركوب الخيل والتجول فى السفن البخارية (اليخت) وأشعروا الولد بواجباته فى الحياة . وعلموا البنت أن تعتبر الامومة وظيفة عليا . ثم غرسوا فيهم جميعا نظريات التفوق الجنسى والفناء فى الدولة واصطناع القسوة لاحراز سيادة البشر . وتوسلوا الى ذلك بتعديل سياسة التعليم الى ما يحقق تلك الاغراض ، وشفعوا التعليم بدعاوات واسعة ملأت كل زمان ومكان : فالنازية فى المدرسة والنازية فى البيت ، والنازية على المسرح ، والنازية على الشاشة ، والنازية تملأ الطرقات والنازية فى المحاكم ودور القضاء .

على أننا لا يجب أن نغالى فى تقدير دوام أثر هذا اللون من التعليم والدعاوة ، فانه ارتكز على السلطة والقسر . فاذا ما زالت السلطة وانهار زعماؤها ، ورأى الشعب الالمانى أنه حتى الروسى " المنحط الجنس " فى نظره ـ أقوى منه ، زال الوهم من أذهان افراده ، واستعادوا بصرهم شيئا فشيئا .

واذا قلنا استعادوا بصرهم ، فانما نشير الى الاحصاءات التى وضعها بعض الكتاب عن الكتب التى كان الشعب الالمانى يقرؤها فى الحقبة التى تلت الحرب العالمية الاولى . فلقد شوهد ان اتجاه مطالعات الالمان كان يناقض تعصبهم القومى السابق على الحرب الاولى ، كما يناقض ذلك التعصب نفسه الذى غالى فيه النازيون بعدها . فانتشرت فى ألمانيا عشرات القصص من نوع «كل شىء هادىء فى الميدان الغربى » وقصة « الجاويش جريشا » ، وكانت كلها تدور حول التبشير بالوطنية العالمية ، وباحترام باقى الشعوب وبالانتقاض المرير المتحمس ضد الوحشية والظلم . وكان الكثير منها يبشر ضد الحرب

ويدعو الى السلم والى الاشتراكية ، فكان توماس مان ـ من رواد القصة الالمانية ـ كاتبا حرا جريئا وكان ريلك ـ وهو شاعر ممتاز يضعه النقاد فى الصف الاول لشعراء هذا العصر ـ ينادى بمبادىء انسانية مسالمة .

فلما وقعت أزمة سنة ١٩٢٩ ـ تلك الازمة المالية الخانقة ـ وبدأ شبح التعطل والفاقه يظهر للشباب الالمانى . رأى النازيون أن الفرصة سانحة ، فاقتنصوها بادئين بالشباب ، على ما مر بك بيانه .

* * *

وبعد ، فما هى مهة الحلفاء وجيوش احتلالهم فى هذا الميدان ؟ لا نعتقد أن اغلاق الجامعات والمدارس يمكن أن يؤدى الى نتيجة ، فأغلب أساتذتها فيما يقال من العناصر التى لم تؤمن قط بالاشتراكية النازية ايمانا حقا ، ولم يعتنقوها الا ابقاء على حياتهم وحرياتهم .

ولكن المهم الذى يجب عمله فورا هو ايقاف تعليم التاريخ والعلوم الاجتماعية ـ لأن كتب تلك المواد لقيت من النازيين العناية الاولى لصياغتها بما يلائم أهدافهم ـ حتى يعاد طبع كتب جديدة فى تلك الموضوعات .

وينبغى أن تقف رقابة سلطة الاحتلال عند أدنى حد ممكن ، وأن تكون فى هذا سلبية : انها يجب أن تمنع التعليم النازى فى المدارس ، ولكن ذلك هو كل مايجوز لها أن تعمله ، فهى لا تستطيع أن تضطلع بالعمل الايجابى الانشائى ، وانما يجب أن يترك أمره للالمان يقومون به بالاسلوب الذى يلائمهم .

ومع ذلك فقد وجد رأى آخر ـ تقدم به خبراء لهم خطرهم فى شئون التعليم ـ يعارض ما نقول به . ويرى أن مجلس الرقابة ـ أو الحلفاء ـ هم الذين يجب أن يضطلعوا بأنفسهم بمهمة أعادة تعليم الشعب الالمانى فيصوغون برامجه ـ دائما بأنفسهم ـ على الصورة التى تطابق أهدافهم .

وحاصل الخطة التى وضعوها لذلك ، ان يعين الحلفاء « مندوبا ساميا لشئون التعليم فى ألمانيا » تعاونه لجنة لاتضم ألمانيا واحدا . وله أن يبسط نفوذه المطلق ـ لمدة غير محدودة ـ على ميدان التعليم بأسره ، وله أن يشرف على سياسته اشرافا تاما ، وله فوق ذلك ان يشرف على الحياة الثقافية بوجه عام فى المانيا ، فيراقب الكتب والصحف والمجلات والافلام السينمائية واذاعات « الراديو » ، وله أن يصادر منها ما يرى فيه خطورة على

النظام الديمقراطى المزمع بناؤه ، ووظيفته الايجابية ان ينشر الكتب ـ تأليفا وترجمة ـ التى يعتقد فى فائدتها . وأخيرا فقد أخضعوا لرقابته أوقات فراغ الشباب ، وأنواع الرياضة التى يمارسونها ، والفصول المسائية التى يختلفون اليها ، والجمعيات أو الهيئات التى يجوز أن ينتموا اليها .

ولكن من لنا بذلك المندوب السامى الذى يبز البشر جميعا فى الحكمة وفى القدرة ، والذى يستطيع أن ينفذ هذه الفكرة بنجاح ؟ لقد تستطيع السنج أن تفعل الكثير ، ولكنها ـ من المحقق ـ لا تستطيع أن تربى وتعلم . وبوسع السلطة الحربية أن تعنى بالناحية المادية لحياة الشعب الالمانى ، كالأكل والنقل والمال ، فلا مناص من ذلك ، ولو تولتها أيد ماهرة ، لوصلت الى نتائج مرضية . أما الحياة العقلية لشعب ما فمسألة من صميم اختصاصه لا يستطيع أن يتولاها أجنبى ، تخفق على مكتبه راية العدو . ولا بد وأن يثور أى شعب متحضر ـ بلك الشعب الالمانى ـ ضد أية رقابة أجنبية عنيفة للتعليم . وسينظرون الى أعوان المندوب السامى وموظفيه ـ من الالمان ـ نظرتهم الى المأجورين من الكويسلنجات، وسيقاومون كل ما يحاول أن ينشر من أراء ، لمجرد أنها تحمل فى نظرهم طابع العدو .

وعلى هذا ، فمن الواجب أن يتولى تعليم الالمان ألمان . والمساعدة التى لا يجب ان يقدم لهم الحلفاء مساعدة غيرها ، أن يلحقوا بأدارتهم العسكرية المؤقتة حجة عالميا فى مسائل التربية والتعليم ـ وكأنه ضابط اتصال بغير الزى العسكرى ـ وانما بغير أية سلطة تنفيذية ظاهرة ، وليقدم المساعدات الفنية للألمان الذين سيتولن اعادة تعليم الشعب الالمانى .

أما عملية اختيار الالمان الذين سيضطلعون بمهمة التعليم ، فقد اقترحوا لها احدى طريقتين ، وتقوم كلتاهما على أن الالمان هم الذين يجب أن يقوموا بعملية الاختيار :

الاولى أن تتولى الادارة الالمانية المؤقتة ـ وسيأتيك نبؤها ـ اختيار « مدير التعليم » وهذه الطريقة تستغرق وقتا طويلا ، وقد لاتتم قبل سنتين أو ثلاثا من بعد الاحتلال .

والثانية ـ وهى الامثل ـ أن يلجأ الحلفاء الى الالمان الممتازين الهاربين من النازية ، كانشتاين وتوماس مان وكارل مانهايم ، والالمان الممتازين الذين بقوا فى المانيا ـ فى معسكرات الاعتقال ـ والذين اقاموا الدليل على قيمتهم وشجاعتهم ، كاسقف برلين الكاثوليكى ، وكارل بارت ، ودكتور بتليش . ولنكل الى تلك المجموعة الممتازة مهمة

اختيار من يعاونهم من رجال التربية والتعليم ، لتكوين « مجلس التربية والتعليم » . وهذا المجلس هو الذى ينتخب « مدير التعليم » . ورجل يختاره ألمان ممتازون ، بهذه الطريقة ، لا يمكن أن يعتبره الشعب كويسلنج . وهو سيضطلع بتلك الادارة حتى تستقر فى دست المانيا حكومة منتخبة ديمقراطية .

ومهمة « مجلس التربية والتعليم » أن يعين المدرسين والاساتذة من الالمان الصالحين لنفض النازية عن « ألمانيا الاخرى » وأن يضع البرامج التى تمهد للحياة الديمقراطية أسوة بباقى العالم المتحضر ، وان يعالج بنوع خاص مركب النقص الذى أصيب به الشعب الالمانى ، فيبرز للشعب المريض مواهبه فى غير ميادين القتال ، كميادين العلوم والفنون ، ثم يطهر افكاره من فلسفة النازية المسمومة ، وستساعده الهزيمة التى منيت بها الجيوش الالمانية ، والاحتلال العسكرى لالمانيا ، على أن ينزع من عقله أسطورة التفوق والسمو عن الهزيمة . ثم لا بد من أن يعمل ذلك المجلس على وصل الالمان بالعالم الخارجى ، فيتنقل التلاميذ والطلبة والاساتذة فى دول أوربا ، وتفتح أبواب المانيا لزيارات مماثلة . ولقد شوهد فى ربع القرن الأخير أن القيود النقدية الداخلية فى المانيا كانت تؤدى الى صعوبة السفر الى الخارج ، وأحيانا الى استحالته . وكانت الهجرة من ألمانيا ـ منذ قيام أزمة سنة ١٩٢٩ ـ محدودة جدا . وهذا الاحساس " بالغلق " هو الذى حفز الالمان ـ ضمن ما حفزهم ـ الى شهر الحرب ليجدوا لانفسهم مجالا حيويا Lebensraum

وهذا التبادل ـ تبادل الاولاد والاساتذة ـ يؤدى الى خلق التفاهم بين الشعوب المختلفة وبين ألمانيا : لأنه سيرى الالمانى أن الروسى أو المصرى أو الصينى لا يقل عنه فهما وادراكا ، وانه يعيش فى منازل كما يعيش هو ، وأن فى بلد كل منهم مدنا ، وفى مدنه عمائر وطرقات ومدارس ودور لهو ودور جد . الى آخر ما كان يعتقد انه من الخصائص التى تخصصت بها المانيا دون غيرها . وهذا الفهم ـ الجديد ـ لشعوب العالم ، هو من أهم وسائل تطبيب الالمان من النازية ، كما أنه النصيب الاوفر من مساهمة الامم المتحدة فى اعادة تعليم الشعب الالمانى وتربيته .

على ان هذا البرنامج لن يكتمل ـ ولن يؤتى ثمراته ـ الا اذا شكل الحلفاء مجلسا دوليا يشرف على شئون التربية والتعليم فى دول العالم أجمع ، ويتكون من ممثلين من كل الدول بما فيها المانيا ، ويجب ان يخضع له الظافرين ، ولهم فيه أغلبية ،

ليخضع له الالمان وغيرهم عن رضاء واختيار : وستكون المهمة الاساسية لهذا المجلس الدولى أن يشرف على اعادة تعليم شعوب العالم أجمع بما يلائم المستقبل الدولى الجديد. فان هؤلاء الحلفاء الذين حاربوا معا كان يجهل بعضهم بعضا ، قبيل نشوب الحرب الثانية — والى اليوم — ومن جهل امرءا كرهه فى الغالب ، وهو بيقين ينفر منه ولا يرتاح اليه .

واذن فمن المتعين على هذا المجلس الدولى ان يضع — وينفذ — الخطط اللازمة لاقامة تفاهم كامل بين مختلف الشعوب ، فى ميادين الثقافة والتعليم والزيارات العلمية والصيفية والموسمية ، وانشاء هذ المجلس هو أيضا نصيب كبير من مساهمة الامم المتحدة فى اعادة تربية الشعب الالمانى وتعليمه .

وبعد ، فان قرارات بوتسدام لم تعرض لهذه المسألة الا بفقرة مقتضبة كما قلنا ، جاء فيها : « مراقبة التعليم الالمانى بصورة تامة بحيث يقضى على النظريات النازية والعسكرية ،وبحيث تتمكن الآراء الديمقراطية أن تنمو وتزدهر » .

أما ميثاق الامم المتحدة فقد نص فى الفصل العاشر منه على تأليف مجلس اقتصادى واجتماعى مهمته ان يقوم بدراسات ووضع تقارير عن المسائل الدولية فى شئون الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ، وما يتصل بها . وله أن يقدم توصيات فى تلك المسائل الى الجمعية العامة أو الى أعضاء الامم المتحدة والى التوكيلات الاخصائية ذات الشأن (مادة ٦٢ من الميثاق) .

واذن فليس فى الوثائق الدولية التى وضعت الى اليوم نصوص تعالج مسائل التربية والتعليم — فى المانيا على خطورة شأنها وبعد أثرها . ولعلهم يتداركون هذا النقص مستقبلا — بأول فرصة — والا قضوا على كل ما بذلوا من جهود ودماء لكسب السلم بعد أن خسرت المانيا الحرب .

أما من الناحية الدولية ، فقد انعقد مؤتمر فى لندن ، يوم أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، ودام انعقاده الى اليوم السادس عشر منه ، دعت اليه حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا ، ومثلت فيه اربعون امة بوفود من مندوبين ومستشارين ، من بينها مصر وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والعراق وايران (دول الجامعة العربية) . وكان الغرض من دعوة المؤتمر انشاء هيئة للامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة . وقد انتهى المؤتمر

فعلا الى وضع دستور مكون من خمسة عشر مادة ، نص فى المادة العاشرة منه على ان هذه الهيئة تتصل بهيئة الامم المتحدة كواحدة من الفروع المشار اليها فى المادة ٥٧ من ميثاقها : وقد مر بنا ان ذلك الميثاق — ميثاق هيئة الامم المتحدة — ينص على وجود هيئات خاصة تشترك مع المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

والباعث على انشاء تلك الهيئة — على ما جاء فى ديباجة دستورها — هو ان الحروب تبدأ فى عقول الرجال ، وان تاريخ الجيش البشرى يثبت ان جهل المرء اساليب غيره من الناس وطرق حياتهم ، كان سببا عاما للشك وانعدام الثقة بين شعوب العالم ، الامر الذى كان يمهد لخلق جو من الشك الدولى يسهل أن تنحدر فيه الخلافات بين الامم الى هوة الحرب .

والذى نأخذه على دستور الهيئة ، انه لم يبين وسائل العمل التى تتحقق بها اغراضها . فان الجانب الاكبر من نصوص الدستور ينحصر فى البنود الخاصة بالتمهيد لانشاء الهيئة . ولهذا تتوقف الطرق التى ستستخدمها الهيئة على السلطات التى تمنح لها .

على أن تلك الهيئة لازالت الى اليوم مجرد وثيقة ، أو قل قصاصة ورق . ولكنها تستطيع ان تصبح قوة محركة كبرى ، لو ظفرت بالقيادة والمال والزمن ، فان حرمت منها جميعا او حرمت من بعضها ، قصرت حتما دون تحقيق الآمال التى يعقدونها عليها . اما أن تعهدتها الامم المتحدة بالرعاية وبالتنفيذ ، فستصبح اداة فعالة لاقامة السلم الدائم المنشود . ذلك بأن السلم الذى يقوم — فى جوهره وأساسه — على التسويات التى تعقدها الحكومات ، انما هو سلم موقوت ، فيما اثبتته تجارب الماضى القريب والبعيد ، سواء . أما السلم الذى يفشل ولا ينهار ، فهو الذى يقوم على وحدة الجنس البشرى وحدة عقلية ومعنوية ، كحد تعبير ديباجة دستور «هيئة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة» .

* * *

٣ — نظام الحكم والادارة

والخطوة الاساسية الثالثة — فى الترتيب العددى لا فى ترتيب الاهمية — لبعث «المانيا الاخرى» هى الاخذ بيد المانيا فى فترة الانتقال من الحرب الى السلم ، حتى يستقر فيها نظام الحكم ، وحتى تستقر فيها الادارة بفروعها المركزية والاقليمية .

ومن المقرر — ابتداء — كما مر بك — ان يترك لالمانيا ولغيرها حق تقرير المصير ، أى حق اختيار نوع الحكومة التى تسيرها ، وانما هذا الحق يحده تحفظ ، يشرف على تنفيذه الحلفاء ، حاصلة ألا تتكرر فى المانيا — وفى غيرها — مأساة النازية أو ما يشابهها من أنظمة .

والمشكلة التى تعترض الحلفاء ، بعد تحطيم حزب النازى وتشتيت أعضاءه وعزلهم من جميع الوظائف العامة والخاصة ، هى خلق نظام ادارى يسير دفة الامور فى المانيا. وتلك مشكلة معقدة ، لان الحزب المذكور كان يسيطر على كل شىء ، وكان يسير كل شىء ابتداء من الوزارات فى برلين الى مكاتب توزيع بطاقات الطعام فى كل قرية : فكانت كل ادرة مشبعة برجال النازى . وكانت الادارة الالمانية مركزة تركيزا شديدا لم يسبق له نظير . فالغاء النازية معناه ايقاع الاضطراب فى تلك الشبكة الادارية المحبوكة الاطراف . ويحق لنا أن نتساءل — أزاء ذلك — عن الانظمة التى يجوز أن تحل محل النظام النازى البائد ، والتى تستطيع أن تقدم للناس نظاما جديدا متماسكا تحدوه الثقة ويسوده النظام .

قالوا أما أن يعين كل من الحلفاء الظافرين ألمانا تعهد اليهم الادارة الالمانية تحت رقابة من عينهم واشرافه . فيعين الروس الموظفين اللازمين فى المناطق الشرقية التى احتلتها من ألمانيا ، ويعين الانجليز والامريكان الموظفين اللازمين فى المناطق الغربية . واما أن يسمح الحلفاء للالمان باختيار حكومة مؤقتة من الالمان حتى تستقر فيها الحكومة الدائمة .

أما الطريقة الاولى فخطرة ، ولا تؤدى الى تحقيق الهدف الاساسى للحلفاء وهو بعث ألمانيا الديمقراطية المسالمة : فانه حتى لو قدر للحلفاء أن يوفقوا الى الرجال الصالحين للحكم من بين الالمان — وتلك مهمة شاقة — فان هؤلاء الرجال سيعجزون عن كسب ثقة مواطنيهم وولائهم لهم . لقد تملؤهم الوطنية والامانة ، ولكنهم سيظلون فى أعين الشعب كويسلنجات : يعتمدون فى سلطانهم على الحراب الاجنبية. وسيضطرون بطبيعة الحال الى التعاون مع سلطات الاحتلال فى كثير من المسائل التى لا بد وان تؤذى كرامة الالمان ، وستقع على رأسهم الكراهية التى ستولدها تلك الاجراءات ، أيا كانت درجة لزومها . ولو كان هؤلاء الرجال — اذن — مجرد مندوبين عن جيش

الاحتلال الذى عينهم ، دون ان يستندوا الى أية صفة تمثيلية ، فانهم سيكونون قليلو النفع للحلفاء ولاغراضهم .

ولا يصح — من ناحية اخرى — أن يتوقع الحلفاء امكان التفاهم مع الصنف الممتاز من الرجال ليحكموا تحت امرتهم المباشرة ، فذلك مما ترفضه النفوس الأبية لشعب كالشعب الالمانى . وانما اغلب الظن — بل قل اليقين — انهم سيكونون من ذلك النوع الوصولى من الامعات الذين يتهافتون على كل راغب فى الشراء ، ما دام يعرض شيئا من المال ، أو شيئا من النفوذ الرخيص .

واذن فمن الخير والافضل ان يتبع الحلفاء الطريقة الثانية ، فيحكم الوطن الالمانى من يختارهم أبناء الوطن ، اذ أنهم أدرى من غيرهم بمن يصلح لمهمة الحكم والسلطان .

والخطوات العملية التى ينبغى اتخاذها لتحقيق ذلك الهدف الكبير أن يبدأ الحلفاء بتطبيق النظام الدستورى والقانونى لجمهورية فايمر . والنظام المذكور لم يصبح بعد عتيقا ، ويعرفه الالمان جميعا — فيمن عدا الاجيال الناشئة — ولا مانع من ان تجرى فيه التعديلات اللازمة ، وليجعل الحلفاء من ذلك النظام دستورا للدولة الالمانية ، حتى تستطيع المانيا المحررة وضع دستور جديد لها ملكى أو جمهورى ، حسب ما يسفر عنه استفتاء الشعب ، كما وقع فى ايطاليا وفى اليونان ، فاقترعت الاولى للجمهورية واختارت الثانية الملكية .

والصعوبات التى تعترض الحلفاء فى هذا الخصوص هى مهمة اكتشاف الموظفين الالمان الذين يصلحون للعمل ، اذ لابد لهم أن يكونوا أمناء ، تملؤهم روح الخدمة العامة ، وأن يكونوا أبرياء من مثالب الحقبة النازية المنصرمة . وان كثيرا من هؤلاء الرجال قد غيبوا فى السجون ومعسكرات الاعتقال ، والكثير منهم قد يصلح ولا شك لهذا العمل الجديد . وبوسع الهيئات السلمية الاخرى — التى عطلها النازيون — كالغرف التجارية ونقابات أصحاب المهن والكنائس ، وغيرها ، ان تقدم رجالا صالحين للسلك الادارى الجديد .

ولا بد لالمانيا من ان تستفيد — فى فترة الانتقال هذه — من اللامركزية التى كانت متأصلة فيها ، من قبل العهد النازى ، ولتبدأ اذن من اسفل الدرج ، فتعيد النشاط الى المجالس البلدية — وكانت منتشرة فى المانيا دائما والى عهد جمهورية فايمر —

وتلك المجالس ، كما تعلم ، هى برلمانات محلية ، يسهل ايجاد من يملأ مقاعدها من بين الاحرار الذين اشرنا اليهم ، عن طريق الانتخابات . فاذا ما استقر الامر بتلك البرلمانات المحلية مدة ما — لايجب أن تتجاوز الشهور — عمل الحلفاء على تكوين مجالس مقاطعات ينتخب اعضاءها أعضاء المجالس البلدية . وبعد ان تمضى على تلك الخطوة فترة اخرى قصيرة — بضعة شهور ايضا — سيكون من السهل ان يدعو الحلفاء مجلسا وطنيا مكونا من أعضاء يمثلون مجلس المقاطعات . ولتكن مهمة ذلك المجلس الوطنى مهمة استشارية فى أول الامر ، يناقش المسائل التى تطرحها عليه سلطة الاحتلال ، ويصدر بشأنها المذكرات أو القرارات . وليعط من أول الامر بعض السلطة التنفيذية كالاشراف على عمليات التعمير والمواصلات والتغذية والصحة وما الى ذلك .

والمجلس الوطنى المذكور هو اصلح هيئة تعين الرؤساء الاداريين فى مختلف الوزارات ، تحت اشراف السلطة العسكرية . وهى التى تعين لجنة لتضع مشروع الدستور الالمانى الجديد .

وبعد ان يستقر الامر بذلك المجلس الوطنى ، يتولى هو اختيار مجلس وزراء ، ليكون هو الحكومة المؤقتة ، المسئولة أمام المجلس الوطنى ، والتى تشرف على عمليات انتخاب الجمعية التشريعية — التى لا بد وان توجد بعد المجلس الوطنى — والتى ينبغى ان تعطى لها فرصة مناقشة شروط الصلح ، قبل صياغتها النهائية ، حتى لا تتكرر مأساة فرساى .

وهكذا تنتقل السلطة تدرجا من سلطة الاحتلال الى الحكومة الوطنية انتقالا بعيدا من الطفرة التى تؤذى «الرجل المريض» .

ولا نستطيع ان نتكهن بالفترة التى قد يستغرقها هذا الانتقال التدريجى ، ولكن طولها أو قصرها سيتوقف على مقدرة الهيئات المختلفة ، التى أشرنا اليها ، على العمل معا فى تماسك وانسجام وسيتوقف أيضا — بل وقبل ذلك — على روح التسوية التى يزمع الحلفاء فرضها على ألمانيا ـ أو عقدها معها ـ لا ندرى . فان كانت تسوية عقابية ، أو لو ترك الحلفاء الالمان أطول مما يجب فى ظلمات من الشك ، فلا يجب أن نتوقع السرعة والسلامة فى فترة الانتقال الدقيقة ، لان الرجال لا يستطيعون البناء والتعمير ـ ماديا أو

معنويا ـــ الا فى جو من العطف الحازم والاطمئنان الى نوع من المستقبل المضىء .

ولقد اعتنق أقطاب بوتسدام هذه النظرية ، فى خطوطها الرئيسية ، دون أن يعالجوا تفصيلاتها . فكان من المبادىء السياسية التى اتفقوا عليها ، ضرورة خلق نظام ادارى ألمانى ، والعمل على تسليم الاقتصاد الالمانى والادارة الالمانية ـ الى أبعد مدى ممكن ـ الى الالمان . وعللوا ذلك بقولهم « وهكذا يحس الالمان فى وطنهم أن مسئولية تلك النظم تقع عليهم ، وأن أى فشل يمكن أن تمنى به يقع وزره عليهم » .

وقرروا محاربة المركزية الشديدة ـ الطارئة التى أقامها النازيون ـ والعودة الى تقاليد اللامركزية الالمانية الاولى ، واعادة نظام الحكم الذاتى المحلى فى جميع أنحاء ألمانيا ، على أساس المبادىء الديمقراطية ، ويكون ذلك بنوع خاص عن طريق مجالس منتخبة ، وان يتم ذلك بأسرع ما يتفق مع الامان العسكرى ومع أغراض الاحتلال . وقرروا ادخال نظام التمثيل والانتخاب في الادارات الاقليمية وادارات المقاطعات وادارات الدولة .

ولكنهم قرروا ـ مؤقتا ـ « عدم قيام حكومة مركزية ألمانية وعلى الخصوص فى ميادين المال والنقل والمواصلات والتجارة الخارجية والصناعة ، فان جميع تلك المصالح ستعمل تحت ادارة مجلس الرقابة . ومع ذلك فان قدرا معينا من الحكومة الالمانية سيقوم تحت رياسة وزراء ، وبنوع خاص فى ميادين المال .

أما عدم قيام حكومة مركزية فورا ، فأمر مفهوم للاسباب التى بسطناها . أما سكوت بوتسدام عن الاشارة الى فترة الانتقال وخطواته العملية ، على الصورة التى عرضناها أو على صورة غيرها ، فأمر غير مفهوم ازاء ما شهدناه من معالجته لتفصيلات دون هذه المسألة أهمية وخطورة . ولاغفالها أثر سىء على هدف بعث « ألمانيا الاخرى » لانه يترك الالمان الاحرار فى شك من مصيرهم ـ من الناحية العملية ـ الامر الذى يعطل حركة الديمقراطية .

وكان لا بد لقرارات بوتسدام من أن تعرض للحريات السياسية والمدنية ، تلك الحريات التى طال كبتها فى ألمانيا النازية ، والتى شب كثير من الالمان وهم لا يتصورون لها وجودا ، فقال المؤتمرون فى فقرة من قراراتهم « تباح وتشجع فى جميع أنحاء ألمانيا كل الاحزاب السياسية الديمقراطية ، بما يتصل بها من حقوق الاجتماع والمناقشات

العامة » وفى فقرة أخرى « مع مراعاة ضرورة المحافظة على الامان الحربى ، تباح حرية القول والصحافة والدين ، كما تحترم المنشئات والمؤسسات الدينية ويباح تكوين اتحادات تجارية حرة ، مع مراعاة نفس الضرورة » .

وتلك لفتة نفسانية بارعة : فلقد طال الكبت والقمع فى ظل النـازية ، فأصبحت أول حاجة نفسية يحسها الالمان هى حرية التعبير عن آرائهم بطلاقة وفى أمان من القتل والتشريد . فان كبتهم الحلفاء من جديد ، فسيعاودهم ذلك الاعتلال العصبى الحاد ــ الذى لم يزمن بعد ــ والذى أوقعتهم فيه سياسة هتلر الارهابية . ولابد للحلفاء ــ فى سبيل بعث ألمانيا الاخرى ــ من أن يتيحوا للالمان الاحرار فرصة الاجتماع والتشاور والمناقشـة ، ليعرفوا حقيقة ما فعله فيهم النظام المنهـار ، وحقيقـة ما ينبغى عمله لاعادة التعمـير ، وليشتركوا اشتراكا ايجابيا فى بناء ألمانيا الجديدة ، ولن يتأتى لهم ذلك ، على وجه مرضى ، الا باطلاق حريات القول والاجتماع ، بصورهما المختلفة ، وانما دائما فى حدود القانون العادى الذى يحكم هذه المسائل فى الدول الديمقراطية ، وفى حدود الحيلولة دون اقامة نظام باغ لا ينسجم فى اطار المجتمع الدولى . وعند تلك الحدود ينبغى ان تقف رقابة سلطة الاحتلال ، بحيث لا يكاد أحد يحس بوجودها ، فتستطيع مختفية أن تعمل أضعاف ما تحاول عمله وهى سافرة .

* * *

على أن البحث فى نظام الحكم والادارة لن يكون كاملا ، اذا لم نعرض لما نادى به كثير من كتاب القانون الدولى العام من ضرورة تقسيم ألمانيا وتقطيع أراضيها . ولقد ذهبوا فى ذلك مذاهب شتى ، وتدور مذاهبهم كلها حول فكرة العمل على اضعاف ألمانيا :

فقال بعضهم باعادة تقسيمها الى الـ ٣٦٦ ولاية ، التى كانت تتكون منها قبل أن تتم وحدتها على يد بسمارك سنة ١٨٧١ . ورأى البعض أن يفصل الجزء الجنوبى من بروسيا ، ويفصل الجزء الشمالى البروتستانتى من ألمانيا ، وتلحق المنطقتان بالنمسا ، وتعاد ملكية بيت هابسبورج . ورأى فريق ثالث أن أضعاف بروسيا يؤدى الى اضعاف ألمانيا واذن فبدلا من فصل بروسيا عن ألمانيا ، يقتطع الحلفـاء من بروسـيا أراضى الرين والرور ، وكذلك الجزء الشرقى منها . وذهب فريق رابع الى الاكتفـاء بفرض دسـتور اتحادى مفكك يربط أجزاء الريخ ربطا ظاهريا ، ويؤدى فى حقيقته الى تقطيع أراضيه .

أما أنصار تقسيم ألمانيا ـــ أيا كانت صورة التقسيم ـــ فيرون أن مصدر الخطر الالمانى فى وحدة ألمانيا السياسية ، بوجه عام ، وفى دخول بروسيا ضمن دول الريخ ، بوجه خاص .

ويقولون انه من الخطأ أن نتوهم أن جميع الالمان يرغبون فى الانضمام الى الريخ: بل أن المشاهد ان ألمان الجنوب تفصلهم عن ألمان الشمال فوارق من الجنس والتقاليد والاخلاق . والمشاهد ــ الى اليوم ــ أيضا ــ أن الاجيال القديمة فى بافاريا والنمسا يفضلون أن تحكمهم ملكياتهم القديمة ، أما الاجيال الحديثة فيسهل توجيهها تلك الوجهة . ويلاحظ أنصار التقسيم أن شعورا من البغضاء والتنافر يسود علاقة البافاريين والبروسيين، وأن السبب الوحيد الذى دعا أهل بافاريا الى التضحية بشخصيتهم المستقلة فى النظام النازى ، هو أن حركة النازية بدأت ــ فى الواقع ــ فى بافاريا . ولهذا يحس البافاريون أنهم هم الذين غزوا بروسيا ولم تكن بروسيا هى التى غزتهم .

أما القول بضرورة وضع الشعوب التى تتكلم الالمانية داخل حدود واحدة فمن باب لزوم ما لا يلزم ، ويستدلون على ذلك بسويسرة . فالسويسريون الالمان ، الذين تتكون منهم أغلبية سكان سويسرة لا يحسون أقل رغبة فى الانضمام الى أخوتهم الالمان، داخل حدود الريخ ؛ بل انهم ــ فى الواقع ــ على استعداد لان يقاتلوا حتى الفناء ليتجنبوا ادماجهم فى الستة والثمانين المليون الالمانى ، ذلك بأنهم يقدرون استقلالهم ، ويفخرون ــ بحق ــ بتقاليدهم وتاريخهم . ولن تجد سويسريا واحدا يحس بالضيق أو البؤس بسبب تبعيته لامة صغيرة بدل ريخ ضخم كبير .

ويقول أنصار التقسيم أن تلك هى حال النمسويين والبافاريين والسكسونيين ، فوراءهم قرون طويلة من الاستقلال ، بوسعهم أن يلتفتوا للوراء اليها . أما دخولهم فى الامبراطورية الرومانية المقدسة ، فى القرون الماضية ، فقد كان دخولا غامضا مفككا غير مستقر ، وكانوا دواما ، تواقين من بعد الوحدة سنة ١٨٧١ الى الاحتفاظ بشخصيتهم الوطنية . أما باقى دول الريخ الصغير فلم تنزل عن استقلالها للريخ الثانى ، الا بعد فرساى .

واعتقادهم أنه سيكون من السهل ، فى أية دولة من دويلات ألمانيا القديمة ، أن توقظ الرغبة فى العودة الى استقلالها التقليدى ، بحيث لن يمضى أكثر من جيل حتى

نرى البافاريين والنمسويين والسكسونيين ، وغيرهم ، فخورين بتاريخ وتقاليد مستقلة عن تاريخ ألمانيا وتقاليدها ، كالسويسريين اليوم سواء بسواء .

ويقدم أصحاب هذا الرأى النمسويين كمثل رائع لتغيير العقلية كنتيجة لانقاص السلطة السياسية . ويقولون ان المعروف عن النمسويين اليوم انهم شعب طيع سهل الاخلاق ، ولكن التاريخ ينبؤنا انهم كانوا لقرون عديدة ، تحت حكم الهابسبورج شعبا مكروها ، وأن مسلكهم فى علاقتهم مع الطليان والمجريين والتشيك ، وغيرهم من الشعوب التى كانت تحت سيطرتهم وحكمهم الى القرن التاسع عشر ، لم تكن بخير من علاقة ألمانيا بالدول التى غزتها خلال الحرب العالمية الثانية ، وأنهم أعدموا آلاف المواطنين الذين قاموا بمحاولات ـ فشلت ـ لنفض الكابوس النمسوى ، ثم جاء عام سنة ١٩١٨ فتغيروا : تغيروا بعد أن حرمت النمسا من وسائل اضطهاد بقية الاجناس . تغير خلق الشعب بأسره الى أحسن ، تغييرا كاملا ، فأصبحوا فى وداعة السويسريين ودماثة خلقهم . وما ذلك الا لانهم أيقنوا ان الايام بالنسبة لهم قد ولت .

ويعلق أنصار التقسيم على ذلك بقولهم أنهم يتوقعون أن يألف البروسيون تلك الحقيقة المرة ـ المرة فى حلوقهم فقط ـ والتى تتحصل فى أنهم لن يتمكنوا بعد من اضطهاد الشعوب الاخرى ، فيخلق الحلفاء بذلك فضيلة من الضرورة .

تلك هى خلاصة نظرية أنصار التقسيم .

أما نظرية خصومها فتتحصل فى أن القائلين بالتقسيم يتناسون أن الالمان بعد أن ذاقوا حلاوة الوحدة وطعموا من ثمارها ، لن يقبلوا التقسيم عن طواعية واختيار : وسيكون من المحتم اذن أن يفرضه عليهم الحلفاء بالقوة الجبرية ، والقوة الجبرية كثيرة النفقات ، لان الحلفاء سيحتفظون على الدوام بقوات مسلحة كبيرة لاخماد أية معارضة أو محاولة . ويخشى خصوم النظرية أن يتحول خلق الحلفاء الى العنف ـ تحولا بطيئا غير محسوس ـــ الامر الذى يتنافى مع كل المبادىء التى قاتلوا لاعلائها .

ويقولون أن تقسيم ألمانيا سيؤدى حتما الى ايحاظ الروح القومية المتعصبة بأشد مما عرفها العالم . فستوحد الولايات الجديدة تشريعاتها وتعليماتها وطرق معيشتها ، وسيتبادلون السفر والتنقل عبر تلك الحدود الصناعية الجديدة ، وستصبح الوحدة

الوطنية الالمانية عندهم شغلهم الشاغل ، لا تفكير لهم سواها ، فينقلب الغرض ، وتقوى الروح الالمانية القومية ، من حيث أراد أنصار التقسيم اضعافها .

ويقول خصوم النظرية أن تقسيم ألمانيا سيؤدى الى انزال الفقر بشعبها ويستدلون على ذلك بما وقع ـ عقب الحرب العالمية الاولى ـ من تقطيع أوصال الامبراطورية الالمانية وحلفائها في وسط أوربا الى دول كثيرة مستقلة ، ويقولون ان ذلك أدى الى اضطراب اقتصادى عنيف والى هبوط فى مستوى معيشتهم ، وهذا كله يتنافى مع ميثاق الاطلنطى الذى وعد بتوفير الرفاهية الاقتصادية والتحرر من العوز للجميع .

وبعد ، فان حجة خصوم التقسيم أرجح من حجة أنصاره . لان هؤلاء يسلمون بأسانيد أولئك ، ثم لايحارون ردا عليها ، أو يتقدمون برد ركيك .

فتراهم ، مثلا ، لا يحيرون ردا على مسألة النفقات الباهظة التى يتكلفها الحلفاء فى سبيل فرض التقسيم على ألمانيا الموحدة .

فاذا ما عرضوا للتخوف من تقوى روح التعصب القومى ، قالوا أن الالمان ستشغلهم محاولات الوحدة ـ الى حين ـ عن أعمال الغزو والاعتداء . ولا يسلم عاقل بعلاج مؤقت ينتكس بعده المريض الى حالة أسوأ من حالته الاولى . ولا نتصور أن يقدم الحلفاء على تقطيع ألمانيا ، ويتكلفون فى سبيل ذلك جهدا مضنيا ـ لتقطيع ما اتصل ـ ويتحملون من النفقات ما تنوء به الميزانيات الضخمة ، ليجنبوا العالم الحرب مدة انشغال ألمانيا بلم قطعها، وهى لا يمكن أن تتجاوز فترة الهدنة الطويلة ـ ٢١ سنة ـ التى فصلت بين الحربين العالميتين ، حرب سنة ١٩١٤ وحرب سنة ١٩٣٩ .

ويقولون ردا على خشية افقار الدويلات الالمانية الجديدة ووقوعها فى أزمات اقتصادية واجتماعية متصلة ، أن ماوقع فى دول أوربا الوسطى عقب الحرب الماضية كان بالنسبة للنمسا والمجر وزومانيا ويوغوسلافيا . أما تشيكوسلوفاكيا فقد ازدهرت اقتصاديا. أما باقى دول الوسط فقد أصابتها الازمة لان تعداد سكانها زاد ، ولم تقابله من جانبها « بتصنيع » بلادها . ولن نرد على هذا التفسير بأكثر مما رد عليه به أصحابه ، لانهم أدركوا أن التصنيع يلزمه المال ، والدول المشار اليها كان ينقصها المال ، فاذا سألتهم من أين اذن يأتيهم ؟ أجابوك أنه كان بوسعها أن تعمل على توفير اقتصاد الاكتفاء الذاتى داخل حدودها : ولعله فاتهم أن هذا الاقتصاد بدوره يحتاج الى المال : وتلك مناقشات

كما ترى ، يشوبها الحقد والتحيز ، ولا يمكن أن يقوم على مثلهما السلام المنشود .

ومن عجب أن يزعم أنصار التقسيم ـ بخصوص النمسا والمجر ـ أنه بعد أزمة دامت عشر سنوات أو خمسة عشر، بدأ اقتصادهما يلائم الوضع الجديد ، ولكن الازمة العالمية كانت قد بدأت بدورها سنة ١٩٢٩ فلم تتحسن حالتهما ، ودليلهم على تحسن الحالة ـ قبل الازمة ـ ان النمسا كانت تدفع ديونها : وهذا الزعم غير صحيح ، لان كل من زارا لنمسا والمجر ابتداء من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٩ رأى فيهما الفقر باديا ، فمن أين يقول أنصار التقسيم أن حالتهما بدأت تتحسن اقتصاديا لولا الازمة العالمية ؟ أما أن النمسسا ظلت تدفع ديونها ـ بينما توقفت ألمانيا ـ فانما لانها كانت تقتطع المال من قوت شعبها .

وأخيرا ، فان الغاية من التقسيم هى اضعاف ألمانيا حربيا ، حيث يزعمون أن الاعتداء الالمانى جاء نتيجة الوحدة الالمانية . أما اضعاف ألمانيا حربيا فأمر يتحقق بالتجريد الحربى والاقتصادى على ما مر بك . وأما أن الوحدة هى مصدر الروح الاعتدائية فغير صحيح ، لانه لا تلازم بين الامرين . وها أن الوحدة الايطالية يحققها مازينى لايطاليا ، فلا يعرف عن ايطاليا أنها دولة معتدية الا فى عهد فاشية موسولينى .

وبعد ، فالقول بأن بروسيا هى مصدر الروح العسكرية الالمانية المعتدية ، فهو أن صدق عليها قبل سنة ١٩١٨ فانه لا يصدق بعدها . كانت الملكية ـ حقا ـ بروسية . وكان مستشار الريخ هو رئيس دولة بروسيا. وكان قادة الجيش يختارون عادة من طبقة اليونكر *Junker* فى بروسيا . وكان نظام الانتخاب فى بروسيا ـ وفى ألمانيا على ما سيأتيك تفصيله ـ بطريق الهيئات ، وكان الناخبون من ثلاث طبقات ، وقد أدى ذلك الى تحويل بروسيا الى دولة « أوليجريشيه » ، تسيطر عليها حكومة من الخاصة أو الاعيان . ولكن بعد سنة ١٩١٨ ، عندما أصبح الانتخاب عاما ، تغيرت أخلاق الدولة البروسية ، ورأيناها طوال عهد جمهورية فايمر تحكمها وزارات ديمقراطية اشتراكية .

ويلاحظ ـ من ناحية أخرى ـ أن ميونيخ كانت وكر حركة النازية ، فلا تجد من بروسيا سوى واحدا من زعماء النازى الاصليين وهو بورمان الذى حكم عليه غيابيا فى نورمبورج لعدم العثور والقبض عليه . أما هتلر فنمساوى ، وجورنج وهملر فمن بافاريا،

وهيس تربى فى مصر ، وروزنبرج نشأ فى بالت . وأما جوبلز فهو اسميا من بروسيا ، لانه فى الحقيقة من مقاطعة الراين .

واذن فمن العبث أن تحابى جنوب ألمانيا وتضعف بروسيا ، وانما حل مشكلة بروسيا ينبغى أن يتم على أسس أخرى : ينبغى أن يعدم الحلفاء ـ أو يضعفوا ـ لا بأنفسهم بل بوساطة نفس الالمان البروسيين وغير البروسيين ـ نفوذ طبقة اليونكر الرجعيـة ـ وهم كبار الملاك ـ ثم نفوذ أصحاب الصناعات الثقيلة ، وذلك مما يندرج فى برنامج التجريد الاقتصادى .



الفصل الثالث

مجرمو الحرب

أثير البحث فى جرائم الحرب ، أول ما أثير ، فى نهاية الحرب الاهلية الامريكية : وبعد أن وضعت أوزارها ، حوكم اثنان ممن نسبت اليهم أعمال اجرامية مختلفة ، وحكم عليهما بالاشغال الشاقة . ثم تجدد البحث ذاته ، بعنف ، خلال الحرب العالمية الاولى ، وأصدر كل من أسكويث ولويد جورج تصريحات حاصلها أن الامبراطور الالمانى وسائر من ارتكبوا جرائم حرب ، سينزل بهم العقاب مهما علت مراكزهم .

ولما أن جلس صانعوا السلام سنة ١٩١٨ يضعون نصوص معاهدة فرساى ، ضمنوا تلك المعاهدة نصوصا تعالج مسألة مجرمى الحرب ، وتقضى بتقديمهم للمحاكمة .

ولقد سبق تلك النصوص تشكيل لجنة دولية ، من خمسة عشر عضوا ، مثل اثنان منهم الولايات المتحدة الامريكية — التى رفضت كما تعلم اقرار المعاهدة — مهمتها أن تبحث مسألة مثيرى الحرب ، وتحقق الوقائع التى ارتكبها المحاربون الاعداء ، مخالفين فيها قوانين الحرب وعاداتها ، ودرجات المسئولية المترتبة فى عنق أفراد بعينهم فى قوات الاعداء ، وتبحث القوانين التى تطبق ، والاجراءات التى تتبع فى محاكمة أمثال مرتكبى هاتيك الجرائم ، الى غير ذلك من المسائل التى ترى اللجنة ضرورة بحثها مما له اتصال بمهمتها .

قدمت اللجنة تقريرها فى ٢٩ مارس سنة ١٩١٨ ، وانتهت منه الى أن دول أوربا الوسطى وحلفاءها ، قد ارتكبوا عمدا أعمالا لاثارة الحرب ولخرق حياد البلجيك ولكسمبورج . ولكن اللجنة لم تشر برأى معين فيما يتعلق بمحاكمة الاشخاص المسئولين . ثم قالت فى تقريرها « أن أبحاثها هدتها الى انه قد ارتكبت اعتداءات لا حصر لها على قوانين الحرب وعاداتها ، من جانب دول الوسط » . ثم قدمت قائمة الاعتداءات ،

وكانت مكونة من اثنين وثلاثين مسألة . وانتهت الى القول بأن كل من تثبت عليه جريمة من تلك الجرائم لا بد من محاكمته جنائيا مهما سما مركزه أو علا منصبه .

وجاءت بعد ذلك معاهدة السلام ، فاتبعت على العموم توصيات اللجنة ، فنصت في المادة ٢٢٧ على ان امبراطور ألمانيا يجب أن يحاكم أمام محكمة خاصة مشكلة من خمسة قضاة يمثلون الدول المختلفة المتحالفة اذ ذاك ، وهي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا واليابان .

ثم نصت المعاهدة أيضا على تسليم ٨٩٦ شخصا ثبت أنهم قد ارتكبوا مخالفات ضد قوانين الحرب وعاداتها ، وكان من بينهم القواد هندنبرج ولوندروف وماكنزن والمستشار الالماني الاسبق بيتمان هلويج ، وعديد من أمراء البحر ، في قائمة طويلة .

أما الامبراطور فقد فر كما هو معروف الى هولنده ـ دولة محايدة اذ ذاك ـ وعند ما طالبها الحلفاء بتسليمه رفضت ، تمسكا منها بحق ايواء اللاجئين السياسيين ، ووقف الامر عند هذا الحد : بل لقد قيل أن اغتباط الحلفاء بذلك الرفض لم يعدله سوى خوفهم من أن تجيب هولندة الطلب .

ولقد أثارت القائمة يوم اعلانها معارضة شديدة في ألمانيا ، وتقدم اقتراح يقول : بدلا من تسليم مجرمي الحرب ليحاكمهم الحلفاء ، فلتحاكمهم ألمانيا في ليبزيج أمام محكمة الريخ العليا ، وليتدخل الحلفاء كيف شاءوا في تجميع الادلة واقامة الاتهام . ووافق الحلفاء على ذلك الاقتراح . ولكن الايام مضت ، فاذا بنا لانجد متهما أساسيا واحدا يقدم للمحاكمة ، واذا بالضباط الثانويين الذين قدموا تصدر ضدهم أحكام خفيفة ، أو يبرأوا كلية .

على أن استهتار ألمانيا بقرار الحلفاء ، وبمعاهدة فرساي وبوعدها الذي قطعته لم يقف عند هذا الحد ، بل لقد تحدت ذلك جميعه ، واختارت هندنبورج رأس قائمة مجرمي الحرب ثاني رئيس لجمهورية فايمر .

ولقد تجدد هذا الوضع القديم ، وانما بصورة رسمية ، وبصورة أشد من وضع سنة ١٩١٨ : فكانت لا تمر سنة من سنوات الحرب العالمية الثانية الا ونسمع تصريحا لقطب من أقطاب الامم المتحدة ، يعلن فيه عن عزم الحلفاء على محاكمة الاشخاص المتهمين بجرائم الحرب ، بعد أن تنتهي الحرب ، ثم ظهر الاصرار على المحاكمة في تصريح موسكو

الصادر بتاريخ ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٣ ثم في صورة قرارات اتخذتها الدول المتحالفة الكبرى ـ أولا قبل هزيمة ألمانيا ـ في مؤتمر القرم في فبراير سنة ١٩٤٥ ـ حيث تضمنت قراراته النص على وجوب معاقبة مجرمي الحرب من الالمان عما قارفوا من جرائم. وثانيا في وثيقة النصر الاولى التي تضمنت شروط التسليم التي فرضت على ألمانيا ـ في يونيه سنة ١٩٤٥ ـ ونصت على وجوب تسليم جميع زعماء الحزب النازي ، وغيرهم ممن تتعلق به تهمة الاجرام النازي . وثالثا في مؤتمر بوتسدام ـ وقد صدرت قراراته في أغسطس سنة ١٩٤٥ ـ متضمنة نصوصا مطولة تتناول محاكمة مجرمي الحرب .

وكانت النظرية الروسية ، وهي التي أعلنها الرفيق مولوتوف منذ بضع سنوات تقول بالمحاكمة الفورية ، أثناء الحرب وبغير ما حاجة للتربص الى انتهائها . وأشار الرفيق على بريطانيا ، منذ اليوم الذي وقع فيه رودلف هيس الزعيم النازي بين يديها ، هاربا أو مندوبا ، لا ندري ، أن تحاكمه . ولقد أصرت روسيا على نظريتها ونفذتها ، فقدمت ثلاثة من ضباط الجيش الالماني ، وواحدا من الرعايا الروس ، يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ للمحاكمة أمام أول محكمة عسكرية عقدت لمحاكمة مجرمي الحرب في مدينة خاركوف ، بحضور مئات من العمال وجنود الجيش الاحمر الذين كان يحمل أغلبهم علامات ما أصابهم من ضروب التعذيب .

وكان المتهمون الاربعة : الاومباشي رينهارت وانزلو من أعضاء البوليس السري الحربي ، وهانزريتز نائب قائد فصيلة من جنود الهجوم ، والكابتن ولهلم لانجفيلد من ضباط فرقة مقاومة التجسس الحربي ، ثم ميشيل بولا قوف الروسي ، وكان يعمل سائق سيارة ، وقد تولى قيادة « سيارات الموت » التي كان الروس يوضعون بداخلها فيموتون اختناقا أثناء الحملة الارهابية في خاركوف .

وجاء في وثيقة الاتهام أن المتهمين اشتركوا اشتراكا فعليا في المدة الواقعة بين عامي سنة ١٩٤١ و١٩٤٣ في أعمال الافناء والابادة الوحشية التي ارتكبت ضد الاهلين المسالمين بوساطة سيارات « لوري » جهزت تجهيزا خاصا وأطلقوا عليها اسم « قاتلة الروح » ، واشتركوا في جرائم الشنق والحريق واطلاق النار والنهب ضد جموع الشعب ، واشتركوا أيضا في السخرية بهم .

ودامت المحاكمة أربعة أيام في دار الاوبرا بخاركوف ، اعترف فيها المتهمون بفظائع

تشيب لهولها الولدان ، وثبت من التحقيقات ، ومن أقوال المتهمين أنفسهم ، أن «سيارات الموت» التى تقضى على من فيها خلال اثنى عشر ثانية ،وقد ظفرت بموافقة هتلر وهيملر، وكأنها كانت تستخدم بكثرة فى المدن الروسية لابادة الروس من سكان المدن المحتلة ممن لم تكن منهم فائدة للالمان !

وفى يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٣ انتهت المحاكمة ، وخلت المحكمة للمداولة ، ثم أصدرت حكمها باعدام المتهمين الاربعة شنقا ، ونفذ فيهم الحكم فى الساعة الثانية عشر والدقيقة الرابعة من صبيحة يوم الاحد ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٣ .

ولقد لقيت نظرية محاكمة مجرمى الحرب ـ فى الحرب الماضية وفى الحرب الاخيرة اعتراضات قانونية كثيرة ، فلم تلق نصوص فرساى تنفيذا جديا . أما فى هذه المرة فقد انتصرت الفكرة ووضعت موضع التنفيذ فعلا فى محاكمات نورمبرج ومن قبلها ـ وان كانت على نطاق ضيق ـ فى محاكمات خاركوف .

أما الاعتراضات القانونية التى أثيرت عقب الحرب الماضية فقد أثارها المندوبان الامريكيان اللذان مثلا الولايات المتحدة فى اللجنة الدولية التى تشكلت لبحث مسألة مثيرى الحرب ، وما يتبع فى شأن محاكمتهم . وكانت نظريتهما أن تعبير ، خروق قوانين الانسانية ، تعبير غامض لا يبرر اتهاما جنائيا ، وأنه من المخالف للقانون أن تحاكم رئيس دولة ـ قائم أو سابق ـ عن أعمال ارتكبت فىعهده ، فليس ثمة قانون ينظم نظر مثل هذه القضية . أما اختصاص المحكمة التى اقترحت اللجنة الدولية انشاءها فقد أعرب المندوبان الامريكيان عن شكهما فى اختصاصها .

وفى الحرب العالمية الثانية تردد المهيمنون على الشئون الدولية فى تقريرها ، حتى أن تشرشل أعلن فى ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٤ أن المحاكمة القضائية ليست أمرا مسلما به بالنسبة لمجرمى الحرب . ونادى فريق من فقهاء القانون الدولى العام بعدم الالتجاء الى المحاكمة والاكتفاء باصدار قرار يقضى بأن مجرمى الحرب خارجون عن القانون ووضعهم فى صف الخارجين عن العدالة : وفى هذا ما يشبه ما اتبع مع نابليون حيث قرر مؤتمر فينا فى ١٣ مارس سنة ١٨١٥ أنه خارج عن حماية القانون ، وخارج عن العلاقات المدنية والاجتماعية ، وأنه عدو العالم ومعكر سلامه . وأشار فريق آخر من

الفقهاء بنفى زعماء النازى وأعضاء الحزب البارزين ، كما نفى الامبراطور الفرنسى من قبل فى سانت هيلانة .

على أن نظرية المحاكمة هى التى تغلبت فى النهاية ، وهى نظرية سليمة فى ذاتها ، ولا تنتقص من سلامتها تلك الاعتراضات القانونية التى وجهت اليها ، عقب الحرب الماضية وخلال الحرب الثانية ، فأوقفت المحاكمة فى الاولى ولم تفلح فى ايقافها فى الثانية .

ذلك أنه منذ القدم والناس متعارفون على أن أعمالا بعينها — فى الحرب — تعد قانونية ، وأن أعمالا غيرها تعد غير قانونية ، وذلك بالتطبيق لقواعد القانون الدولى العام ، أو لاحكام العرف الدولى ، والعرف مصدر معترف به من مصادر القانون: بل لقد كانت للاغريق والرومانيين قواعد وقوانين تنظم حركات جيوشهم وتنظم أساليب قتالها ، وكانت كلها ترمى الى تلطيف حدة فظائع القتال غير المقيد . وفى سنة ١٩٢٦ كتب جروشيوس أبو القانون الدولى العام ، قواعد الحرب ، وكان من بينها التمييز بين الحرب المشروعة والحرب غير المشروعة . وفى ٢٤ ابريل سنة ١٨٦٣ أصدر الرئيس لنكولن — وكان محاميا قبل رئاسته للولايات المتحدة الامريكية — ما قيل أنه خير ما أخرج للناس الى ذلك التاريخ من قواعد ، فى عرف الكتاب . ومن طريف مايذكر فى هذا الصدد أن تلك القواعد أعدها أساسا الضابط البروسى المولد فرنسيس ليبر ، يعاونه لفيف من الضباط الامريكان .

ولقد دونت قواعد الحرب البرية فى قانون أقره مجمع القانون الدولى العام فى اجتماع سنة ١٨٨٠ ، وقانون الحرب البحرية الذى أقره المجمع سنة ١٩١٣ ، ونص على تلك القواعد صراحة فى المعاهدات الدولية كمعاهدة جنيف سنة ١٨٦٥ المعدلة بمعاهدة سنة ١٩٠٦ ، وكاتفاقيتى لاهاى سنتى ١٨٩٩ و ١٩٠٧ ، وهناك ميثاق بريان — كيلوج الدولى الذى وقعه فى باريس — فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ — ممثلوا ستين دولة ومنها ألمانيا ، التى لم تلغ توقيعها عليه ، مما يجعلها مقيدة الى اليوم بما تضمنه الميثاق من أن الدول الموقعة عليه « تصرح باسم شعوبها أنها تحرم اتخاذ الحرب وسيلة لفض المنازعات الدولية ، وتحرم اتخاذها من أدوات السياسة القومية فى علاقات الدول » . وأخيرا فقد كان هذا الرأى لباب بروتوكول جنيف الذى صدق عليه فى ٢ أكتوبر

سنة ١٩٢٤ ممثلو ٤٨ دولة فى دور الانعقاد الخامس للجمعية العمومية لعصبة الامم . وقد انضمت ألمانيا الى العصبة فى عام سـنة ١٩٢٧ ، وكانت واحدة من الدول التى عاد ممثلوها يؤكدون ـ بالاجماع ـ مرة أخرى فى دور الانعقاد الثامن . أن حرب العدوان جريمة دولية .

أما قولهم أنه من المخالف للقانون أن تحاكم رئيس دولة أو قائد جيش أو ضباطه العظام عن أعمال عدوان أو فظائع وحشية ارتكبت فى عهده أو بأمر منه أو برضائه الضمنى ، لانه فى رأيهم لايوجد القانون الذى ينظم نظر تلك القضية ، ولا القانون الذى ينظم المحكمة التى تنظرها ، فقول مردود ولا شك .

القانون قائم : هو القانون المكتوب المدون فى المعاهدات الدولية والقرارات التى اتخذتها عصبة الامم بحضور ممثل ألمانيا سنة ١٩٢٧ ، وهو القانون الطبيعى الذى يمليه المثل الاعلى والعقل السليم ، والذى يعتبر أساس كل قانون وضعى ، والهدف المثالى الذى يسعى الى بلوغه ، أو يحاول محاكاته ، الساسة والمشرعون .

والمحكمة قائمة ـ حتى قبل تشكيل المحكمة العسكرية الدولية التى سيأتى ذكرها ـ فقد نصت المادة ١٤ من ميثاق العصبة ـ ولم يلغه ميثاق الامم المتحدة ـ على تشكيل محكمة دولية ، وأقرت تشكيلها الجمعية العمومية للعصبة فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ .

ولقد اعترض بعضهم على محاكمات نورمبورج بأنها كانت تجرى بناء على نصوص وضعت بعد وقوع الجرائم التى حوكم عنها المتهمون ، وأنها ـ تلك النصوص ـ تغدو بذلك ذات أثر رجعى ، مما ينافى أصول التشريع الجنائى . وهذا الاعتراض خاطىء ، لان قوانين الحرب مدونة منذ القدم كما رأينا ، فالحرب البرية لها قواعدها ، التى أقرها مجمع القانون الدولى العام سنة ١٨٨٠ والحرب البحرية لها قواعدها ، التى أقرها المجمع سنة ١٩١٣ الى آخر التفصيلات التى مرت بك .

وبهذا تندفع الرجعية ، ولا ندفعها كما حاول بعضهم بأن تلك الجرائم المنسوبة للنازيين كانت من الروعة والشناعة بحيث يستحيل تسويغها وبحيث يؤدى التمسك بأصول التشريع الى اهدار العدالة ، مع أن التشريع يرمى فى الاصل الى احقاقها ، لاندفعها بهذا لانه تفسير يرضى العاطفة ولا يتفق مع قاعدة عدم رجعية القوانين الجنائية

التى لايوجد ما يبرر اهدارها ، لانه من الخطورة الفائقة أن تحاكم اليوم انسانا عن فعلة ارتكبها بالامس يوم كانت مشروعة ، أو غير معاقب عليها .

* * *

وأول وثيقة دولية تناولت مبدأ المحاكمة ـــ عن جرائم الحرب العالمية الثانية ـــ هى تصريح موسكو الصادر فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٣ والذى أشار فى خاتمته الى ان أحكامه لا تخل بما يجب أن يلقاه المجرمون الالمان الذين لم تقف جرائمهم عند حدود جغرافية معينة فانهم سيعاقبون ـــ ولم تقل الوثيقة سيحاكمون ـــ وفق قرار مشترك تصدره حكومات الحلفاء .

وفى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ أعلن القرار المذكور موقعا من ممثلى المملكة المتحدة البريطانية والولايات المتحدة الامريكية وروسيا وفرنسا فى لندن .

وقد بدأ الاتفاق الرباعى المذكور بتقرير تشكيل محكمة عسكرية دولية لمحاكمة مجرمى الحـرب الذين لا ترتبط جرائمهم ببلد او بمكان جغرافى معين سواء اتهموا بارتكاب هذه الجرائم بصفتهم الشخصية أو بصفتهم أعضاء فى هيئات أو جمـاعات أو بكلتا الصفتين ، وذلك كله بعد مشاورة مجلس الرقابة فى المانيا .

وقد وضعت لائحة لبيان كيفية تشكيل المحكمة وأختصاصها والنظام الذى ستتبعه فى المحاكمة. وأرفقت اللائحة بالاتفاق الرباعى ، ونص على اعتبارها جزء منه. ويلاحظ ان الاتفاق الرباعى لا يمس فى شىء أحكام الوثيقة الأولى ـــ تصريح موسكو (اكتوبر سنة ١٩٤٣) ـــ بشأن اعادة مجرمى الحـرب الى البـلاد التى ارتكبوا فيها جرائمهم ليحاكموا هناك .

وتقرير تشكيل محكمة عسكرية دولية عليا قد وضع حدا لجدل قام بشأن نوع المحكمة التى يحاكم أمامها كبار مجرمى الحـرب ، الذين شملتهم الوثيقة الاولى ـــ وسنشير اليها ـــ كما وضع حدا لجدل آخر قام حول فكرة المحاكمة ذاتها .

وقد نصت المادة السادسة من اللائحة المرفقة بالاتفـاق الرباعى ـــ هى ميثـاق المحكمة العسكرية ـــ بأن هذه المحكمة تختص بنظر انواع الجرائم الثلاث التى أشارت اليها وهى ـــ جرائم ضد السلام ، وجرائم الحرب ، وجرائم ضد الانسانية :

أما الاولى فمنها ـــ نقلا عن المادة السادسة ـــ اعداد الخطط وأثـارة حـرب

عدوان ، أو يقصد انتهاك المعـاهدات الدوليـة » وتشمل الثانية مخالفة قوانين الحرب وذكرت صورا عديدة لها ، قالت انها تذكرها على سبيل المثال لا الحصر ، كقتل الرهائن وتسخير اسر الحرب وقتلهم وأساءة معاملتهم . وتشمل الثالثة جرائم القتل والاستعباد والنفى وكل الاعمال المنافية للانسانية التى ارتكبت ضد الاهالى المدنيين ، قبل الحرب أو أثنائهـا .

* * *

وتنطوى اللائحة المرفقة بالاتفاق الرباعى ـــ وكلا هما صدر فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ ـــ على توسع لافت للنظر فى الاسس المتعارف عليها للمسئولية ، فتقوم فيها تلك المسئولية على ما يشبه المسئولية عن الاتفاقات الجنائية ، وما تتمخض عنه تلك الاتفاقات من جرائم ، مع التوسع فيها ، بالرغم من انها بذاتها لا تحتمل توسعا جديدا . فتنص اللائحة على أن القادة والمنظمين والمحرضين والمشتركين فى اعداد وتنفيذ خطة مشتركة أو مؤامرة لارتكاب أية جريمة من الجرائم المشار اليها فيما سبق ، يعتبرون مسئولين عن كافة الاعمال التى يقوم بها أى شخص تنفيذا لتلك الخطة .

وتقرأ فى المادة التاسعة من اللائحة نظرية فريدة فى المحاكمات الجنائية ، حيث أعطت لتلك المحكمة الدولية ـــ عند محاكمة احدى اعضاء هيئة أو جماعات ـــ سلطة الحكم بادانة تلك الهيئة او الجماعة ، باعتبارها هيئة مجرمة ونصت المادة العاشرة على انه فى هذه الحالة تملك السلطة الوطنية لأية دولة من الدول الموقعة على هذا الاتفاق ان تحاكم الافراد لمجـرد عضويتهم فى تلك الهيئة ، دون ان يملك الفرد مناقشة قـرار المحكمة الدولية الصادر بشأن الصفة الاجرامية لتلك الهيئة التى ينتمى اليها .

وتقرأ فى الـلائحة ـــ فوق ذلك ـــ انه يجوز للمتهم ان يلتمس الاعفـاء من العقاب بدعوى ان العمل المنسوب اليه صدر به أمر من الدولة أو رئيسهـا ، مع انهم يحاكمون المانا انتموا الى دكتاتورية صماء ، لم تعرف أقل من الاعدام عقابا لمن يعصى لها امرا . وكان الواجب ان يباح للمتهم التمسك بذلك الدفـاع على ان يثبت صحته ، فان دل على رؤسائه وكانوا احياء واجههما المحقق ، وتركهما يتقـاذفان عبء الجريمة حتى تستقر المسئولية على احداهما أو على كليهما . وان كانوا امواتا تعين صرف النظر عن ذلك الدفاع واطراحه ظهريا ، على أساس ان الاصل هو الامر باتباع قواعد القانون الدولى العام ، وعلى من يدعى خلاف الاصل ان يتقدم بدليله .

ولا شك فى ان هذا الشذوذ فى طبيعة الدليل المقبول ، عقلا وقانونا ، هو أثر من أثار الفكرة التى سيطرت على الافكار ، والتى تدعى ان الشعب الالمانى هو شعب معتد بطبعه ، وانه اذن تجب مسألته — كمجموع — عن الحرب العالمية الثانية ، وعما اقترف خلالها من جرائم لا تقرها قوانين القتل ! ولقد فندنا لك هذه الفكرة فيما سبق، وأوضحنا لك فسادها ، كما اوضحنا لك انها لم تلق — الى ذلك — قبولا فى الدوائر الرسمية ، سواء من خطاب تشمبرلن غداة أعلان الحرب ، أو من قرارات القرم وبوتسدام ، حيث ورد فى كل تلك الاقوال والوثائق ما يقطع بوجود «ألمانيا الاخرى» التى لم تفسدها تعاليم النازى ولم تسممها دعاوتهم .

ومع ان ذلك هو الاتجاه الرسمى الذى اعتنقه المسئولون ، الا انهم لم يسعهم التخلص كلية من نظرية «الروح المعتدية المتأصلة فى الالمان» ، ومن المسئوليةا لجماعية، فجاءت نصوص لائحة ٨ أغسطس — وهى ميثاق المحكمة العسكرية الدولية — على هذا النحو المعيب الذى اشرنا اليه .

* * *

ولقد جاء فى قرارات بوتسدام ، فى الفصل السابع الخاص بمجرمى الحرب ، أن وثيقة الاتهام الاولى ستعلن قبل أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وقد اعلنت فعلا .

وتلك الوثيقة الاولى خاصة باتهام كبار مجرمى الحرب ، ووضعت على أساس المادة السادسة من لائحة ٨ أغسطس ، التى أجملنا لك أحكامها فيما سبق .

وهى تقوم على انه ثمة وقائع لا سبيل الى دحضها ، وهذه الوقائع تنقسم الى أربعة اقسام ، أو كما ورد فى وثيقة الاتها أربعة مجموعات .

المجموعة الاولى وعنوانها « الخطة العامة أو المؤامرة » ، وتكلم فيها قرار الاتهام عن نوعين من الجرائم ، جرائم ضد السلام ، وجرائم ضد الانسانية . ثم تكلم عن طبيعة المؤامرة وتطورها فى نقط سبع : (١) الحزب النازى مركز المؤامرات : (٢) أغراض المؤامرة ، ووسائلها : (٣) التبرير الفقهى للمؤامرة : (٤) حصول ألمانيا على السلطة التامة من الناحية السياسية (٥) الحصول على السلطة التامة فى المانيا من الناحية الاقتصادية . (٦) استعمال قوة النازى للاعتداآت الخارجية : (٧) جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية اقترفها المتآمرون لتنفيذ خطتم .

والمجموعة الثانية وعنوانها «جرائم ضد السلام»، وتكلم فيها قرارالاتهامعن حروب الاعتداآت التى نقضت بها المانيا المعاهدات والاتفاقات والضمانات الدولية . وأشار القرار فى فقرة منه الى بيان تلك الحروب ، وأشار فى فقرة اخرى الى الافراد والجماعات والهيئات التى تتحمل مسئولية الجرائم التى ارتكبت .

والمجموعة الثالثة وعنوانها « جرائم الحرب » ، ولقد فصل قرار الاتهام فى بيان المخالفات التى ارتكبها الالمان ضد قوانين الحرب وقواعدها فى الفترة الواقعة بين أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ (احتلال دانتزج وغزو بولندة) وبين ٨ مايو سنة ١٩٤٥ (لان المانيا استسلمت فى فجر يوم ٩ مايو) وذلك فى المانيا ثم فى البلاد المحتلة ثم فى النمسا وتشيكوسلوفاكيا وايطاليا وأعالى البحار . وجاء فى قرار الاتهام ان تلك المخالفات تنطوى على انتهاك للاتفاقات الدولية وللقانون الداخلى ولمبادىء قانون العقوبات المقررة فى كل الامم المتحضرة .

والمجموعة الرابعة وعنوانها « جرائم ضد الانسانية » ، أشار فيها قرار الاتهام الى حوادث القتل والتعذيب ، وغيرها من الاعمال غير الانسانية التى ارتكبها المتهمون ضد السكان المدنيين ، قبل الحرب أو أثنائها ، كما أشار الى حوادث الاضطهاد المبنى على المبادىء السياسية والعنصرية والدينية ، والذى أصاب اليهود وغيرهم ممن تخالف معتقداتهم ـــ السياسية والدينية ـــ أغراض النازيين . وأورد قرار الاتهام قائمة وأحصاءات بذلك .

هذا ، وقد حرر قرار الاتهام باللغات الانجليزية والفرنسية والروسية وهى اللغات المأخوذة بها فيه . كما أرفق بالقرار ملاحق ثلاثة : الملحق (ا) يصف ويبين المسئولية الفردية لكل من المتهمين . والملحق (ب) ويوضح مسئولية الجمعيات والهيئات. والملحق (ج) ويبين الاتفاقات الدولية والمعاهدات والتعهدات التى انتهك المتهمون حرمتها.

وتعتبر البيانات العامة التى أوردها قرار الاتهام مسلما بها ، بصرف النظر عن الاحصاء العددى للفظائع أو للجرائم التى ارتكبت تحت كل مجموعة من المجموعات الاربعة التى اشرنا اليها ، على ان الامر الذى يجب ان تتحقق منه المحكمة ـــ قبل ادانة المتهمين ـــ هو ان يثبت لديها علاقة المتهم بالوقائع المذكورة ، ودرجة مسئوليته عنها.

وقد وزع عبء اثبات مجموعات الاتهام الاربعة على ممثلى الدول الاربع الموقعة

على معاهدة لندن التى انشئت المحكمة على أساسها — الاتفاق الرباعى المؤرخ فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ — فكان من نصيب هيئة الاتهام الامريكية بيان الدعوى فيما يتعلق بالتهمة العامة — وهى الاولى — وعلى الهيئة البريطانية شرح الدعوى فيما يتعلق بتهمة اثارة حرب اعتداء — وهى المجموعة الثانية — وتقتسم الهيئتان الروسية والفرنسية مهمة عرض الاتهام المتعلق بمخالفة قوانين الحرب — وتلك هى المجموعة الثالثة — أما الجرائم التى ارتكبت ضد الانسانية — المجموعة الرابعة — فيشرحها ممثلوا هيئتى الاتهام الروسية والامريكية .

وجرت محاكمة الفريق الاول من المتهمين — وقد ورد بيان اسمائهم فى صدر قرار الاتهام — فى مدينة نورمبورج الالمانية القديمة . وقيل أن اختيارها يستند الى أسباب ادبية ، منها انها كانت معقلا من أهم معاقل النازية ، وفيها عقد المؤتمر النازى الكبير سنة ١٩٣٥ وصدرت فيه قوانين نورمبورج الشهيرة ، لحماية الجنس الآرى ، ولاقصاء الجنس اليهودى ، اقصاء نهائيا عن حظيرة الامة الالمانية .

* * *

وبعد ، فلتلك المحاكمات نواحيها الادبية والنفسية والسياسية التى لايمكن الغض من قيمتها ، لان محاكمة زعماء النازى ، أمام أعين الشعب الالمانى ، وايقافهم موقف الاتهام فى القفص ، وهم الذين كانوا يملكون منه الى الأمس القريب حق الحياةوالموت، من شأنه ان ينبه ذلك الشعب الى الحذر من اتباع أمثال هؤلاء القادة فى المستقبل .

كما تنطوى — المحاكمات — على تنبيه عنيف للمغامرين من الزعماء والساسة حتى يتدبروا أمرهم قبل الاقدام على اثارة حرب اعتدائية ، لان الهزيمة لن تجر وراءها فقد المنصب والنفوذ فحسب ، بل وسوف تصب على رؤوسهم العقاب ، وما يسبقه من الاتهام والمحاكمة .

ويعد ماوقع فى نورمبورج انقلابا ، ولكنه ليس انقلابا فى القانون ، بل هو مجرد انقلاب فى وسائل تنفيذ القانون . ولهذا قال القاضى الامريكى جاكسون — النائب العام الممثل للولايات المتحدة الامريكية فى تلك المحاكمات : « لايزعجنى ولا يضيرنى ان لا أجد سوابق قضائية لهذا التحقيق الذى سنشرع فيه» .

* * *

ولقد تم التحقيق وانتهت المحاكمات ، وصدر الحكم باعدام اثنى عشر زعيما يوم

اول اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، على نحو ما يعرف القراء ، ونفذ الحكم فى عشرة منهم (لأن بعضهم مثل بورمان حوكم غيابيا) ، وذلك فى يوم ٦ أكتوبر. أما جورنج فقدآثرأن يموت بيده قبل أن تمتد اليه يد عمرو. وأحرقت جثث الاحد عشر زعيما وذر رمادهافى الهواء .

ولما كانت محكمة مجرمى الحرب الدولية قد برأت فون بابن ـ عميد الدبلوماسيين فى عهد هتلر ابان الحرب ورئيس وزارة الريخ سابقا ـ فان محكمة التطهير الالمانية التى انعقدت بعد ذلك فى نورمبورج أيضا حاكمته وأصدرت حكمها فى يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٧ قاضيا بحبسه ثمانى سنوات فى احد معسكرات العمل مع الاشغال الخفيفة ، ومصادرة جميع ثروته فيما عدا خمسة آلاف مارك . وكان مما دمغه به الحكم انه «مجرم له ضلع كبير» فى مساعدة النازية على تقلد زمام السلطة .

أما الرأى العام العالمى فقد استنكر الاعدام ، وكتب برناردشو يقول أنه كان يكفى أن يحرموا الحقوق المدنية ، أو أن يقصوا عن المجتمع . ومن رأيه أن إعدامهم قد صيرهم شهداء ، بعد أن كانوا ـ لو ظلوا أحياء ـ سيصبحون نفرا من النكرات المهملين الذين لا ضرر منهم ، كما وقع لنابليون ثم لولهم الثانى .

واعتقادى ان الفليسوف الايرلندى الساخر على حق فيما كتب .

الفصل الرابع

مسئولية الحرب والتعويضات

قرر اقطاب الديمقراطيات فى مؤتمر القرم — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ — تحميل ألمانيا بعبء الاصلاح العينى لكل ماخربته . فلما اجتمعوا فى بوتسدام قرروا — فى ٣ أغسطس من نفس السنة — « بالتطبيق لما تم عليه الاتفاق فى مؤتمر القرم من الزام المانيا بدفع أقصى ما يمكن من التعويضات ، بسبب ما تسببت فيه من خسائر وآلام للامم المتحدة ، وهى مما لا يستطيع الشعب الالمانى ان ينجو من مسئوليتها ، فقد اتفق الموقعون على هذا — بمقتضى التعويضات — على ما يأتى» .

وجاء فى القرارات بعد ذلك ان روسيا تأخذ تعويضاتها من الاراضى الالمانية التى تحتلها ، وكذلك تفعل انجلترا وامريكا ، وان كلا منهم له الحق ايضا فى أخذ تعويضات من ممتلكات المانيا فى الخارج ، وان ليس لروسيا ان تطلب شيئا من الذهب الذى استولت عليه جيوش الحلفاء فى المانيا ، وانما لها — فوق التعويضات — ان تستولى على نسبة معينة من مهمات ألمانيا الصناعية التى لاتلزم لاقتصادها السلمى ، من ذلك ١٥٪ تدفع مقابله قيمة معادلة له من المواد الغذائية والفحم والبوتاس والزنك والخشب والفخار والبترول وغير ذلك مما يتفق عليه فيما بعد ، و ١٠ ٪ لاتدفع مقابله شيئا . وتناولت قرارات بوتسدام — بعد ذلك — تنظيم نقل تلك المهمات ، محيلة فى التفصيلات الى ما عسى ان يتخذه مجلس الرقابة من قرارات وفق سياسة وضعتها لجنة الامم المتحدة للتعويضات بالاشتراك مع فرنسا :

والمسألتان اللتان تستوقفان النظر فى مسألة التعويضات — على ما عالجها بها بوتسدام — هما مبرر طلب التعويض ، ثم تحديده — أو على الاصح — ترك تحديده.

قال اقطاب بوتسدام انهم يرون الزام المانيا بدفع اقصى ما يمكن من التعويضات ،

لأنها تسببت للحلفاء في خسائر وآلام ، لا يستطيع الشعب الالمانى ان ينجو من مسئوليتها .

فهم يبررون — اذن — طلب التعويض بمسئولية الشعب الالمانى عن الحرب ، وعما وقع فيها من حادثات ، ويقعون بهذا النص فى الخطأ الذى وقع فيه أقطاب فرساى سنة ١٩١٨ حيث حملوا المانيا بالتعويض ، لانهم حملوها فى المادة ٢٣١ مسئولية الحرب.

وهذا الوضع يكتنفه الخطأ من أكثر من ناحية ، وتزيد مؤذ كان بوسع الحلفاء اقتضاء التعويضات من المانيا ، دون حاجة للاستناد اليه .

والبحث فى مسئولية الحرب الثانية وثيق الصلة بالبحث فى مسئولية الحرب الاولى ، لان تسوية سنة ١٩١٨ وضعت على أساس ان المانيا هى المعتدية — فى مجموعها وكشعب — وانه اذن ينبغى انزال العقاب بها . اما الحرب الثانية فقد شبت انتقاما من الحلفاء لاذلالهم المانيا فى فرساى ، فان كانت مسئولية المانيا عن الحرب الاولى مسئولية حقة ، تعينت مساءلتها عن الحرب الثانية ، التى لم يكن ثمة مبرر اذن لاشهارها ما دامت المسئولية التى تقررت فى فرساى فى محلها . والا ارتفعت عن المانيا المسئولية فى هذه المرة الثانية : ارتفعت عنها كشعب أذل بغير حق .

ولم نر خيرا من أن نلخص لك ماجاء عن هذه المسألة فى « موسوعة البريتانيكا » طبعة ١٤ سنة ١٩٢٩ تحت باب « المسئولية عن حرب سنة ١٩١٤ سنة ١٩١٨ » :

ويتكون ذلك الباب من اربعة اقسام : أول قسم منها مقدمة بقلم المستر جارفن — ناشر الموسوعة — قال فيها « لم يتفق الرأى بعد على تقرير مبلغ ما ساهمت به العوامل المختلفة والحوادث المتعددة — التى نشرت أنباؤها على الناس — فى اشعال الحرب العالمية . . . والآراء التى نبسطها هنا — فى الموسوعة — تريك مبلغ اختلاف الناس فى تقدير الوقائع الواحدة ، مهما اتصفوا بالامانة وحسن التمحيص . . . لقد أخطأ الحلفاء خطأ كبيرا اذ صاغوا معاهدة فرساى فى حماس النصر ، وتحت سطوة الغضب ، ونسوا أن المنتصرين فى حرب ما لايمكن قبولهم قضاة عدول ، فكان أن ضمنوا النصوص الكثيرة لتلك الاداة الضخمة نصين كاسحين » وأشار الى نص المادة ٢٢٧ الخاصة بتقديم القيصر للمحاكمة ، ثم نص المادة ٢٣١ الخاصة بمسئولية الحرب . ثم قال عن هذه الاخيرة «والمادة الاخرى التى تحمل الامة الالمانية بمسئولية خاصة الحرب ، بل تكاد

تحملها كل المسئولية ـــ بعد أن اختفت امبراطورية هابسبورج ـــ كانت عملا أخطر ، وكانت اذلالا جديدا لا مقتض له ، أملاه حقد الحرب ، فانسابت مرارته الى تسوية الصلح ، وسبب ذلك فى ألمانيا والمجر بغضاء عميقة تؤخر التوفيق بين دول اوربا» .

اما القسمين الثانى والثالث ـــ من هذا الباب ـــ فقد كتبهما استاذان فى علم التاريخ : فكتب أولهما استاذ المانى وكتب ثانيهما استاذ فرنسى ، وعالج كل منهما المسئولية عن الحرب سنة ١٩١٤ ، من وجهة نظره :

ويأتى بعد ذلك القسم الرابع والاخير ، وهو عبارة عن تلخيص مطول بقلم المستر جارفن ، عرض فيه نظرية الحلفاء ـــ أولا ـــ من ان «المسألة التى كان لها الاثر الحاسم القاتل ـــ أكثر من أية مسألة سواها ـــ هى رغبة المانيا عن الحزم مع فينا ـــ ويقصد حزمها فى ردها عن مطالبها المتطرفة التى اجيب أغلبها ـــ من الصرب ، عقب مقتل سراجيفو» ثم قال :

« وحتى هذه الفكرة ، ولو كانت قاطعة لاتحتمل شكا ، فانها لاتنطوى على مسئولية غليوم الثانى ومستشاريه ، بمعنى المسئولية التى تقوم على الخطأ العمد ، وهى بالاولى لاتنطوى على أى اتهام ضد جمهرة الشعب الالمانى ، فى ظل ذلك النظام . . . »

« . . . . وبعد حروب القرون والاجيال الماضية ، توقف الجدال المعقد الذى طالما احتدم حول المسئولية عن حروب معينة ، أو تبرير حروب معينة » .

ثم اتبع المستر جارفن ذلك بأمثلة تاريخية فقال انه فى زمن ما كانت فرنسا فى نظر انجلترا أمة آثمة ، وكان نابليون رجلا شريرا ، وكانت تلك هى نظرة الامريكان للملك جورج الثالث ، ونظرة الفرنسيين لوليم بيت . وكان الاعتقاد الراسخ عند عامة الالمان ان فرنسا هى التى تعمدت اثارة حرب السبعين ، وكان عامة الفرنسويين ـــ على النقيض من ذلك ـــ يعتقدون ان بسمارك هو الذى جر فرنسا الى تلك الحرب .

ثم قال ، تأتى بعد ذلك الحروب الدينية التى انبعثت من عصر النهضة والتى استمرت مئات السنين . . . « وانه لمما يدعو الى الضحك أن نقوم اليوم بأية محاولة لتحديد المسئولية عن اثارتها ، من بين مختلف المعتقدات والافراد والدول »

« وتصبح المادة ٢٣١ ـــ من هذه الناحية ـــ عديمة القيمة الادبية ، وخاطئة من

الوجهة القانونية . فلا تزال اخطاء الدول ، ومواطن اصابتها ، ومساوىء الحكومات والانظمة ومحاسنها ، لاتزال كلها محل بحث وتقدير .". أما أن تضع مسئولية الحرب على أمة بعينها فمستحيل . ولشكسبير فى هذا الخصوص ، عبارة تصور التقدير النفسانى للشعوب والاجناس ، أصدق تصوير : « ليس ثمة شيء حسن أو رديء ، ولكن التفكير هو الذى يعطيه هذا اللون أو ذاك » . ويقول بيرك أنك لاتستطيع أن تدين أمة بأسرها . ويقول هيجل أن المأساة الحقة هى صراع — لابين الخطأ والصواب — وانما بين الصواب والصواب . ولا تستطيع ان تفسر أسباب الحرب العالمية الا على ضوء مثل هذا المبدأ» .".

وانتهى ناشر الموسوعة الى ان التحدث عن مسئولية الحرب — مع قيام التنافس بين مختلف القوات والعوامل — ومع التنافر الشديد بين وجهات النظر التى تبرر الآراء المختلفة — يعد حديث خرافة . وعلى هذا فلا قيمة لوضع عبء الجرم على أمة واحدة ، ولا أثر لذلك ". وقال « أن أحدا من الناس — فى أية دولة — ينظر اليوم الى الفرد من الالمان أو المجر أو البلغار أو الترك ، نظرته الى جنس مذنب . بل ان الالمان اليوم محل تقدير كبير من جميع اعدائهم السابقين» .".

ولنذكر ان المستر جارفن كتب هذه العبارات قبيل سنة ١٩٢٩ — سنة ظهور الموسوعة — فكأنه كتبها فى وقت كان هؤلاء الاعداء السابقين يتنافسون فى المانيا تنافسا اقتصاديا شديدا ، ويرون فيها موطنا مكسبا لتوظيف أموالهم ، بعد ان نادوا قبل ذلك بعشر سنوات بأن اشنقوا القيصر ! ".

واذن فمتى ارتفعت مسئولية الشعب الالمانى — بل ومسئولية حكامه — عن الحرب الاولى ، كان من الخطأ ان تفرض عليه تلك التسوية القاسية ، التى انتقضت المانيا عليها ، بعد ان أعيتها محاولات التفاهم ، وكان من الخطأ — تبعا — ان تلقى عليها مسئولية الحرب الثانية :

* * *

على ان لالمانيا ظرفا خاصا ، يقطع الصلة بين الشعب وحكامه الامر الذى يحتم — بغير تعمق — استبعاد مساءلته عن تصرفاتهم .

واليك — تجلية لهذه القضية — الصورة الحقيقية للعلاقات التى كانت قائمة بين

مختلف الهيئات والسلطات فى المانيا ، قبل سنة ١٩١٨ ، وبعدها ، فى وضع ممـائل ، على خلاف فى المظاهر والاسماء :

على رأس الريخ كان القيصر ، وبعده هتلر :

واعتمدت سـلطتهما على ثلاثة عمد : الجيش ، وطبقة كبار الملاك (اليونـكر) Junkers وطبقة أصحاب الصناعات الثقيلة :

وكانت السلطة الحقيقة فى الدولة بيد طبقة الاشراف البروسية ، فلقد سيطرت تلك الطبقة على الجيش ، وكان الجيش فى تلك القبضة الارستقراطية البروسية القاضمة ، دولة داخل الدولة . ولم يكن للريشستاغ ، ولا لرئيس الوزارة ، أى نفوذ على الجيش ، عمليـــا .

وكان بيد الاشراف نفوذ اقتصادى واسع يرتكز على تملكهم للمقاطعات الكبيرة . فكان ٣٠٫٠٠٠ من الملاك يملكون أكثر من ثلثى الاراضى الصالحة للزراعة فى الحدود الالمانية ـــ ونقصد حدود ألمانيا قبل سنة ٩١٨ ـــ بينما يملك الثلثين مليونان ونصف من المزارعـين . وهكذا كونت المـزارع الكبرى الاسس الاقتصـادية للارستقراطيـة البروسـية .

وكان الاشراف ـــ الى هذا ـــ يسيطرون على الاداة الحكومية عن طريق تفوق نفوذهم فى الوظائف ، فكانت جميع مناصب السلك السـياسى ، وغيرها من الوظـائف المدنية الكبرى ، وقفا على الارستقراط وأولادهم أسوة بوظائف الجيش .

وكان الاشراف ـــ أخيرا ـــ يبسـطون نفوذهم السـياسى عن طريق البرلـمان البروسى ، مجلس الدايت ، ذلك بأن نظام انتخاب أعضائه كان بطريق الهيئات ، وكان الناخبون من ثلاث طبقات ، تبعا للملكية والدخل . واليك بعض الارقام التى توضح لك بعض النتائج العجيبة التى كان يسفر عنها ذلك الاسلوب من الانتخاب .

فى سنة ١٩٠٨ جرت آخر انتخابات عامة قبل حرب سنة ١٩١٤ ، وكانت جداول الانتخاب تحوى اسم ٦٠٠٫٠٠٠ ناخب اشتراكى ديمقراطى ، ولم يفز الحزب مع ذلك بأكثر من ستة مقاعد ، بينما فاز المحافظون بمائتين واثنى عشر مع أن عدد الناخبين منهم كان ٤٨٠٫٠٠٠ !

وهكذا حالت الاوضاع الدستورية ذاتها بين طبقة الشعب وبين كل نفوذ لهـا أو تأثير فى اتجاهات مجلس الدايت وسياسته .

وزاد الطين بلة أن الملاك الاشراف عمدوا الى التوسع فى أسس نفوذهم السياسى، فتحالفوا مع أثرياء الفلاحين ، وأطلقوا على تحـالفهم اسم « عصبة الفـلاحين » ، وكان زعيم الاشراف — أولدنبرج جانوشاو — يدعى الى سـنة ١٩١٤ « ملك بروسـيا غير المتـوج » .

فاذا ما استحضرنا فى أذهاننا أن بسمارك عمل على تحقيق سيادة بروسيا على باقى ولايات الريخ ، وذكرنا أن الملاك سيطروا على بروسيا ، وتبلغ ثلثا مساحة ألمانيا (٢/٣)، أدركنا بسهولة كيف توصل الملاك الى السيطرة على الريخ نفسه .

ولهذا السبب قلنا أن الاوضاع الدستورية فى ألمانيا — قبل تولى النازية الحكم — تلك الاوضاع التى أوصلت هتلر الى السلطة — من شأنها أن تقطع الصـلة بين الشعب الالمانى وحكامه .

* * *

على أن للمسألة وجها آخر ، يوصلنا الى أن مسألة النازيين عما قارفوا لا تستتبع مسألة الشعب الالمانى بأسره .

لان الشعب — أى شعب — وأن ملك حقا ايصال حكامه الى مناصبهم ، الا أنه يندر أن يملك عزلهم ، ذلك أنه لكيما ينجح الثوار يجب أن تكون لهم أسلحة تفضـل أسلحة الحـكومة ، أو يجب على الاقل ، أن يطمئنوا الى أن الجنود سـيرفضون اطاعة أوامر ضباطهم . ولـكن من أين للثوار هذا أو ذاك ؟

يقول لاسكى فى كتابه « الدولة نظريا وعمليا » : « لا يجوز لك أن تؤمل جـديا فى نجاح أية ثورة ، تحت الظروف الحالية وفى ظل المخترعات الحديثـة (مشيرا الى المدافع الرشاشة والبنادق السريعة الطلقات وقاذفات القنابل والمقاتلات والدبابات الى غير ذلك) طالما بقيت القوات المسلحة على ولائها للحكومة .

واذا صدق هـذا القول على الدولة الحـديثة ، فهـو يصـدق بالاولى على الدول الديكتاتورية . ذلك بأنك تعرف نظامها العنيف الذى تسير عليه للضغط والاكراه ، فهى

تحول جهاز المجتمع الى ذرات ، وترقب كل ذرة ، وهى تلغى حق الاجتماع والمناقشة وتكمم الافواه ، وتقصف الاقلام ، فتحول دون أى تنظيم قد تنشده الهيئات الديمقراطية المختلفة، لتصبح قوة سياسية واجتماعية يعمل حسابها، وتحول دون اتخاذ أى اتجاه معين نحو الحرية الفردية ، أنها تهدد من يتحدى النظام ، أو من يختلف أو يبدو مختلفا مع الحكم ، تهدده بالفناء والعذاب ، تهدده هو وعائلته .. وتراها — فى سبيل تشديد الرقابة — تبث عيونها فى كل مكان ، فى كل شارع وفى كل حانوت ، وفى كل مسكن ، بل وفى كثير من العائلات ، فتقيم الولد — مثلا — جاسوسا على والده .

ان الدولة الفاشية كالعنكبوت ، لها ملايين الارجل ، تحوط بها الفرد لتمتص عقله وقوته ، ولتشل حركته .

ولو بلغ أعداء الفاشية — فى ألمانيا — الملايين ، فلن يكون فى حيلتهم شىء ازاء تلك القوة الغاشمة ، التى تصلت السيوف وتلقى الفزع فى النفوس ، وغاية ما قد يفعلوه أن يكرهوا نظامها — فيما بينهم وبين أنفسهم — فى صمت — لن يتجاوز الشفتين ، طالما بقى بناء الدولة الديكتاتورية سليما بغير تشقق .

وما عليك — لتتثبت من صدق ما نقول — الا أن تتقصى تاريخ الثورات الاجتماعية فى أوربا — منذ الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ — وسترى أن ثورة ما لم تنجح ، الا حيث كان نظام الدولة قد أخذ فى الانحلال .

* * *

ولو قبلنا نظرية فانسيتارت من أن « الكثرة » مسئولة عن تصرفات « القلة » فسنجد أن جميع الامم سواء فى هذا ، وسنصل الى ضرورة ادانتهم جميعا ، ما دمنا سنطبق عليهم نفس المقياس :

فيجب أن ندين ايطاليا لان الفاشية نبتت — أول مانبتت — هناك، ولان موسولينى هو الذى وضع سابقة خطيرة من اعتداء عضو فى العصبة على عضو آخر ، اذ شن حملته المعروفة على الحبشة سنة ١٩٣٥ ، ويجب أن ندين اليابان — كشعب — بسبب ما أراقت من دماء فى الصين ، وبسبب تلك الخطة الاجرامية الفظيعة التى وضعتها حكومة اليابان لتسميم عقل الامة الصينية وجسمها عن طريق توزيع الافيون ونشره بصورة منظمة ، وبسبب المعاملة الوحشية التى لقيها منهم أسرى الحرب من الصينيين .

ويجب أن ندين الشعب المجرى ، لان حكومة المجر اقتسمت فى أول الامر أسلاب تشيوسلوفاكيا التى قطعت أوصالهـا ، ثم هاجمت فى غـدر أهالى الصرب ، ثم هاجمت روسيا وأعدمت فيها أناسا لم يسيئوا الى المجر قط .

ويجب أن ندين البلغار الذين ذبحوا الصربيين بعشرات الالوف كما فعل الالمـان تمـاما ، فى الوقت الذى كانت تقـاتل فيـه بلغاريا عن اسـتقلالها . ويجب أن ندين الكرواتيين ـــ كمجموع ـــ لان منهم من خرب القرى الصربيـة وأحرقها ، وأعـدم سكانها العزل من الرجال والنساء والاطفال .

ويجب ـــ لو أخـذنا بمبـدأ مسئوليـة الكثرة عن القلة ـــ أن ندين السـلوفاك والفنلنديين والنمسويين الذين عملوا بهمة ـــ منذ اخضاعهم لالمانيا ـــ فى انتاج الاسلحة التى أنزل بها هتلر الخراب بالعالم ، تماما كما كان ينتجها الالمان .

ويجب أن ندين اليهود ـــ أيضا ـــ لان نفرا منهم أيد الفاشية بصور مختلفة من التأييد ، بل أن بعضهم أيد هتلر ونظامه بالمال ، رغم ما صرح به من عزمه على افناء أمة اليهـود .

ولو أخذنا على الشعب الالمانى أن سكوته عن أعمال رؤسائه وانصياعه لسياستهم دليل على رضائه عنهـا ، لوجب من باب أولى أن ندين بريطانيا : فقـد وقف تشمبرلين يصرح علانية قبل أن يضم هتلر النمسا بأسبوعين قال : « أننا لا ينبغى أن نخادع أنفسنا ولا ينبغى بالاكثر أن نخادع أمما صغيرة وضعيفة ، بأن ندعها تفهم أن العصبة ستحميها من الاعتداء » وكان الرأى العام الانجليزى يؤيده .

وكان يؤيده ـــ كما تذكر ـــ عندما وقف بعد ميونيخ (سبتمبر سـنة ١٩٣٨) يقول : « أنه لفظيع حقا ، وغريب جدا ، بل وبعيد عن التصديق ، أن نرى أنفسنا نشق الخنادق ونتدرب على لبس الاقنعة الواقية من الغازات ـــ هنا فى انجلتره ـــ لان خلافا قام فى دولة بعيدة عنا ، بين أناس لا نعرف عنهم شيئا . »

ولا نزال نذكر سكوت شعوب العالم على اعتراف حكوماته المختلفة بامبراطورية ايطاليا فى الحبشة سنة ١٩٣٦ ، بالرغم من اتفاق ٥٢ دولة على توجيه تهمة الاعتداء وعلى انزال عقوبات ميثاق عصبة الامم . ولا نزال نذكر سكوت الشعوب على موقف حكوماته من الاعتداءات المتكررة التى شنها قطبا المحور ـــ هتلر وموسولينى ـــ على اسـتقلال

دولة بعد دولة ، ومن خرقهما — المتكرر — للعهود والمواثيق .

اننا لو أخذنا بنظرية فانسيتارت فى المسئولية الشعبية لتعين علينا أن نقول أن تلك الشعوب مسئولة عن بقاء تلك الحكومات فى السلطة لانها — فى الدول الديمقراطية — كانت تملك اسقاطها ولم تفعل .

اماأن نكيل بكيلين فأمر لايسيغه العدل الذى يتمسح الظافرون فى أعتابه ، بل ويتنافر مع المصلحة المادية المجردة ، لانه يضع بذور حرب عالمية ثالثة ، لو شبت لكانت القاضية المؤذنة بيوم الدين .

* * *

على أن الحلفاء يستحقون — مع ذلك — تعويضات قبل ألمانيا ، ويجب عدلا تحميل دافع الضريبة الالمانى بها . وكان بوسع الحلفاء أن يسندوا هذا الاستحقاق الى مبدأ الغنم بالغرم ، فينجو تصرفهم من كل نقد ، فقهى كان أو سياسى .

ذلك أن الشعب الالمانى كان سيفيد فوائد جمة من وراء حركات الغزو العسكرى والتوسع الاستعمارى ، التى حملت لواءها النازية العسكرية : وما يخطر بالبال لحظة انه كان سيرفض خيرات الدول والاقاليم والمستعمرات التى كانت ستحوزها الحكومة الالمانية لو أن النصر كان مقدورا لها فى هذا الصراع العالمى الاخير . وما نحسب انه كان سيرفض الانتفاع بالمزايا التجارية والمالية التى كانت ستنتظم لحساب ألمانيا فيما كسبته جيوشها من أراض ، متحضرة أو غير متحضرة .

واذن ، فمن العدل أن نعامله بمبدأ الغنم بالغرم ، فنفرض عليه العقوبات المالية التى ترتبت فى ذمة حكومته وأولى الامر منه . وهذا المبدأ تبرير كاف — مفحم — لمبدأ اقتضاء التعويضات ، وخال من مواطن النقد التى تكتنف تبرير الحلفاء من أن الشعب مسئول عن التعويض ، لانه مسئول عن تصرفات حكامه ، وقد عرضنا عليك أهمها .

تلك هى أولى المسألتين اللتين استوقفتا نظرنا فى هذا الفصل الرابع ، الخاص بالتعويضات ، من قرارات مؤتمر بوتسدام .

* * *

أما المسألة الثانية فهى ترك تحديد تلك التعويضات . ذلك بأنهم نصوا على أنهم

قرروا اقتضاء تعويضات من ألمانيا ، نقدا ومهمات ، دون أن يضعوا رقما معينا للنقد ، واكتفوا بالقول أنهم سيلزمونها بدفع « أقصى ما يمكن » من التعويضات . وأما المهمات فقد حددوها بنسبة ١٥ المائة (بمقابل أشرنا اليه فى موضع سابق) و١٠ المائة (بغير مقابل) من المهمات الصناعية التى لا تلزم ألمانيا فى اقتصاديات السلم العادية ، على أن يركن الى مجلس الرقابة والحاكم العسكرى للمنطقة لتقرير التفصيلات .

ولكن أقطاب بوتسدام حرصوا على وضع تحديد عام — وهو لا يزال فى ذاته مبهما ، فقالوا انه « يجب أن يترك التزام ألمانيا بالتعويضات موارد كافية ليستعين بها الشعب الالمانى على العيش دون حاجة الى الالتجاء للمساعدات الخارجية » .

هذا ، ولمسألة التعويضات تاريخ قاتم لا بد من الالمام به — ولو فى الجملة — قبل أن نحاول تحديد الرقم أو بيان كيفية الوفاء :

تكلمت معاهدة فرساى عن التعويضات وغرامات الحرب فى القسم الثامن منها . ولقد قدرتها « لجنة التعويضات » فى أول الامر بمبلغ أربعة آلاف مليون من الجنيهات الانجليزية . ثم هوى الرقم الى ثلاثة آلاف ، ثم الى ألفين ، حسب تقدير الاقتصادى الانجليزى العالمى — المتوفى أخيرا ، المستر مينارد كاينز John Maynard Keynes وبقيت المشكلة قائمة حتى مؤتمر لوزان .

والاعتقاد السائد عند رجال الاقتصاد أن الازمة المالية الخانقة التى جثمت على صدر العالم مدة عشر سنوات من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٩ — سببها نصوص التعويضات فى معاهدة فرساى : ذلك أنه ما كاد الحلفاء يعينون « لجنة التعويضات » المشار اليها لكتابة « الفاتورة » قبل تقديمها لالمانيا ، فحددت المبلغ بأربعة آلاف مليون جنيه على ما مر بنا ، وما كاد الحلفاء يتسلمون أول دفعة تحت الحساب ، حتى بدأت عملة ألمانيا فى النزول — نزولا وصفه بعضهم بأنه مفتعل لجأت اليه ألمانيا لتهرب من الوفاء — ورآه البعض الآخر نتيجة حتمية لتلك المبالغ الضخمة التى كانت تحول من ألمانيا الى الخارج بغير مقابل من الاستيراد ، مما أخل بميزانها التجارى اخلالا فاحشا :

أزاء ذلك لجأت ألمانيا الى الدفع بطريق تصدير البضائع . ولكن ذلك التداول المصطنع للنقود ثم للبضائع ، من غير مقابل له من الواردات الاجنبية الى ألمانيا ، زاد الموقف حروجة والازمة استحكاما ، وهبطت قوة المارك الشرائية الى الحضيض . . .

ولقد نادى بعض المستشارين الماليين فى مؤتمر السلام — وهو المستر كاينز — بأن الحلفاء لا ينبغى أن يتصوروا أن ألمانيا منجم ذهب لا ينضب معينه ، وانه ينبغى عليهم أن يبحثوا ، كم من الثروة يمكن تحويله من ألمانيا الى دول الحلفاء ، بغير أن يضطرب كيان العالم المالى والاقتصادى . ولكنهم لم يستمعوا لنصحه ، حتى اضطروا فى سنة ١٩٢٤ الى الاخذ بمشروع داوز Daws Plan وهو يقضى باستيفاء المبالغ عينا لا نقدا ، ثم نزلوا على رأى كاينز فى مؤتمر لوزان سنة ١٩٣٢ — وفى عهد جمهورية فايمر — وأسقطوا عن ألمانيا ما بقى عليها .

* * *

أما تحديد رقم التعويضات التى تؤخذ من ألمانيا فمتعذر الآن ان لم يكن مستحيلا . وكل ما نستطيع أن نتقدم به هى خطوط رئيسية عامة يجب أن يلتزمها الحلفاء عند وضع التسوية مع ألمانيا ، حتى يأمنوا تكرار أخطاء الماضى

فمن المحقق — ابتداء — أن الحلفاء لا يجب أن يتوهموا — ولا نظنهم يتوهمون — أن بوسع دولة واحدة أن تضطلع بعبء نفقات الحرب العالمية الثانية التى وصلت فيها النفقات اليومية — فى سنواتها الاخيرة — الى عشرات الملايين من الجنيهات . بل ان ما نتوقع أن تدفعه ألمانيا — أو على الاصح أن ما ستتمكن من دفعه — لن يغطى الخسائر التى نتجت عما أوقعته القوات الالمانية بأملاك المدنيين ، وقد لا يوازى مبالغ التعويضات التى تقاضتها ألمانيا من الدول المحتلة ابتداء من سنة ١٩٣٨ ، قبل نشوب الحرب الى سنة ١٩٤٥ ، بعد أن سلمت .

وثمة خط آخر تجب مراعاته ، ونستمده من عبرة فرساى ، فلقد اعتقد واضعوا تلك المعاهدة انهم سيتمكنون من اقتضاء مبالغ سنوية من ألمانيا لحساب التعويضات — لمدة جيلين أو أكثر . وانما على الحلفاء أن يذكروا — فى هذه المرة — ان فرض جزية أبدية — أو طويلة — أمر مكروه لاسباب اقتصادية وأدبية . لان النتيجة ستكون أن الاولاد والاحفاد يدفعون عن أخطاء أبائهم وأجدادهم ، وهى عملية شاقة على نفسياتهم — مهما قيل فى تبريرها — ان طالت أكثر مما يجب — ملأت نفوسهم بالحقد والكراهية ، الامر الذى ينبغى تجنبه بأى ثمن ، بل وينبغى العمل على نقيضه .

والخطة المعقولة فى هذه الخصوص أنه فى أول الامر لا يجب — ولن يستطيع —

أن يأخذ الحلفاء من ألمانيا الا السلع والمهمات التى سرقتها من الدول الاخرى ، ذلك لان الصناعات الالمانية ستكون اذ ذاك مخربة وعاجزة عن العمل . ثم بالتدرج ومع الرجوع الى الحالة العادية للعمل ـــ يجب أن يرتفع رقم الدفعة السنوية ثم يأخذ بعد فترة معينة فى النزول ، تدرجا أيضا . ولا بد ـ عند تحديد تلك الدفع السنوية ـ من أن يستهدى الحلفاء بفهرس جدول الانتاج : ولا يجب أن تطـول مدة تلك الدفعـات أكثر من عشر سنوات أو اثنى عشر ، من يوم توقيع معاهدة الصلح . أو لم تر كيف خفضت « فاتورة » التعويضات فى الحرب الماضية مرتين ، ثم أسقطت كلية فى مؤتمر لوزان سنة ١٩٣٢ ، أى بعد اثنى عشر عاما من التاريخ الذى حددته معاهدة فرساى لبدء سريانها وهو ١٠ يناير سنة ١٩٢٠ ؟

وخط ثالث ، ان الدفع لا يجب أن يتم نقدا . ذلك انه من المتفق عليه بين الكتاب ـــ سواء من أنصار المعاملة الشديدة أم من أنصار المعاملة اللينة ـــ أن التعويضات فى الحرب الماضية ، فشلت فى اعطاء أية نتيجة ، لان رجال فرسـاى جهلوا المبـدأ الاولى البسيط الذى يتحصل فى أن الوفاء بين الدول لا يمكن أن يتم الا بالسلع أو بالخدمات، وأن من شأن الدفع النقدى أن يوقع الاضطراب الاقتصادى فى كل من الدولة الدائنة والدولة المدينة . وقالوا أن من الاسباب الاساسية لازمة سنة ١٩٢٩/١٩٣٩ العالمية هى نصوص التعويضات فى معاهدة فرساى .

والواقع أن امكان الحصول على تعويضات من ألمانيا يتوقف على مقدرتها على تقديم السلع فى شكل صادرات فائضة عن حاجتها المحلية ، كما يتوقف على مبلغ قيام الحلفاء باستهلاك تلك السلع .

والدفع العينى كما رأيت هو الحل الذى انتهوا اليه عقب الحـرب الماضية ، بعـد تجربة مريرة دامت بضع سنوات ، وهو الحل الذى يجب أن يتقرر هذه المرة من الآن .

وخط رابع ، أن دفع التعويضات ـــ كما قيل فى قرارات بوتسدام ـــ يجب أن يكون بالقدر الذى يترك للشعب الالمانى الفرصة لان يعيش فى مستوى مرضى ، لا يقل عن مستوى أى شعب أوربى ـــ فيما عدا انجلتره وروسيا على ما جاء فى قرارات بوتسدام ـــ وتلك هى روح ميثاق الاطلنطى الذى وعد بتوفير الرخاء للجميع ، وبتحريرهم من العوز والخوف ، وهى الروح التى بغيرها تمتلىء نفوس الاجيال الناشئة فى ألمانيا حقدا على

مؤدبيهم ، فينأى أمل الوفاق ، ويذهب العالم من جديد الى مجزرة ثالثة ، ذهابا لا اياب له.

★ ★ ★

ولم تحدد قرارات بوتسدام كيفية اقتضاء تلك التعويضات الا بصورة اجمالية ، فقالت أن روسيا تأخذ حصتها من الاراضى الالمانية التى تحتلها ، وتسوى من حصتها طلبات بولنده ، وأن أمريكا وانجلترا تستدان حصتهما من المنطقة الغربية لالمانيا ، وأن للكل أن يأخذوا شيئا من ممتلكات ألمانيا فى الخارج ، وأن ليس لروسيا أن تطلب شيئا من الذهب الذى استولت عليه جيوش الحلفاء فى ألمانيا ، وانما تأخذ علاوة على التعويضات نسبة معينة ن المهمات الصناعية التى لاتلزم لاقتصاديات ألمانيا وقت السلم ، بعضها بمقابل — أشرنا اليه — وبعضها بغير مقابل :

ولا بد وأن تتم — فى مؤتمر الصلح — تسوية هذه المسائل المعلقة وتحديد تلك الحلول الغامضة : واليك مجمل ما قاله رجال الاقتصاد فى هذه المسألة :

قالوا ان الامم المتحدة لها — على سبيل التعويض — أن تستولى على ما عساه أن يكون متبقيا عند ألمانيا من المواد الخام التى اختزنتها خلال الحرب ، وتخصم قيمتها من حساب التعويضات ، ولها أن تعيد الاشياء التى استولت عليها ألمانيا من البلاد التى احتلتها، الى ملاكها الاصليين . ولها أن تستخدم الآلات التى ستتعطل فى ألمانيا نتيجة للتجريد الصناعى فى اعادة انشاء المصانع التى تخربت أثناء الحرب فى بلاد أوربا المحررة وأن توزع قطع الاسطول التجارى الالمانى المصادر على الدول التى أغرقت لها ألمانيا بواخرها خلال الحرب ، وأشاروا فى هذا الصدد بتوزيع القطع على دول الحلفاء التى كان لها أسطول تجارى نقص بسبب حوادث الاغراق ، فيما عدا دولتى انجلتره وأمريكا اللتين عملتا على تعويض ما فقدتاه فعلا . وقالوا أن ألمانيا يجب أن تساهم فى اعادة تعمير المناطق التى خربتها الحرب ،وأن تكون مساهمتها بارسال السلع اليها والمهمات عينا ، وبارسال وحدات من العمال الالمان للقيام بهذا العمل : وقالوا أن لا خشية من أن تؤدى تلك المساهمة الالمانية الى منافسة سلع الدول الاخرى أو الى تعطيل عملها ، لان حاجيات العالم من السلع والعمل ستكون من الاتساع — فى السنوات التالية للحرب — بحيث تستوعب كل شىء ، وقد تكلمنا عن ذلك فى مبحث التجريد الحربى والاقتصادى :

وأشار رجال الاقتصاد — أخيرا — بالغاء كل الصفقات التى عقدتها ألمانيا فى

البلاد المحتلة ، واذا كان أصحاب بعضها من الأفراد ، فعلى حكوماتهم يقع عبء تعويضهم ولا شأن للحلفاء بذلك .

أما جيوش الاحتلال فقد أشاروا باقتسام نفقاتها بين الحلفاء وألمانيا : فالمال اللازم للنفقات المحلية يجب أن تقدمه ألمانيا ، أما نفقات الطعام وغيره من المؤونة اللازمة للجيوش فتدفعه وحدات جيوش الاحتلال ، كل وحدة وما يلزمها .

وهذه التفرقة لا نكاد نفهمها ، ولعلهم يرمون من وراء ذلك الاقتسام الى التخفيف ما أمكن عن ألمانيا عبء الالتزامات المالية ، معاونة لها على الخروج من محنتها .

* * *

ولكن مساهمة ألمانيا فى اعادة تعمير المناطق المخربة — بارسال السلع والمهمات الى تلك المناطق ، تثير صعوبة اقتصادية خطيرة : هل ترسل ألمانيا تلك السلع والمهمات — ومنها الآلات — بغير مقابل ؟

الجواب الذى يخطر بالبال ، لاول وهلة ، هو بالايجاب ، ولكننا ينبغى ألا ننسى أن تصدير المهمات — بغير مقابل — من شأنه أن يحدث اضطرابا اقتصاديا عالميا ، كتصدير الذهب — بغير مقابل — سواء بسواء .

فلو أرسلت ألمانيا آلات الى بولندة — مثلا — فالوضع الطبيعى كان يقتضى بولندة أن ترسل لها — بدلها — البطاطس . ولكننا اذا سايرنا القائلين بالتصدير المجانى ، فستقف عملية تصدير البطاطس من بولندة الى ألمانيا . وبذلك يفقد الفلاحون البولونيون سوقا ، ويعوز الالمان الغذاء .

ولهذا أشار بعضهم بأن يتم التصدير للسلع والمهمات من ألمانيا الى الدول المختلفة، التى تستحق تعويضا ، على نطاق واسع ، بنفقات انتاجها ومع تسهيلات كثيرة فى الدفع .

وبهذا تأمن تكرار ما وقع عقب الحرب الاولى من اختلال فى الموازين التجارية لمختلف الدول ، بسبب التداول المصطنع للنقود ثم للسلع بين ألمانيا والدول الدائنة ، وما نشأ عن ذلك من أزمة عالمية خانقة لم تنقذها منه الا تلك المجزرة البشرية .

* * *

والمفهوم بداهة من هذا الوضع أن ألمانيا لن تحرم كلية من انتاج الآلات اللازمة

للمصانع . وتقول قرارات بوتسدام انه ستلغى فيها الصناعات الثقيلة التى تنتج مباشرة أدوات الحرب ، أو التى تساعد على اقتصاديات الحرب . ولقد رأينا ـــ عند كلامنا على التجريد الحربى الاقتصادى ـــ صعوبة وضع حد فاصل ـــ واضح ـــ بين الصناعات الحربية والصناعات المدنية فضلا عن أنه بغير مصانع انتاج الآلات لا تستطيع أية دولة صناعية حديثة أن تعيش ، بلك أن توسر وتنعم برخاء .

وعلى مجلس الرقابة ـــ الذى أنشأه أقطاب بوتسدام ـــ أن يرقب حسن توجيه تلك المصانع .

* * *

وبعد ، فان مسألة التعويضات ـــ كما قلنا ـــ يحكمها مبدأ الغنم بالغرم ، ويجب أن تنحصر سياسة اقتضائها فى حدود ذلك المبدأ . وهى أولا ، وقبل أن تكون شيئا آخر ، مسألة اقتصادية ينبغى تدبرها فى حصافة حتى لا تتخلف عنها آثار سيئة ، اقتصادية وأدبية .

والبحث الذى يجب أن يسيطر عليها ـــ مبدأ وتنفيذا ـــ هو كيف يمكن أن تساهم ألمانيا ـــ بغير مرارة وبغير بغضاء ـــ فى اعادة تعمير ما خربته من دول أوربا ، وفى اعادة الحياة العادية اليها ، وفى رخاء العالم ـــ بعد ذلك على وجه العموم .

الفصل الخامس

كلمة أخيرة

وبعد ، فتلك هى الخطوط الرئيسية للمسألة الالمانية ، وما كان ليسعنا أن نعالج كل ما يكتنفها من تفصيلات دقيقة مشتبكة ، اقتصادية وسياسية واجتماعية ، لقصر الجهد قبل أن يكون لضيق الوقت . وحسبنا أن نكون قد وضعنا بين يديك أهم رؤوس المسائل التى سيعرض لها مؤتمر وزراء الخارجية بموسكو ثم مؤتمر الصلح ، اذ يجلس الاقطاب الى المائدة ليصوغوا من جديد ألمانيا التالية ، بعد أن طرقت بالحديد والنار .

ومن المسائل التى لم يسعنا أن نعرض لها بتفصيل ، والتى ستطرح حتما على مؤتمر الصلح ، هى مسألة حدود ألمانيا الجديدة . والبحث فيها يقتضى بحوثا متشعبة ، منها البحث مثلا فى أرض الرين والرور . هل يحسن جعلها منطقة دولية مجردة من السلاح ، أم دولة ألمانية مستقلة ، أم ملحقتين بفرنسا ؟ والرأى الذى يرجحه الكتاب المعتدلون أن يلحقا بألمانيا لان سكانهما ألمان ، على ما أسفر عنه الاستفتاء الذى عمل عقب الحرب العالمية الاولى : والبحث فى حدود ألمانيا يقتضى أيضا البحث فى مطالب بولنده التى أعلنها الجنرال سيكورسكى ، قبيل وفاته ، فقال أنهم يرون ضم كل بروسيا الشرقية ومقاطعتى سيليزيا وجمهورية دانتزج واسترداد الممر البولونى المشهور ، بداهة . ولقد قيل أن تلك مطالب غير مقبولة ، لان كل الاقاليم المشار اليها ألمانية صرفة ، لاحق لبولنده فى شبر واحد منها . ولن يشفع فى تبرير ذلك ما لقيته بولنده من عسف خلال الحرب الثانية ، على يد الجيوش الالمانية ، مما يرتب لهـا تعويضـا فى ذمة ألمانيا ، لان لهـا أن تستعوض ذلك العسف بصورة أو بأخرى ، غير تلك الصورة .

هذا وقد اجتمع فى لندن ـــ ابتداء من يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧ ـــ وكلاء وزراء الخارجية الاربعة ـــ لانجلترا وأمريكا وروسيا وفرنسا ـــ لتحضير البحوث والمستندات

اللازمة لوضع معاهدة الصلح الالمانية ، الامر الذى تقرر أن يضطلع به مؤتمر وزراء الخارجية الاربعة فى موسكو ابتداء من يوم ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ .

وقد تلقى وكلاء الخارجية مطالب اقليمية مختلفة تقدمت بها البلاد المتاخمة لالمانيا ، ومع أن تلك البلاد قد أوضحت مطالبها ، الا أنها احتفظت لنفسها بحق التوسع فى تلك المطالب ، اذا رأت أن التدابير التى اتخذت عن التعويضات والضمانات الاقتصادية غير مرضية .

فطلبت فرنسا جعل اقليم السار ألمانيا من الناحية السياسية ، وفرنسيا من الناحية الاقتصادية . وهذا الاقليم لايمثل منطقة السار كما عرفناها بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٣٥ ، ولكنه يشمل المنطقة الادارية التى حددها أخيرا مرسوم فرنسى ، وأصبح يشمل اقليمى ساربورج ووادرين ويصل شمالا الى حدود لكسمبورج على طول نهر الموزل . وتطلب فرنسا أن يكون من حقها تعيين مندوب سام فرنسى هناك .

أما أراضى الراين والرور فتطلب استقطاعها من ألمانيا .

ولقد صرح المستر بيفن بمجلس العموم بجلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ أن الحكومة البريطانية تقبل طلبات فرنسا المتعلقة باقليم السار ، ولا تقرها على طلباتها الاخرى .

أما بلجيكا فقد تقدمت يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ لمجلس وزراء الخارجية بمذكرة حاوية لطلبات معتدلة عن تعديل الحدود ، اذ تطلب ضم قطعة صغيرة من الارض حول « مونت جوا » ، كما تطلب أن يعطى لها نصيب فى استثمار الموارد الطبيعية فى منطقة ألمانيا الغربية المتاخمة لبلجيكا .

وتطلب لكسمبورج نقل خط حدودها الى الوراء مسافة تتراوح بين كيلومتر واحد وخمسة كيلومترات ليصبح محاذيا لنهرى « الاور » و « السور » كما تريد أن تمتلك الخط الحديدى الموازى لنهر الموزل ، وهذا الخط يمر بمنطقة يطلب الفرنسيون جعلها جزء من اقليم السار . وتتمسك لكسمبورج بأن هذه المنطقة كانت جزء منها قبل سنة ١٨١٥ .

وتطلب هولنده فى مذكرة لها مؤرخة ٤ نوفمبر اجراء تعديل فى خط الحدود

الالمانى الهولندى بحيث يضم اليها ما مساحته ١٧٥٠ كيلومترا مربعا ، وتدخل فى تلك المساحة مناطق بترول « بنتايم » ومناجم الفحم الواقعة جنوبى « فنلو » . وتطلب أيضا ضم الشاطىء الشرقى من مصب نهر « امز » وكذا جزيرة « بوركم » ، لاغراض دفاعية واقتصادية :

وأما بولونيا فمطلبها الرئيسى أن يصبح خط الحدود الذى نصت عليه قرارات بوتسدام نهائيا ، وهذا الخط يسير من تلال السوديت الى بحرالبلطيق . ولكن تصريحات أقطاب الدول الكبرى — بيرنز ومولوتوف (وأيده ستالين) وبيفن — تصر على أن تلك حدود مؤقتة لاتصبح نهائية الا بتصديق مؤتمر الصلح عليها . أما فرنسا فهى الدولة الوحيدة — من الدول الكبرى — التى تؤيد مطالب بولونيا .

وتطالب تشيكوسلوفاكيا لاسباب دفاعية بتعديل خط الحدود الحالى بصورة تؤمنها ضد هجوم ألمانى جديد ، بحيث يشمل بعض منحدرات الجبال الشمالية الى مسافة تبلغ فى بعض القطاعات عشرة أميال .

أما الدانمرك ، فلم تتقدم بأية مطالب اقليمية .

وبعد ، فتلك صورة مجملة للمهمة المتشعبة الفادحة التى يتعين على مؤتمر وزراء الخارجية ثم مؤتمر الصلح أن يعالجانها بمهارة واحكام حتى يجنبوا العالم المشاكل التى نبتت دائما من التسويات الاقليمية . ولا بد للمؤتمر ، عند وضع تلك التسويات من أن يستعين بعلماء فى التاريخ والجغرافيا والاجتماع ، لانهم أدرى من غيرهم بنشأة الجنسيات وتطورها .

ثم ان البحث فى حدود ألمانيا يقتضى أيضا البحث فى مسألتى أهالى السوديت والنمسا . فأشاروا بضرورة أن يرد الحلفاء الى تشيكوسلوفاكيا أقاليمها التى كانت لها قبل ميونيخ ، وأن يستفتى سكان السوديت ، فان اختاروا الجنسية التشكية كلفوا بالاذعان للحكومة التشكية ، وان اختاروا الجنسية الالمانية كلفوا بالرحيل الى ألمانيا أو الى غيرها من الدول التى تقبلهم . أما النمسا فقد تقرر فى مؤتمر موسكو (أكتوبر سنة ١٩٤٣) أن تفصل عن ألمانيا ، على أن تؤمن سلامتها الاقتصادية بمختلف الوسائل مما عرضوا له بتفصيل لايحتمله هذا المقام .

وهناك أيضا مسألة الاقليات الالمانية المنتشرة فى بعض دول وسط أوربا ، والتى

نظمها النازيون تمهيدا لما وقع بعد ذلك من تسخيرها فى اثارة القلاقل حيث هى ، ليجد هتلر مبررا للغزو . والمبرر الدائم كما نذكر هو « حماية الاقلية الالمانية المسكينة التى تلقى العسف والاضطهاد » . والرأى السليم فيها أن تستفتى فى الجنسية التى تختارها ، فتبقى حيث هى أو ترحل عن الديار ، حسب مايقع اختيارها عليه .

ومن المسائل التى لم نعرض لها — مع اتصالها بالمسألة الالمانية — معاملة حلفاء ألمانيا ، وقد عرض مؤتمر بوتسدام اجمالا لهذه المسألة ففرق بين ايطاليا ، وبين باقى حلفاء ألمانيا وهى دول بلغاريا وفنلنده والمجر ورومانيا ، أما معاهدة الصلح مع ايطاليا فقد صرحت الحكومات الثلاث — أمريكا وانجلترا وروسيا — على لسان ممثليها فى بوتسدام — أنها قد قامت بوضع التمهيدات اللازمة لمعاهدة الصلح المذكورة . أما معاهدات الصلح مع الدول الاربعة الباقية ، فقد عهد مؤتمر بوتسدام « لمجلس وزراء الخارجية » باعدادها . وجاء فى قرارات المؤتمر — تفسيرا لهذه التفرقة فى المعاملة ، أن ايطاليا كانت أول دول المحور فى الانتقاض على ألمانيا ، وأنها عاونت ماديا على هزيمتها وانضمت الى الحلفاء فى حربهم ضد اليابان ، وحررت نفسها من الحكم الفاشى ، وأنها أخيرا تسير قدما نحو الحكومة الديمقراطية .

وقد احتفل يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ بتوقيع معاهدات الصلح مع خمس من الاعداء السابقين — ايطاليا ورومانيا وبلغاريا والمجر وفنلندا — واشتركت فى التوقيع معها عشرون دولة من المعسكر المنتصر .

ولقد اثارت تلك المعاهدات احتجاجا من جانب الدول المغلوبة ، وكان مما قاله عنها الكونت سفورزا — وزير خارجية ايطاليا — فى مذكرة الاحتجاج التى سلمتها الحكومة الايطالية الى جميع الدول التى وقعت معاهدات الصلح «ان معاهدات الصلح لا يمكن ان تؤدى مهمتها الا اذا كانت معززة برضا الشعب ، وان الشعب الايطالى ليشعر بأن المعاهدة مفروضة عليه كما فرض عليه فى الماضى النظام الفاشى الذى قاده الى الحرب »

ومن المسائل التى لم نعرضها عليك — وقد لايعرض لها أصلا مؤتمر الصلح — مسألة «النظام الجديد» الذى وضعته المانيا لبلاد اوربا المحتلة ، ولتنظم على أساسه اقتصاد العالم ، فيما لوقدر لها النصر ، فلقد دأبت الدعاوة الالمانية ، فى أواخر صيف سنة ١٩٤٠ ، على اذاعة ان المانيا قد وضعت لاوربا نظاما جديدا — هو فى ظاهره نظام اقتصادى —

يكفل لها رد الطمأنينة الى النفوس ، ويعد شعوبها بالغاء التعطل والقضـاء على العوز ، وهو فى حقيقته يرمى الى جعل المانيا الدولة الصناعية الوحيدة فى اوربا ـــ وما عداها دول زراعية ـــ والى جعل برلين القطب المالى لاوربا بدل لندن .

ولعل هذا النظام الجديد الالمانى ، ان ينبه بناة الغد الى نظام عالمى ـــ اقتصـادى واجتماعى وسياسى ـــ يكفل لهذا الكوكب الرفاهية والسلام .

وهناك أيضا المسألة اليهودية : فلقد شرد النازيون اليهود ، كما لم يشرد شعب من قبل . فنفوا منهم من نفوا ، ووضعوا منهم فى معسكرات الاعتقـال من وضعوا ، وقتلوا من قتلوا ، وصادروا اموالهم جميعا لحساب المانيا ، وكنا نتوقع ان يتقدم اليهود بمطالبهم الى مؤتمر الصلح ـــ فقد أصبح الفرد فى الفقه الحديث من أشخاص القانون الدولى العام .

وقد وقع فعلا انه بتـاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧ قررت اللجنة التنفيذية للمؤتمر اليهودى الامريكى ثلاثة عشر مبدأ اساسيا لعرضها على مؤتمر وزراء الخارجية الاربع عند تقرير معاهدة الصلح مع المانيا .

وأهم تلك المطالب : استصدار اعتراف من المانيا بجرمهـا المشين فيما عاملت به اليهود . معاقبة من اضطهد او استفاد من اضطهاد اليهود . الغاء القوانين التى نزعت عن اليهود جنسيتهم أو حرمتهم من أملاكهم . وضـع اليهود المقيمين فى ألمـانيا تحت حماية ورقابة دولية الخ . . .

ولا يتسع المقـام لمناقشة تلك المطالب ، وانما حسبنا أن نقول هنـا أنه لابد وأن تسوى مسألتهم مع ألمانيا تسوية مالية وعينية : وقد تشمل ، فيما تشمل ، عودة الـكثير منهم الى ارض «الوطن» من جديد .

تلك ـــ وغيرها ـــ مباحث طويلة ، تنطوى على تفصيلات بعضها فنى وبعضهـا جاف ، مما قد لا يصبر على متابعتها الكثيرون . ولمن شاء ان يتوسع فعليه بقائمة المراجع التى وضعناها فى ذيل هذا الكتاب .

★ ★ ★

ولن يوفق الحلفاء ـــ صانعوا السلام ـــ فى هذه المرة ، الا اذا وقفوا ـ طويلا ـ عند معاهدة فرساى ، وما اسفر عنه وضعها على محك التنفيذ .

جاء فى محاورات الموتى لفونتونيل Fontenelle «ان تلك العصافير الصغيرة تقع فى نفس الشباك التى وقع فيها من قبل مائة الف عصفور . ان حماقة الآباء تضيع هباء، فلا يبدو انها تعلم الابناء شيئا» .

وهذه الحرب الثانية ، التى وضعت أوزارها بين الاعداء ، لتنذر بنشوبها من جديد بين الحلفاء ، على ما يبدو فى الافق السياسى الدولى ساعة كتابة هذه السطور ، ليست الحرب الاولى التى خاضتها البشرية لتنقذ الانسان من كارثة الحرب ، ولتوطد دعائم الديمقراطية فى العالم ، ولتقيم نظام دولى جديد على أساس من الحق والعدل ، فتلك — ايضا — كانت اهداف الحرب الاولى .

ويجدر بنا — بل ويجب علينا — ان نتسائل عن علة فشل العالم فى تحقيق تلك الاهداف ، بل قل فشله حتى فى تحقيق بعضها ، ولكأن تلك الاحدى عشر مليونا من الارواح التى أزهقت فى الحرب الاولى قد ذهبت سدى .

ومن عجب ان تضيع تلك «الحماقات هباء» ، ومن عجب ان تضيع بعد انقضاء مثل هذه الفترة القصيرة عليها .

ابرمت معاهدة فرساى فى ٢٨ يونيو سنة **١٩١٩** . ولن تجد وصفا لها أبلغ من النقد الذى وجهه اليها حزب العمال الانجليزى فى كتيب صغير نشره سنة **١٩١٩** قال فيه : «لو طابقت المعاهدة تلك المبادىء — اشارة الى نقط ويلسن الاربعة عشر — مطابقة كاملة ، فانها ستبدو للالمان قاسية ، ولن تكون — مع ذلك — عقبة دائمة فى سبيل السلام. فان لم تطابقها ، فاننا نكون قد اغلقنا الباب دون كل أمل فى توبة الالمان وتكفيرهم ، ونكون قد وقعنا بالضبط فى التسوية التى كان يحذرنا منها الرئيس ويلسن حين قال :

« شروط المنتصر يفرضها على المهزوم ، فتخلف لسعة وحنقا وذكريات مريرة لايمكن أن ترتكز عليها شروط السلم ارتكازا دائما ، الا اذا أمكن أن ترتكز على الوعس (الرمل التى تسوخ فيه الارجل) » . . .

والمتفق عليه حقا ان معاهدة فرساى كانت قاسية . ولقد أرجع الكتاب قسوتها الى عديدة من الاسباب ، قد يجوز اجمالها فى أربع :

(أولا) قامت لجان مختلفة باعداد مختلف اجزاء المعاهدة . وكانت كل لجنة تعمل فى ناحيتها الخاصة . فلما اجتمع صانعوا السلام ليؤلفوا من هاته المشروعات معاهدة

واحدة متماسكة الاجزاء ، لم يلحظوا فداحة العبء الذى قدروا ان يضعوه على المانيا .

(ثانيا) ان ضغط الجماهير فى دول الحلفـاء على مندوبى تلك الدول ، ثم سخط الرأى العام فيها على المانيا ، حال بين المؤتمرين وبين التزام حـدود الانصـاف ، بسبب ما قامت به الجيوش الالمانية من فظائع فى اساءة معاملة الاسرى، واستعمال الغازات الخانقة والسامة ، لأول مرة فى تاريخ الحروب ، وبسبب اغراق سفن المشافى وسفن التجارة والصيد ، الى غير ذلك .

(ثالثا) رغب المنتصرون فى الحصول على ما كـان متعـذرا ان يحصلوا عليه قبل الحرب : فتطلع الفرنسيون الى منطقة الرين . وأراد الطليـان ان يسيطروا على بحر الادرياتيك ، وحدود البرنر . وطمع الانجليز فى المستعمرات الالمانية ، وفى نصيب وافر من التعويضات التى ازمعوا توقيعها على المانيا . وأرادت اليـابان ان تستولى على شانتنج . وطمعت الدول الاقل شأنا فى ان توسع أراضيها بحدود جديدة ، أوسع من حدودها الوطنية الاصلية .

(رابعا) أن صوت المانيا لم يسمع فى مؤتمر فينا الذى عقده الحلفاء لوضع شروط الصلح قبل توقيعها فى باريس نفسها ـــ ثم طلب منهم ان يوقعوا دون مناقشة أوتعديل.

ولقد أدى هذا الوضع الى اغفال كثـير من الاعتبارات الهـامة التى لو روعيت لنجحت المعاهدة ، اذ لا يمكن لقاض ـــ محايد ـــ ان يصدر حكمـا سليما قبل ان يسمع دفاع الطرفين ، فـكيف به اذا كان موتورا نديه موتور ؟

★ ★ ★

حقا أنألمانيا ضربت لحلفاء سنة ٩١٤ ـ ٩١٩ أمثولة سيئة بمعاهدة برست ليتوفسك التى فرضتها على روسيـا السوفيتية فى ٣ مارس سنة ١٩١٨ ، مستغلة فى ذلك حـالة الضغط السياسى الداخلى الذى كان يواجه لينين ، مما لا يحتمل هذا المقام تفصيله ، ووصفها الكتاب بأنها أقرت سلما اذلاليا لا نظير له فى التاريخ الحديث ، وبأن أسوأ نص فى فرساى يعد هينا اذا قورن بنصوصها . فلقد خسرت روسيا ، بمقتضاه ، مساحة من الارض تقرب من مساحة النمسا والمجر وتركيا مجتمعة ، وخسرت ٥٦ مليون من سكانها ، أى٣٢ ٠/٠ منمجموعهم ، وخسرت ٣٣ ٠/٠ منخطوطها الحديدية وخسرت ٧٣ ٠/٠ من مجموع مابها من حـديد ، و ٨٩ ٠/٠ من منـاجم الفحم ، وأكثر من

خمسة آلاف مصنع وطاحون ، ودفعت لالمانيا ستة آلاف مليون مارك تعويضا بمقتضى اتفاق وقعته في اغسطس سنة ١٩١٨ ، والى غير ذلك من تفصيلات مروعة . وكان من حظ روسيا ان جاءت معاهدة فرساى بعد ذلك ـــ بعام وبعض عام ـــ ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ ـــ ونصت فى المادة ٤٣٣ على الغاء معاهدة برست ليتوفسك كلية .

وحقا ان المانيا صرحت بنظامها الجديد الذى اشرنا اليه بأن عزمها قد انعقد على استعباد دول أوربا اقتصاديا ، بحيث تصبح لها السيادة عليهن جميعا فى ميادين الصناعة والتجارة والاقتصاد ، فتتركز هذه فيها جميعا وتتحول اوربا الى أراض زراعية .

كل هـذا حق لا نمارى فيه . ولـكنه لايبرر قسوة فرساى ، حيث تخلفت عنها آثار سيئة لايمكن أن يجوز معها أى تبرير ، ولا يصـلح شيء مما ذكرنا سببا لقسـوة التسوية الجديدة ، حتى لا يعيد التاريخ نفسه . وانما لابد للعالم من أن يوقف دوران تلك الحلقة المفرغة ، التى تدور حول نفسها ، وتدور به ، ولابد للمنتصر من أن يبـدأ هو بالايقاف ، لانه هو وحده الذى يملك الوسائل ، اما المهزوم فلا يملك من أمر نفسه شيئا حتى يملك أمر غيره .

وليحتذى المنتصرون اليوم بالأمثولة الحسنة التى قدمها المنتصرون فى مؤتمر (سنة ١٨١٤ ـ ١٨١٥) عقب سقوط نابليون ووقوع امبراطوريته تحت امرة الدول الاربعة التى أسقطته (بريطانيا وروسيا والمجر وبروسيا) ، حيث كانت لتاليران الـكلمة المسموعة فى مداولات الصلح ، مع انه كان يمثل الدولة الخاسرة (فرنسا) : والاعتقاد السائد بين المؤرخين انه كان من أثر ذلك ان جاءت نصوص معاهدة فينا معتدلة ، وقامت فرنسا بتنفيذها راضية ، دون ان تفكر فى الانتقاض عليها .

وكأنى بالالمان ، قد توجسوا خيفة من معاهدة اذلالية ـ فرسـاى ثانية ـ فاجتمع فى ويسبادن بألمـانيا رؤساء الحكومات الالمـانية فى ثمانى ولايات فى منطقتى الاحتلال البريطانية والامريكية ، واتفقوا على ان لا يوقعوا معاهدة الصلح الالمانية عندما تطلب الدول الكبرى اليهم توقيعها .

ولـكنهم وافقوا على اعطاء دول الاحتـلال الاربع ماتطلبه من معلومات ، على أن لا يرسلوا توصيات الى مؤتمر وزراء الخارجية الذى تقرر عقده فى موسكو يوم ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ .

* * *

على ان التحذير لن يؤتى أثره الا اذا تعرفت بوجه الاجمـال تلك الآثار ـــ السيئة ـــ التى تخلفت عن معاهدة فرساى :

وأولها ، انها زجت بالمانيا وراء ديكتاتورية النازى . وبيان ذلك ان حكومة من «الاحرار» حاولت أن تنشىء فى ألمانيا نظاما برلمانيا دستوريا ولكن فرساى أذلت الحكومة الديمقراطية فى نظر شعبها . فرأينا الحلفاء يضعون لالمانيا ، التى كانت تناضل فى سبيل السلم والديمقراطية ، شروطا لا تلائم الا الدولة البروسية الحربية القديمة . وكان ما عرضناه عليك من اذلال الحلفـاء لجمهورية فايمر الناشـئة اذلالا نفر الشعب منها ، فلم يلبث ان تحول الى النازية قبل ان تتمكن الحـكومة الديمقراطية الالمـانية من اقنـاع انجلترا وفرنسا ، بعد أن سكنت العاصـفة ، بأعمال نص المـادة ١٩ من ميثاق عصـبة الامم ، واعادة النظر فى المعاهدة . ولو لم يكن لنظام فرساى الا تلك السيئة لكفى دافعا ان نتجنب تكراره .

ومن آثار فرساى السيئة أيضا تلك الازمة المـالية الخانقة التى جثمت على صـدر العالم قرابة العشر السنوات ، من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٩ ، مما فصلناه عند كلامنا عن التعويضات .

ومن الآثار السيئة ايضا لتلك المعـاهدة ، وما اسفر عنه تنفيذها فيما يختص بمبدأ حق تقرير المصير ، من مشكلات ساعدت مباشرة على نشوب الحرب العالمية الثانية .

أما المبدأ فى ذاته فخلاب براق ، أعلنه الرئيس ولسون ضمن نقطه الاربعة عشر ـ خلال الحرب العالمية الاولى ـ ليكون واحدا من الاعتبارات التى يستهدى بها الحلفاء فى وضع حـدود اوربا الوسطى ، فأثار آمالا عريضة فى قلوب الاقليـات الصغيرة فى اوربا الوسطى وأوربا الشرقية وهى آمال لم يكن ثمة من سبيل لتحقيقها .

لقد أراد منه حقا صانعو سلم سنة ١٩١٨ أن يصلحوا ما أفسدته ألمـانيا : فأعادوا الالزاس واللورين الى فرنسا بدعوى ان المانيا أخذتها منهـا سنة ١٨٧١ ، واقتطعوا من بروسيا الجزء الشمالى من اقليم سلفيج وضموه الى الدانمرك ـــ عقب استفتـاء وصف بأنه حر ـــ بدعوى ان بروسيا غصبته من الدانمرك بمعاونة النمسا سنة ١٨٤٦ . وردوا الى بولندة الاراضى التى كان يشغلها بولونيون جنسا ولغة ، والتى أخذتها بروسيا عنوة وبغير حق فى القرن الثامن عشر .

وحسبك قليل من التأمل لتلمس ان المبدأ غير عملى فى ذاته ولم يحسن المنتصرون تطبيقه .

فالامة الواحدة تتداخل فيها عناصر من أمم اخرى ، ويختلط فيها جنس مع جنس، وتقيم فيها اقليات صغيرة بين ظهرانى أغلبيات كبيرة . وكثيرا ما يؤدى تطبيقه الى تعارض بين حقى شعبين فى تقرير مصيرهما ـــ فمنح الالمان السوديت مثلا ذلك الحق يتعارض مع حق شعب آخر فى تقرير مصيره ـــ التشيك ـــ وهو شعب كانت له حقوق أكبر .

ولم نجد وصفا له أبلغ من وصف الوزيرالامريكىلانسنج ـــ وكان أحد مندوبى الولايات المتحدة فى اللجنة الدولية التى شكلت عقب الحربالماضية لبحث مسألة مجرمى الحرب ـــ قال فى يومياته المؤرخة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ بعد ستة شهور من ابرام المعاهدة : ان عبارة تقرير المصير محملة بالديناميت . . . فماذا ترى سيكون أثرها على الايرلنديين والهنود والمصريين والوطنين من البوير ؟ الا يشتد السخط والاضطراب والثورة ؟ الا يعتمد عليه مسلمو سوريا وفلسطين ومراكش ؟ .

ولو عاشالوزيرلانسنج الى هذا الجيل لرأىهتلر يستغل ذلك المبدأ ضد واضعيه ، حيث رأيناه يستتر وراءه ليضم أقاليم النمسا والسوديت ـ وماعلينا من بوهيميا ومورافيا ـ وليضم ميمل وليناؤى بولنده فى دانتزج تلك المناوءة التى تمخضت عن الحرب العالمية الثانية .

واذا كان هذا المبدأ قد تقرر فى ميثاق الاطلنطى ـــ فى المادة الثالثة منه ـــ فعلى بناة السلم فى هذه المرة يحذروا من أساءة تطبيقه . وليستعينوا فى تحديد المراكز المختلفة بعلماء التاريخ والجغرافيا ، لانهم أخبر من غيرهم بنشأة الجنسيات وتطورها واستقرارها .

وبذلك يتجنب الحلفاء ظلم المانيا ، فيستبعدون مبرر تدخلها ، فان فعلت رغم ذلك ، استحقت عصا التأديب غير مبكية .

* * *

وبعد ، أفمعاملة شديدة أم معاملة رفيقة ؟ عقيدتى ـــ التى يمتلىء بها وجدانى ـــ ان المعاملة الرفيقة هى التى تكفل للظافرين بلوغ اهدافهم من بعث المانيا المسالمة ، والقضاء على الروح التى انبتت النازية ، والتمهيد لعصر الفى سعيد ، بعد ان يسود التفاهم من جديد علاقات الدول .

أما الشدة فلا تثمر الا الحقد والنفور ، واتساع شقة الخلف : وهى قمينة بأن تمهد لحرب ثالثة قد تكون الفاصلة بين مدنيتين أو بشريتين .

ونرجو ان تذكر ان أية تسوية قاسية تفرض على المانيا ، لن تؤتى ثمارها ـــ من اضعاف قوتها الحربية ـــ الا ان يتضامن الظافرون فى معركة السلم تضامنهم فى معركة الحرب . فان تفككت تضامنهم ـــ كما تفككت عقب الحرب الاولى ـــ انقلبت عليهم تسويتهم وحشا مفزعا يفتك بهم .

ولن تحتاج الى درهم واحد من القدرة علىاستشفاف الغيب لتقول أن الظافرين لن يمضوا فى تضامنهم الاول الذى ألجأتهم اليه الضرورة الحربية . فانهم ما أن جلسوا حول مائدة السلام ـــ غداة النصر ـــ حتى اختلفوا على أسس المسائل وتفصيلاتها ، خلافا وصل ـــ بين بفين ومولوتوف ـــ الى حد تبادل العبارات غير اللائقة . ولن تقرأ محضر جلسة من جلسات مؤتمر وزراء الخارجية أو مجلس الامن أو الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة ، الا وجدت اعتراضات متلاحقة من مندوب حكومة السوفييت على كل ما يبديه مندبا بريطانيا وأمريكا .

وكان طبيعيا ان يمتد خلافهم الى سياستهم قبل المانيا . فاتفاق بوتسدام ـــ مثلا ـــ يقول بوحدة المانيا الاقتصادية ومعنى هذه الوحدة ان تفتح المناطق أبواب بعضها للبعض الآخر ، ويباح بينها النقل ، والانتقال ، فترسل المنطقة الشرقية الى المنطقة الغربية مثل ما كانت ترسله قبل الحرب من المواد الغذائية ، ويستعين الجنوب بفحم الرور والسار .

ويقول البريطانيون والامريكان ان الروس قد ضربوا بهذه الوحدة عرض الحائط، فمنعوا اتصال منطقة احتلالهم فى الشرق بسائر المانيا ، ولم يقنعوا بهذا ، بل نقلوا مصانع ألمانية كثيرة من سيليزيا وسواها الى روسيا ، وشرعوا يأخذون جانبا من انتاج المصانع الباقية فى منطقتهم ، مع ان المفروض ان يدخل ذلك الانتاج فى صندوق مال التعويضات.

ومع ان روسيا تهدر وحدة المانيا الاقتصادية ، الا انها تصر من ناحية اخرى ، على احترام وحدتها السياسية . ذلك بان الفرنسيين كانوا يعللون النفس بفصل الرور والرين عن الريخ ، وأخذ وادى السار الغنى بمناجم الفحم والحديد ، فاذا ما جردت المانيا من تلك الاقطار ، عجزت مستقبلا عن مهاجمتها كما فعلت فى سنوات ١٨٧٠ و ١٩١٤ و ١٩٤٠ .

فاذا بالرفيق مولوتوف يذيع ان دولته تعارض كل المعارضة فى انتهاك وحدة المانيا

السياسية . وشق على الفرنسيين أن تأتي المعارضة من حليفة ـــ بمقتضى معاهدة عقدها معها ديجول ـــ ذاقت مرارة الهجوم الالمـانى مرتين فى جيل . وعلـة موقف روسيـا واضحة ، وهى الرغبة فى استمالة الالمـان اليهم فى الخلاف المتوقع نشوبه بين روسـيا وحلفاء الغرب ، وهو قائم مكبوت ، وشيك الانفجار .

وحلفاء الغرب ـــ من جانبهم ـــ يعملون على استمـالة الالمـان اليهم : فتسمعهم يحتجون على ما تصنعه روسيا من نقل المصانع الالمـانية المشيدة فى منطقـة احتلالهـا ، ويحتجون على مطالبتها لالمـانيا بغرامة حربية قدرها عشرة آلاف مليون دولار ، وعلى اقتطاع بعض ارض المانيا لحساب بولندة مقابل ما اخذه الروس من بولنده .

على ان المهم الذى قام به حلفاء الغرب فى هذا الخصوص هو تمسكهم بوحدة المانيا الاقتصادية ، وتحقيق تلك الوحدة بين منطقتى الاحتلال البريطانية والامريكية بمقتضى اتفاق وقعه بيرنز وبفين فى نيويورك يوم ٢ ديسمبر ١٩٤٦ ، اصبحت المنطقتـان بمقتضاه منطقة واحدة ، كما تحملت الدولتـان بمقتضاه مسئولية تنفيذ برنامج اقتصـادى قدرت نفقاته لمدة ثلاث سنين بألف مليون دولار .

ويعتبر الاتفاق المذكور عملا غير ودى موجه الى روسيا ، الامر الذى دعا بفين الى المسارعة بتصريح فى اجتماع صحفى قال فيه «ان الدافع الى هـذا التوحيد ليس الشعور بالعداء لاى حكومة اخرى ، ولكن الضرورة القصوى دعت اليه ، وما زلنا نأمل ان تشترك المناطق الاخرى فيه» .

* * *

ولكن المأساة ستمتد الى فصل آخر يدور على خلاف ـــ مؤجل ـــ فقط ـــ بين بريطانيا وامريكا .

قلنا انه خلاف مؤجل ، لان العلاقة بينهما فى الحـرب الثـانية بدأت بمعاملة «أدفع وانقل» cash and carry وهو مبدأ ينطوى على منتهى عـدم الثقـة ـــ ثقة الامريـكان والانجليز ـــ بعد ان أكلو عليهم ديون الحرب الاولى .

ثم وقع بعد ذلك ان الغت امريكا فجأة قانون الاعارة والتأجير ، الامر الذى اضطربت له بريطانيا أشد الاضطراب ، وسافر من أجله وزيـرها الاول ـــ أتلى ـــ الى امريـكا ليتفاهم على نتائج الالغاء ، وليعمل على تخفيف وطأتها .

ثم كان ما عرفناه من ان الامريكان ـــ ربطوا منح القرض لبريطانيا بالغاء تلك الكتل المصطنعة ، التى خلقتها هذه الاخيرة ، لبلاد العملة الصعبة ، وبلاد العملة السهلة ، ونظام الحصص ، وما جرته تلك السياسة المالية المعقدة من خنق للتجارة الامريكية .

ولقد كتب فى هذا الموضوع المستر لانديس ـــ العميد الحالى لكلية الحقوق بجامعة هافارد الامريكية ـــ والخبير الاقتصادى للمفوضية الامريكية فى القاهرة خلال سنتى ٤٣ و٤٤ ـ والصديق الشخصى للمرحوم المستر روزفلت ،كتب مقالا فى المجلة الامريكية المشهورة Fortune ، عدد سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ندد فيه بالقيود البريطانية التى تمنع حرية التجارة فى الشرق الاوسط . وأشار الى انه كان بوسع امريكا ان تسد النقص الذى أصاب واردات مصر من البضائع الالمانية واليابانية والايطالية ، لولا وقوف انجلترا فى هذا السبيل ، مع عجزها عن سد النقص . وحض الامريكان على أن يكفوا عن اعتبار اقطار الشرق الاوسط من اجزاء الامبراطورية البريطانية ، بل يجب ان يعاملوها على انها وحدات اقتصادية مستقلة .

وكان أن ألقى هنرى والاس وزير التجارة الامريكية ، ووكيل جمهورية الولايات المتحدة فى عهد الرئيس روزفلت ، وأحد زعماء الحزب الديمقراطى ، خطابا فى نيويورك يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ندد فيه بربط السياسة الخارجية لامريكا بسياسة بريطانيا ، وغمز الاستعمار البريطانى ومناطق نفوذه . وحبذ سياسة التفاهم مع روسيا ، تفاهما مقترنا بالحرص واليقظة . ولقد أثار خطابه هذا ضجة كبيرة ، وقيل أن الرئيس ترومان وافق عليه قبل القائه . ولما أن سمع له دويا مروعا فى المحيط الدولى ، ترك من حوله يذيع أنه لم يوافق عليه ، وانما وافق على حق الوزير فى القائه !

وحدث ، بعد ذلك ، أن ألقى بيفن ، وزير خارجية بريطانيا ، بيانا فى مجلس العموم يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٧ ، ندد فيه بسياسة امريكا فى المسألة الفلسطينية ، واعتبرها مبعث القلاقل الاخيرة . وقد أقام ذلك البيان امريكا وأقعدها ، وأصدر « البيت الابيض » تصريحا يوم ٢٦ فبراير ، يصف اتهامات بيفن بأنها « مضللة وأبعد ما يكون عن التوفيق » .

على أنه مهما تكن حقيقة الحال والشعور ، فلكل تلك الامور التى عرضناها عليك دلالتها فى اشعارك ـــ أو اقناعك ـــ أن التفاهم بين الدولتين ، بريطانيا وأمريكا ، ليس

بالتفاهم الاصيل ، ولكنه تفاهم ضرورة ، سيبقى ببقائها ، ويزول بزوالها ، ويدور معها وجودا وعدما .

والضرورة مزدوجة : الوقوف في وجه التوسع الروسي ، وتجمعهما في ذلك وحدة النظام الرأسمالي ، ثم استبقاء انجلترا — حية مزدهرة — لتتمكن من أن تبيض ولو بيضة ذهبية واحدة في اليوم ، وفاء لديونها .

فاذا ما اطمأنت امريكا الى تأمين الضرورتين ، انكمشت فيما نعتقد الى عزلتها ، أو على الاقل كفت عن التدخل في شئون المانيا الخاصة .

واذن ، فما دام التضامن في كبت المانيا ، وتوقيع الرقابة عليها ، وفرض التسوية القاسية عليها بالقوة — الابدية — كلها امور مستحيلة عملا وعقلا ، فأولى بالمنتصرين ان يترفقوا بها ترفقا ممزوجا بالحزم — والرفق والحزم يكمل أحداهما الآخر — حتى يتجنبوا وضع جرثومة الحرب العالمية الثالثة ، وحتى تنصلح شئون هذا الكوكب بعد ان طال اضطرابها ، وحتى لاتصدق علينا قولة فونتونيل : « أن تلك العصافير الصغيرة تقع في نفس الشباك التي وقع فيها من قبل مائة الف عصفور : ان حماقة الآباء تضيع هباء ، فلا يبدو أنها تعلم الابناء شيئا » .

وبعد ، فتلك هي المسألة . أفلا تقرني حقا على انها الغاية في البساطة ، وعلى أنها ما كان يجوز ان يختلف عليها اثنان ؟ .



المراجع

Julius Braunthall:
Need Germany Survive? London, Victor Gollancz Ltd., 1943.

Paul Einzig:
Can We Win The Peace? London, Macmillan and Co. Ltd., 1942.

Victor Gollancz:
Shall Our Children Live Or Die? London, Victor Gollancz Ltd., 1942.

H.N. Brailsford:
Our Settlement With Germany. A Penguin Special, 1944.

Emil Ludwig:
The Germans. London, Hamish Hamilton, 1942.

Robert A. Brady:
The Spirit And Structure Of German Fascism. Left Book Club edition. London, Victor Gollancz Ltd., 1937.

Vansitart:
Bones Of Contention. London, Hutchinson & Co. (Publishers) Ltd., 1945.

Encyclopœdia Britannica, 14th edition (1929).

Sigmund Freud:
Civilization, War, And Death (Selections From Three Works. Editor: John Rickman. Institute Of Psycho-Analysis, London, 1939.

S. Grant Duff:
Europe And The Cczechs. A Penguin Special, 1938.

ـ المجلة المصرية للقانون الدولى ، مجلد سنة ١٩٤٥ • ثم الرسالة الثانية للجمعية المصرية للقانون الدولى (ديسمبر سنة ١٩٤٥) : وثيقة الاتهام الاولى المقدمة للمحكمة العسكرية الدولية •

ـ مقالات عربية وانجليزية متفرقة •

فهــرس

كمل طبعه فى اليوم الخامس
من شهر مارس سنة ١٩٤٧

مطبعة شركة الاعلانات الشرقية

